

تقرير الاستقرار المالي 2013

أ	تقرير الاستقرار المالي 2013	1
و	قائمة الأشكال	1
ط	قائمة الجداول	1
ك	تقديم	1
1	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية وآفاقها	1
1	مقدمة	1
1	التطورات الاقتصادية والمالية العالمية وآفاقها	1
1	التطورات الاقتصادية العالمية	1
3	استقرار النظام المالي العالمي	3
3	الاستقرار المالي العالمي	3
3	النظام المالي في الأردن بالمقارنة مع المتوسط العالمي	3
4	التطورات الاقتصادية والمالية المحلية وآفاقها	4
4	الوضع الاقتصادي المحلي وآفاقه	4
5	ترتيبات الاستعداد الائتماني	5
7	تحديات الاستقرار	7
7	مشكلة اللاجئين السوريين	7
7	تكلفة الطاقة	7
9	الفصل الثاني: التطورات التشريعية والرقابية	9
9	إجراءات البنك المركزي وسياساته المستقبلية لتعزيز الائتماني في المملكة	9
9	تعزيز الاستقرار المالي	9
10	حماية العملاء	10
11	نشر التوعية المالية والمصرفية (محو الأمية المالية)	11
11	توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الائتماني	11
11	شركة المعلومات الائتمانية	11
11	تطوير أنظمة الدفع والتفاس والتسويات	11
13	تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة	13
15	تعديل قانون البنك المركزي وقانون البنوك	15
15	قانون البنك المركزي الأردني	15
15	قانون البنوك	15
17	الفصل الثالث: تطورات القطاع المالي	17
17	مقدمة	17
17	أولاً: أهم تطورات الجهاز المصرفي في الأردن	17

17 مستوى فروع الأردن
18 هيكل ملكية البنوك
19 استخدامات الأموال (الموجودات)
22 مصادر الأموال (المطلوبات)
24 على المستوى الموحد
24 الموجودات
25 التسهيلات الائتمانية
25 الودائع
26 حقوق المساهمين
26 صافي الربح بعد الضريبة ونسبة العائد على الموجودات والعائد على الملكية
27 مؤشرات المتانة المالية
31 مديونية قطاع الأفراد في الأردن
31 مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية
31 نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم
32 مديونية الأفراد لدى عدد من الدول العربية
32 ميزانية قطاع الأفراد في الأردن
33 ثانياً: تطورات القطاع المالي غير المصرفي (المؤسسات المالية غير المصرفية)
33 قطاع التأمين
34 قطاع التمويل الأصغر
35 مؤشرات أداء مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن
36 شركات التأجير التمويلي
37 قطاع أعمال الصرافة
38 بورصة عمان
39 الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة
39 الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال
41 الفصل الرابع: تحليل الكفاءة التشغيلية للجهاز المصرفي في الأردن
41 مقدمة
41 تحليل الكفاءة التشغيلية للبنوك العاملة في المملكة
41 نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل Cost-Income Ratio
42 معدل إنتاجية الموظف
42 الربحية
42 الربح السنوي للبنوك العاملة في المملكة بعد الضريبة
43 معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية
43 هامش أسعار الفائدة

44 خلاصة
45 الفصل الخامس: تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري ومؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات
45 مقدمة
45 تعرض البنوك في الأردن للقطاع العقاري
46 مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري
46 القروض السكنية للأفراد
47 القروض العقارية التجارية
48 حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية
48 مؤشر أسعار الأصول العقارية في الأردن
49 نتائج احتساب الرقم القياسي لأسعار العقارات (مؤشر أسعار العقارات) في الأردن
53 الحد الأعلى لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية في الأردن
54 المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية
54 حجم القروض السكنية حول العالم
55 إجراءات البنك المركزي الأردني لتقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهتها..
55 خلاصة
57 الفصل السادس: اختبارات الأوضاع الضاغطة
57 مقدمة
57 تضاعف خسائر الائتمان
57 تعثر أكبر ثلاثة مقترضين
58 تعثر أكبر ستة مقترضين
58 السيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة
58 خلاصة
59 الملاحق
60 ملحق 1: طريقة احتساب مؤشر الأصول العقارية في الأردن
61 ملحق 2: الرقم القياسي لأسعار الأصول العقارية في بعض دول العالم ومقارنتها مع الأردن

- شكل 1.1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن والعالم (1993-2019) (%)
- شكل 2.1: التعافي ثلاثي السرعة: اتجاهات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1993-2019) (%)
- شكل 3.1: اتجاهات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (1993-2019) (%)
- شكل 4.1: اتجاهات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن والمجموعات الاقتصادية الرئيسية (1993-2019) (%)
- شكل 5.1: خارطة الاستقرار المالي العالمي
- شكل 6.1: خصائص النظام المالي: مقارنة الأردن مع العالم ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2009-2011) (متوسط %)
- شكل 7.1: تقديرات تدفقات اللاجئين من سوريا (أيلول 2013)
- شكل 1.3: موجودات النظام المالي موزعة حسب أركان النظام المالي لعام 2013 (مليار دينار)
- شكل 2.3: موجودات القطاع المصرفي لدول عربية مختارة لعام 2013 (% من الناتج المحلي الإجمالي)
- شكل 3.3: تطور موجودات البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2013)
- شكل 4.3: نسب التركيز في قطاع البنوك العاملة في الأردن لأكثر خمسة وأكبر عشرة بنوك (2006-2013) (%)
- شكل 5.3: مؤشر هيرفندول لموجودات وودائع قطاع البنوك العاملة في الأردن (2007-2013) (%)
- شكل 6.3: هيكل الملكية في قطاع البنوك العاملة في الأردن (2005-2013) (%)
- شكل 7.3: هيكل موجودات البنوك العاملة في المملكة - استخدامات الأموال (2009-2013) (%)
- شكل 8.3: تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات (2009-2013)
- شكل 9.3: نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي للأردن ودول عربية مختارة لعام 2013 (%)
- شكل 10.3: نسبة مساهمة أنواع التسهيلات المختلفة في نمو التسهيلات الائتمانية (2009-2013) (%)
- شكل 11.3: توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في الأردن (2008-2013) (%)
- شكل 12.3: هيكل توزيع القروض الممنوحة للأفراد من قبل البنوك العاملة في الأردن (2009-2013) (%)
- شكل 13.3: تعرض البنوك العاملة في الأردن لمديونية الحكومة الأردنية (2008-2013)
- شكل 14.3: توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن وفقاً لأجل استحقاقها (2009-2013) (%)
- شكل 15.3: توزيع التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن مصنفة حسب العملة (2009-2013) (%)
- شكل 16.3: هيكل مطلوبات البنوك العاملة في الأردن (2009-2013) (%)
- شكل 17.3: معدل نمو الودائع والتسهيلات ونسبة التسهيلات إلى الودائع (2010-2013) (%)
- شكل 18.3: الودائع بالدينار وبالأجنبي ومعدلات نمو الودائع بالدينار وبالأجنبي (2007-2013)
- شكل 19.3: توزيع الودائع بالدينار حسب آجال استحقاقها (2012-2013) (%)
- شكل 20.3: توزيع الودائع بالعملة الأجنبية حسب آجال استحقاقها (2012-2013) (%)
- شكل 21.3: المطلوبات بالعملة الأجنبية للبنوك ونسبتها إلى إجمالي المطلوبات (2009-2013)
- شكل 22.3: تطور الموجودات لدى البنوك العاملة في المملكة على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2013)
- شكل 23.3: تطور التسهيلات لدى البنوك العاملة في المملكة على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2008-2013)
- شكل 24.3: تطور الودائع لدى البنوك العاملة في المملكة على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2010-2013)
- شكل 25.3: تطور حقوق المساهمين لدى البنوك العاملة في المملكة على المستوى الموحد (2009-2013)
- شكل 26.3: تطور صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في المملكة على المستوى الموحد (2007-2013)
- شكل 27.3: معدل العائد على الموجودات وحقوق الملكية على المستوى الموحد (2010-2013) (%)
- شكل 28.3: نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (2007-2013) (%)
- شكل 29.3: نسبة السيولة القانونية ونسبة السيولة بالدينار (2008-2013) (%)

- شكل 30.3: نسبة الديون غير العاملة ونسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (2013-2005) (%)..... 28
- شكل 31.3: نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون للأردن ودول عربية مختارة لعام 2013 (%)..... 28
- شكل 32.3: نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة للأردن ودول عربية مختارة لعام 2013 (%)..... 28
- شكل 33.3: معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات (2013-2006) (%)..... 29
- شكل 34.3: معدل العائد على الموجودات للأردن ودول عربية مختارة لعام 2013 (%)..... 29
- شكل 35.3: معدل العائد على حقوق الملكية للأردن ودول عربية مختارة لعام 2013 (%)..... 29
- شكل 36.3: نسبة كفاية رأس المال الفعلية بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل (2013-2006) (%)..... 30
- شكل 37.3: نسبة كفاية رأس المال للأردن ودول عربية مختارة لعام 2013 (%)..... 30
- شكل 38.3: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (2013-2006) (%)..... 30
- شكل 39.3: مكونات إجمالي التعرضات في القطاع المصرفي (2013-2008) (%)..... 30
- شكل 40.3: نسبة مديونية الأفراد إلى دخل الأسرة وإلى الناتج المحلي الإجمالي (2013-2007) (%)..... 32
- شكل 41.3: نسبة مديونية الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي للأردن ودول مختارة (2013-2008) (%)..... 32
- شكل 42.3: نسبة مديونية الأفراد المصرفية إلى دخلهم للأردن ودول عربية مختارة لعام 2013 (%)..... 32
- شكل 43.3: نسبة تسهيلات الأفراد إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك لعدد من الدول العربية كما في نهاية عام 2013 (%)..... 32
- شكل 44.3: نسبة مديونية الأفراد إلى صافي ثروتهم للفترة (2013-2010) (%)..... 33
- شكل 45.3: تطور إجمالي أقساط التأمين وإجمالي التعويضات المدفوعة للأعوام (2013-2009) (مليون دينار)..... 33
- شكل 46.3: توزيع المحفظة التأمينية في الأردن حسب أنواع التأمين لعام 2013 (%)..... 34
- شكل 47.3: تطور محفظة قروض شركات التمويل الأصغر (2013-2010) (مليون دينار)..... 34
- شكل 48.3: حجم التداول في بورصة عمان (2013-2009) (مليون دينار)..... 38
- شكل 49.3: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة 2013-2009 (إغلاق كانون أول 1000=1999) (نقطة مئوية)..... 39
- شكل 50.3: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة للقطاع المالي 2013-2009 (إغلاق كانون أول 1000=1999) (نقطة مئوية)..... 39
- شكل 51.3: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الخدمات 2013-2009 (إغلاق كانون أول 1000=1999) (نقطة مئوية)..... 39
- شكل 52.3: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الصناعة 2013-2009 (إغلاق كانون أول 1000=1999) (نقطة مئوية)..... 39
- شكل 1.4: نسبة إجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى إجمالي الدخل لبعض الدول (2012)*..... 42
- شكل 2.4: معدل إنتاجية الموظف في البنوك العاملة في الأردن (2013-2009) (دينار)..... 42
- شكل 3.4: صافي الربح بعد الضريبة لدى البنوك العاملة في الأردن (2013-2009) (مليون دينار)..... 42
- شكل 4.4: تطور إجمالي الدخل وإجمالي المصروفات والربح بعد الضريبة (2013-2011)..... 42
- شكل 5.4: التطورات التي تمت على هوامش أسعار الفائدة ومعدل أسعار الفائدة الدائنة والمدينة خلال الفترة (2013-2010) (%)..... 43
- شكل 6.4: هامش أسعار الفائدة في الأردن مقارنة مع عدد من الدول لعام 2012 (%)*..... 43
- شكل 7.4: مكونات هامش سعر الفائدة (2013-2011) (%)*..... 43
- شكل 1.5: التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة (2013-2005)..... 45
- شكل 2.5: نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة (2013-2005) (%)..... 46
- شكل 3.5: القروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية للفترة (2013-2005) (مليار دينار)..... 46
- شكل 4.5: القروض السكنية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2013-2005)..... 47
- شكل 5.5: معدل نمو القروض السكنية الممنوحة للأفراد (2014-2006) (%)..... 47

- شكل 6.5: نسبة التسهيلات العقارية السكنية إلى الناتج المحلي الإجمالي للأردن ولبعض دول العالم (2013) (%).....47
- شكل 7.5: نسبة المواطنين الذين يملكون مساكن للأردن ولبعض دول العالم (2012) (%).....47
- شكل 8.5: معدل نمو القروض العقارية التجارية (2006-2014) (%).....48
- شكل 9.5: القروض العقارية التجارية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2005-2014).....48
- شكل 10.5: التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك مقابل ضمانات عقارية ومعدل نموها (2006-2014).....48
- شكل 11.5: نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغايات مختلفة مقابل ضمانات عقارية* من إجمالي (2005-2013) (%).....48
- شكل 12.5: مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) في الأردن (2005-2013).....49
- شكل 13.5: التغير في مؤشر أسعار الأصول العقارية سكنية وتجارية وأراضي في الأردن (2006-2013) (%)*.....49
- شكل 14.5: مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) في الأردن وإجمالي التسهيلات العقارية (2006-2013).....49
- شكل 15.5: مؤشر أسعار العقار السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2006-2013).....50
- شكل 16.5: مؤشر أسعار العقار غير السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2006-2013).....50
- شكل 17.5: مؤشر أسعار الأراضي في الأردن ونسبة التغير فيه (2006-2013).....50
- شكل 18.5: مؤشر أسعار الأصول العقارية موزعاً حسب المحافظات الأكثر أهمية في الأردن (2005-2013).....50
- شكل 19.5: مؤشر أسعار العقار السكني موزعاً حسب محافظة العاصمة وباقي المحافظات (2005-2013).....50
- شكل 20.5: سعر المتر المربع للأردن ودول عربية مختارة (2013) (دينار \ متر مربع).....51
- شكل 21.5: سعر المتر المربع في مناطق مختارة من العاصمة عمان (2013) (دينار).....51
- شكل 22.5: مؤشر أسعار العقار غير السكني موزعاً حسب محافظة العاصمة وباقي المحافظات (2005-2013).....51
- شكل 23.5: مؤشر أسعار الأراضي موزعاً حسب محافظة العاصمة وباقي المحافظات (2005-2013).....51
- شكل 24.5: مؤشر أسعار العقار السكني وغير السكني والأراضي ومقارنتها مع المؤشر العام لمحافظة العاصمة عمان (2005-2013).....51
- شكل 25.5: مؤشر أسعار العقار السكني لمحافظة العاصمة عمان موزعاً حسب نوع السكن (2005-2013).....51
- شكل 26.5: حجم التداول العقاري ومؤشر أسعار العقارات للأردن للفترة (2005-2013).....52
- شكل 27.5: حجم التداول العقاري لأكبر المحافظات في الأردن (2009-2013) (مليون دينار).....52
- شكل 28.5: حجم التداول العقاري وحجم التداول في بورصة عمان (2005-2013) (مليون دينار).....53
- شكل 29.5: توزيع البنوك وفقاً للحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة للقروض السكنية للأفراد (2005-2014).....53
- شكل 30.5: توزيع البنوك وفقاً للحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة للقروض العقارية التجارية (2005-2014).....53
- شكل 31.5: الحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة للقروض العقارية لعدد من دول العالم (سنوات مختلفة) (%).....54
- شكل 32.5: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى القيمة للقروض السكنية للأفراد للفترة (2005-2013).....54
- شكل 33.5: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى القيمة للقروض العقارية التجارية للفترة (2005-2014).....54
- شكل 34.5: معدل النمو في إجمالي القروض السكنية للأردن وبعض دول العالم (2012) (%)*.....55
- شكل 1.6: كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تضاعف خسائر الائتمان لدى البنوك (2013).....57
- شكل 2.6: كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (2013).....58
- شكل 3.6: كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ستة مقترضين (2013).....58
- شكل م1.1: الأهمية النسبية للتقسيمات العقارية بناءً على حجم التداول في كل حوض ولكل نوع من هيكل المؤشر (2012) (%).....60
- شكل م2.1: الأهمية النسبية للمحافظات الرئيسية في الأردن بناءً على حجم التداول في كل حوض ولكل نوع من هيكل المؤشر (2012) (%).....60
- شكل م3.1: هيكل مؤشر أسعار الأصول العقارية في الأردن المعتمد من دائرة الأراضي والمساحة.....60
- شكل م1.2: الرقم القياسي لأسعار الأصول العقارية في بعض دول العالم ومقارنتها مع الأردن.....61

- جدول 1.1: أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المحلي وآفاقها (1990-2019)* 6
- جدول 1.3: مقارنة مؤشرات مالية مختارة للأردن مع بعض الدول العربية لعام 2013 (%) 22
- جدول 2.3: مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (2010-2013)* 31
- جدول 3.3: مديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (2010-2013) (مليون دينار) 31
- جدول 4.3: نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2013) 31
- جدول 5.3: ميزانية الأفراد في الأردن ونسبة المديونية إلى الثروة (2010-2013) (مليون دينار) 33
- جدول 6.3: تطور قطاع التأمين خلال الفترة (2009-2013) (مليون دينار) 34
- جدول 7.3: المؤشرات المالية لقطاع التأمين (2009-2013) (%) 34
- جدول 8.3: عدد شركات الصرافة وفروعها في المملكة 37
- جدول 9.3: أهم مؤشرات القطاع المصرفي خلال عام 2013 37
- جدول 10.3: الأهمية النسبية لحجم التداول حسب القطاعات خلال الفترة (2009-2013) (%) 38
- جدول 11.3: عمليات شراء وبيع المستثمرين غير الأردنيين للأسهم في بورصة عمان خلال الفترة (2009-2013) (مليون دينار) 38
- جدول 1.5: البيوعات لغير الأردنيين (2012-2014) (مليون دينار) 52

لقد أصبح هدف تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي من أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها البنوك المركزية في العالم خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، ولهذا الغرض فقد قام البنك المركزي الأردني بتأسيس دائرة مستقلة في بداية عام 2013 تحت مسمى "دائرة الاستقرار المالي" لمتابعة الأوضاع المالية للبنوك والمؤسسات المالية على المستوى الكلي وعلاقتها بالأوضاع والتطورات الاقتصادية ومدى ملاءمتها للظروف والمستجدات. ويُقصد بالاستقرار المالي تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على مواجهة المخاطر والحد من أي اختلالات هيكلية ولا يُقصد به تحليل أوضاع الموازنة العامة للدولة وتحقيق استقرارها المالي الذي يعتبر هدفاً أساسياً ومهماً للسياسة المالية التي تديرها وتنفذها وزارة المالية. ويأتي إصدار تقرير الاستقرار المالي لعام 2013 كثاني تقرير بعد تأسيس دائرة الاستقرار المالي بهدف القاء الضوء على التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي والمالي في الأردن والجهود المبذولة لمواصلة الارتقاء به، فضلاً عن تقييم أدائه والوقوف على المخاطر التي قد تواجهه، وقد بين التقرير أن الجهاز المصرفي يشكل ما يقارب 94.0% من حجم القطاع المالي وبالتالي فإن البنوك تعتبر المكون الرئيسي للقطاع المالي في الأردن، حيث بين التقرير أن الأردن يتمتع بجهاز مصرفي سليم ومتين قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال هي الأعلى تقريباً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى تمتع هذه البنوك بمستويات مريحة من السيولة والربحية، حيث طرأ تحسن ملحوظ على معظم النسب والمؤشرات المالية للبنوك مثل نسبة الديون غير العاملة ونسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة ونسبة كفاية رأس المال ونسب السيولة والربحية، كما بين التقرير تحسن مستوى الكفاءة التشغيلية للبنوك في الأردن من خلال انخفاض نسبة المصاريف التشغيلية والمخصصات إلى إجمالي الدخل وارتفاع إنتاجية الموظف الواحد، وبالرغم من هذا التحسن إلا أن هامش أسعار الفائدة في الأردن ما زال مرتفعاً مقارنةً بكثير من الدول، وستنصب جهود البنك المركزي على تخفيض هامش أسعار الفائدة لدى البنوك من خلال حث البنوك على الاستمرار في تحسين كفاءتها التشغيلية وعكس هذا التحسن على تخفيض أسعار الفائدة وبالتالي زيادة مساهمة البنوك في تمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة بكلفة مناسبة.

أما بالنسبة للمؤسسات المالية غير المصرفية مثل: شركات التأمين، شركات التمويل الأصغر، شركات التأجير التمويلي وشركات الصرافة، فقد استعرض التقرير أهم التطورات المالية التي طرأت عليها بالإضافة إلى استعراض أوضاع بورصة عمان وأهم التطورات التي شهدتها خلال عام 2013 مقارنةً مع عام 2012، حيث بين التقرير أن بورصة عمان شهدت تبايناً في أدائها خلال عام 2013 مقارنةً مع عام 2012، حيث ارتفع حجم التداول خلال عام 2013 بنسبة 53.0%، كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح للأسهم الحرة بما نسبته 5.5%، وفي المقابل انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة بنسبة 4.7% لتصل إلى 18.2 مليار دينار.

كما تضمن التقرير أيضاً قيام البنك المركزي بالتعاون مع دائرة الأراضي والمساحة بتطوير مؤشر أسعار العقارات وهو مؤشر تم تطويره لأول مرة في الأردن بهدف تقييم أسعار العقارات ومدى تعرض البنوك لمخاطرها، حيث تبين أن ارتفاع أسعار العقارات في الأردن يعتبر طبيعي ومنسجم مع نسب التضخم العام، هذا وقد شكلت التسهيلات العقارية أو بضمانات عقارية ما يزيد عن 35.0% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أن القيمة التقديرية للعقارات المرهونة تزيد بهامش مريح عن قيمة التسهيلات الممنوحة حيث تغطي الضمانات العقارية حوالي 141.0% من حجم التسهيلات العقارية، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر هذه التسهيلات.

أما بالنسبة لمديونية الأفراد، فقد بين التقرير أن هناك توجه من البنوك نحو إقراض الأفراد حيث ارتفعت التسهيلات الممنوحة للأفراد إلى حوالي 38.0% من إجمالي تسهيلات البنوك في عام 2013 مقابل حوالي 36.0% لعام 2012، كما بين التقرير أن نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم ارتفعت عما كانت عليه في السنوات الأخيرة لتبلغ حوالي 60.0% في نهاية عام 2013 بينما شكلت نسبة مديونية الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 32.0%، حيث تعتبر هذه النسب ضمن المستويات المقبولة مقارنة مع عدد من الدول الأخرى في المنطقة والعالم.

كما تناول التقرير أيضاً سياسة البنك المركزي وإجراءاته لتعزيز الاشتغال المالي في المملكة وذلك من خلال التركيز على المحاور التالية:

- تعزيز الاستقرار المالي: كما أسلف، فقد قام البنك المركزي بتأسيس دائرة الاستقرار المالي بهدف تحديد ومراقبة وضبط المخاطر التي تواجه القطاع المالي والمصرفي على المستوى الكلي، كما بدأ البنك المركزي في وضع إطار شامل لإدارة الأزمات المصرفية لتقليل آثارها على الاستقرار المالي في حال حدوثها.
- حماية العملاء: حيث أصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) بهدف تعزيز الشفافية والعدالة عند تعامل البنوك مع عملائها وذلك بهدف حماية العملاء وتعزيز تنافسية القطاع المصرفي وحماية البنوك من مخاطر السمعة والمخاطر القانونية، وكذلك قام البنك المركزي باستحداث قسم خاص يُعنى بحماية العملاء، كما أنه سيدرس مستقبلاً توسيع نطاق حماية العملاء لديه بحيث يشمل عملاء المؤسسات المالية الأخرى.
- نشر التوعية المالية والمصرفية: حيث قام البنك المركزي بإجراء عدة مشاورات مع الأطراف المعنية بموضوع الثقافة المالية، وتم وضع تصور متكامل وخطة عمل واضحة لإطلاق برنامج للتعليم المالي في المدارس، هذا وقد تم بموافقة دولة رئيس الوزراء تشكيل لجنتين لإعداد وتنفيذ هذا البرنامج (لجنة توجيهية ولجنة فنية).
- توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الاشتغال المالي: حيث من المتوقع خلال هذا العام أن يتم ترخيص أول شركة معلومات ائتمانية خاصة والتي ستوفر قاعدة معلومات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك والشركات المالية الأخرى التي تقدم الائتمان، مما سيساعد هذه الجهات على ترشيد القرارات الائتمانية

وبحيث يتم اتخاذ القرار الائتماني السليم المبني على تقييم دقيق لقدرة العملاء على السداد وتسعير المنتجات المصرفية بناءً على مخاطر العملاء، بما يعزز من فعالية إدارة المخاطر لدى البنوك والشركات المالية الأخرى ويحسن من فرص العملاء خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى التمويل، كما قام البنك المركزي بإصدار العديد من التعليمات التي من شأنها تطوير أنظمة الدفع والتقاص والتسويات.

• تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة: حيث قام البنك المركزي الأردني خلال الفترة الماضية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية بحشد الجهود لتوفير التمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بأجال وكلفة مناسبة، إلا أن البنك المركزي يدرك أن هذا القطاع ما زال بحاجة إلى تضافر جهود أكبر لدعمه وتطويره.

كما تضمن التقرير نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تستخدم لقياس قدرة البنوك على مواجهة المخاطر، حيث أظهرت نتائج هذه الاختبارات أن الجهاز المصرفي في الأردن قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة بالإضافة إلى تحسن قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر وفقاً لنتائج عام 2013 بالمقارنة مع نتائج عام 2012، وهذا يعود إلى ارتفاع أرباح البنوك بشكل ملحوظ عام 2013 وتمتعها بمستويات مرتفعة من رأس المال والتي تعتبر من أعلى المستويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا وسيستمر البنك المركزي بتطوير هذه الاختبارات وإجراء المزيد منها آخذاً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي للتأكد من سلامة ومثانة الجهاز المصرفي الأردني. أما بخصوص التطورات الاقتصادية في الأردن، فقد بين التقرير أنه قد طرأ تحسن على معظم المؤشرات الاقتصادية والنقدية في الأردن لعام 2013 مقارنةً مع عام 2012.

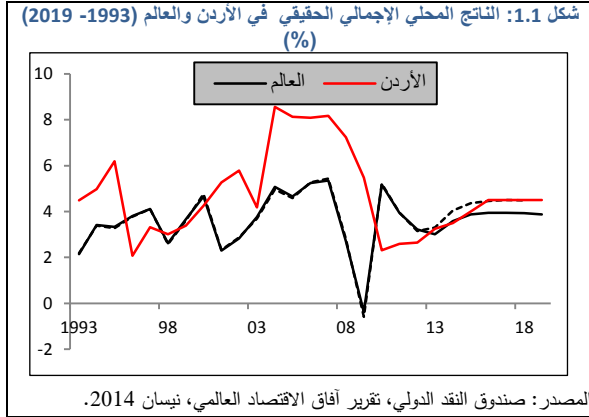
المحافظ

د. زياد فريز

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية وآفاقها

مقدمة

الاقتصادي في عام 2013 حوالي 2.8% بالمقارنة مع 2.7% في عام 2012.



وفي حين تراجعت توقعات معدل نمو الاقتصاد العالمي للأعوام الخمسة القادمة في التقديرات المحدثة الصادرة عن صندوق النقد الدولي في شهر نيسان من عام 2014 (للفترة 2014-2019) بالمقارنة مع توقعاته السابقة في شهر تشرين أول من عام 2013 (للفترة 2013-2018)، فإن هذه التوقعات لم تشهد تغييراً بالنسبة للأردن الأمر الذي سيبقي البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها القطاع المالي في الأردن مستقرة.

شهد النظام المالي العالمي تحسناً نسبياً في استقراره، حيث تراجعت مخاطر الائتمان، واستقرت مخاطر السوق والسيولة ومخاطر الاقتصاد الكلي، بينما ازدادت مخاطر الأسواق الناشئة، وذلك حسب تحليلات صندوق النقد الدولي في تقرير الاستقرار المالي العالمي لشهر نيسان من عام 2014.

ويعود تزايد مخاطر الأسواق الناشئة إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي: وضع السياسة النقدية الأمريكية المتمثل بالتوجه نحو الحد من سياسة التحفيز النقدي، وتعرض بعض الاقتصادات الناشئة التي تعاني من اختلالات على صعيد الاقتصاد الكلي إلى ضغوط أثرت سلباً على آفاق النمو الاقتصادي فيها، وكذلك وجود بعض الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا مما يؤثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية والمالية في هذه الدول وبالتالي كامل المنطقة.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي على مستوى العالم حوالي 3.0% في عام 2013 بتراجع مقداره 0.2% عن مستواه في عام 2012. وقد شهد الاقتصاد الأردني تحسناً طفيفاً في النشاط الاقتصادي في عام 2013. حيث بلغ معدل النمو

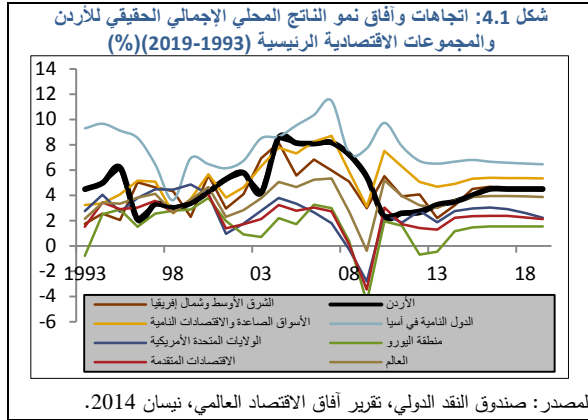
التطورات الاقتصادية والمالية العالمية وآفاقها

التطورات الاقتصادية العالمية

وتشير البيانات الأولية لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر نيسان 2014 إلى أنه من المتوقع تحسن معدلات النمو وآفاقها على مستوى العالم ككل عن مستوياتها في عام 2013، كما أنه يتوقع أن يتعزز النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة خلال عامي 2014 و2015 مستفيداً

شهد الاقتصاد العالمي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.0% في عام 2013، ومن المتوقع أن يصل إلى 3.6% في عام 2014 بسبب انحسار العوامل الأساسية التي أدت إلى إضعاف النشاط العالمي.

التبادل التجاري في البلدان المصدرة للسلع الأولية، إضافة إلى ذلك، فقد ضاق المجال المتاح أمام السياسات لإجراء مزيد من التحفيز، بينما أدت اختناقات العرض وعدم التيقن المحيط بالسياسات إلى عرقلة النمو الاقتصادي في بعض الاقتصادات مثل البرازيل والهند.

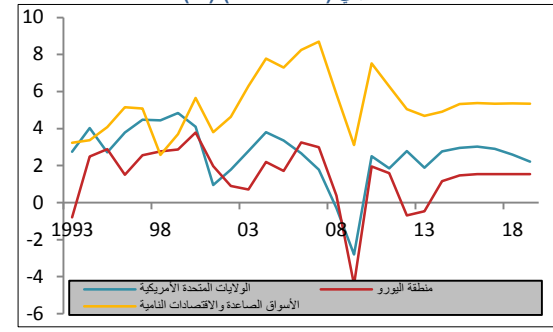


وفيما يتصل بمستجدات آفاق الاقتصاد، فقد بلغ معدل النمو في الولايات المتحدة 2.0% في عام 2013، وقد ساعد المناخ الداعم في الأسواق المالية وتحسن الأوضاع في سوق الإسكان على تحسن ميزانية قطاع الأفراد، والذي انعكس بدوره على تحسین مستويات الاستهلاك في عام 2013.

أما في منطقة اليورو، فتشير الأرقام إلى انكماش النشاط الاقتصادي بنسبة 0.2% في عام 2013 بدلاً من نموه بذات النسبة، ويأتي هذا انعكاساً للتأخر في انتقال آثار انخفاض أسعار الفائدة على السندات السيادية وتحسن السيولة المصرفية إلى تحسن ظروف الاقتراض في القطاع الخاص، بالإضافة إلى مستوى عدم التيقن الذي لا يزال مرتفعاً. هذا وقد قام البنك المركزي الأوروبي مؤخراً بتخفيض سعر الفائدة لتحسين ظروف الاقتراض في القطاع الخاص.

ولم يتم تخفيض التوقعات المتعلقة بآفاق النمو على المدى القريب في اليابان رغم عودة الركود، حيث تشير الأرقام إلى حدوث تراجع في النشاط الاقتصادي بمقدار 0.2% في عام 2013، لكن من المتوقع أن يتلقى النمو دفعة رافعة، في المدى القصير على الأقل، وذلك عند تنفيذ مجموعة من التدابير المالية التنشيطية وإجراء المزيد من التحفيز النقدي، بدعم من انتعاش الطلب الخارجي وتراجع قيمة الين.

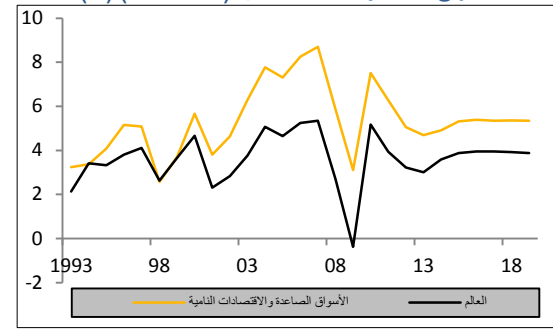
شكل 2.1: التعافي ثلاثي السرعة: اتجاهات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1993-2019) (%)



من الزخم الذي تحقق في عام 2013، حيث سيكون النمو في الولايات المتحدة أكبر من الاتجاه العام طويل الأجل.

كما يتوقع تحسن معدلات النمو في اليابان. هذا ولا زال التعافي ثلاثي الأبعاد، أو ببساطة تباين اتجاهات معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة اليورو، يسيطر على اتجاهات النمو في هذه الدول، حيث تشير التوقعات إلى أن متوسط معدل النمو الاقتصادي المتوقع في الولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة اليورو للأعوام الخمسة 2014-2018 هو 2.85% و 1.45% على التوالي.

شكل 3.1: اتجاهات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (1993-2019) (%)



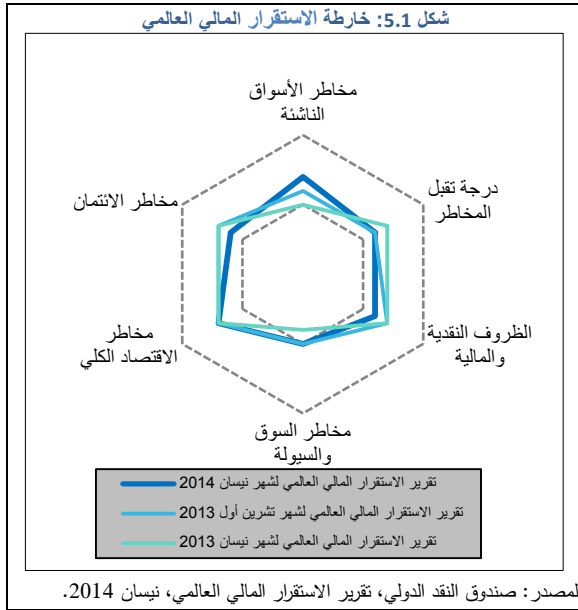
أما في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فقد بلغ معدل النمو 5.5% في عام 2013، وقد كانت السياسات الحكومية التحفيزية الداعمة ركيزة أساسية من ركائز النمو، إلا أنه لا يتوقع أن يعود معدل النمو الاقتصادي إلى المعدلات المرتفعة التي سجلها في عام 2010 رغم تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي مؤخراً في العديد من الاقتصادات الناشئة.

من المتوقع أن يؤثر ضعف النشاط في الاقتصادات المتقدمة سلباً على الطلب الخارجي، وكذلك على معدلات

استقرار النظام المالي العالمي

الاستقرار المالي العالمي

كما أسلف في مقدمة هذا الفصل، فقد شهد النظام المالي العالمي استقراراً نسبياً كما يتضح من خارطة الاستقرار المالي العالمي. وكما ذكر سابقاً، فإن هناك ثلاثة أبعاد من أصل ستة أبعاد مكونة لخارطة الاستقرار العالمي قد شهدت استقراراً، في حين تراجع بعدان وتحسن بعد واحد، وهو بعد مخاطر الائتمان والذي يعتبر أهم أبعاد استقرار النظام المالي.



النظام المالي في الأردن بالمقارنة مع المتوسط العالمي

المتوسط العالمي، حيث تجاوزت قليلاً نصف المتوسط العالمي. أما على صعيد المؤسسات المالية، فإن متوسط كفاءة المؤسسات المالية في الأردن قد بلغ 5.0%، وهو نفس متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أنه أقل من المتوسط العالمي. هذا ويتضمن الفصل الرابع تحليلاً مفصلاً للكفاءة التشغيلية للبنوك في الأردن.

3- الاستفادة من الخدمات المالية: بلغ متوسط مؤشر الاستفادة من خدمات المؤسسات المالية في الأردن 26.0%، حيث ينخفض قليلاً بالمقارنة مع متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أنه منخفض بشكل ملحوظ بالمقارنة مع متوسطات العالم ودول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي مرتفعة الدخل. مما يشير إلى أن الاشتغال المالي في الأردن بحاجة إلى تعزيز، وهذا ما بدأ به البنك المركزي، خاصةً خلال العامين الأخيرين، والفصل الثاني يتضمن تفصيلاً لإجراءات البنك المركزي في هذا الخصوص. أما على صعيد الأسواق المالية، فقد بلغ مؤشر الاستفادة من

يضمن شكل 6.1 عرضاً لخصائص النظام المالي في الأردن بالمقارنة مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمتوسط العالمي، وذلك من خلال أربعة مؤشرات رئيسية على صعيد المؤسسات المالية والأسواق المالية، وهي:

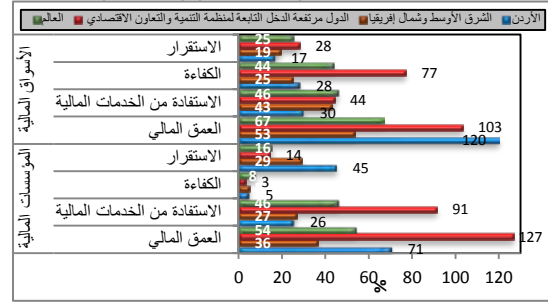
1- الاستقرار: يتمتع النظام المالي في الأردن بالاستقرار نسبياً، حيث بلغ مؤشر الاستقرار المالي على مستوى الأسواق المالية 17.0%، أي أعلى قليلاً من متوسط دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأقل من المتوسط العالمي بنسبة 39.3%، أما على صعيد المؤسسات المالية، فقد بلغ مؤشر الاستقرار المالي 45.0%، وبالتالي زاد بنسبة 50.0% عن متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبلغ ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي تقريباً (45.0% مقابل 16.0%).

2- الكفاءة: بلغت كفاءة الأسواق المالية في الأردن 28.0% بالمتوسط، وهي نسبة تزيد قليلاً عن متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أنها تقل عن

خدمات الأسواق المالية 30.0%، وهو يقل عن المتوسطات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول مرتفعة الدخل التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والعالم، والتي كانت متقاربة، حيث بلغت 43.0% و 44.0% و 46.0% على التوالي.

4- العمق المالي: يعتبر الأردن من الدول التي تمتاز بارتفاع العمق المالي لها نسبياً. فعلى صعيد المؤسسات المالية، بلغت هذه النسبة 71.0%، وهذه النسبة تعادل ضعف متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أنها تقل بمقدار 56 نقطة مئوية عن متوسط الدول مرتفعة الدخل في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. أما بالنسبة للأسواق المالية، فالأردن يتجاوز جميع المتوسطات، حيث بلغت قيمة مؤشر العمق المالي 120.0% مقابل 53.0% و 103.0% و 67.0% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول مرتفعة الدخل التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والعالم على التوالي.

شكل 6.1: خصائص النظام المالي: مقارنة الأردن مع العالم ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2009-2011) (متوسط %)



المصدر: البنك الدولي، تقرير التطورات المالية العالمية 2014.

خصائص النظام المالي تشمل أربعة مؤشرات. وهي العمق المالي Depth، والاستفادة من الخدمات المالية Access، والكفاءة Efficiency، والاستقرار Stability. بالنسبة للمؤسسات المالية Financial Institutions، فالعمق المالي هو نسبة الائتمان الخاص المحلي الممنوح من قبل البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي. أما الاستفادة من الخدمات المالية، فمؤشرها نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً، والذين أفادوا بأن لديهم حساب مفتوح لدى إحدى المؤسسات المالية الرسمية. فيما يتعلق بالكفاءة، فتقاس بالفارق بين سعر الفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الودائع (هامش سعر الفائدة)، حيث أن سعر فائدة الإقراض هو معدل سعر الفائدة الذي تقرضه البنوك على القطاع الخاص، أما سعر الفائدة على الودائع، فهو معدل سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك على الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل. بالنسبة للاستقرار، فهو العلامة زد Z-Score للبنوك التجارية ويتم تقدير المؤشر كما يلي: [العائد على الموجودات + (حقوق الملكية ÷ الموجودات)] ÷ الانحراف المعياري للعائد على الموجودات.

أما بالنسبة للأسواق المالية Financial Markets، فإن ذات المؤشرات السابقة تستخدم للحكم على خصائصها، ولكن قياس تلك المؤشرات يستخدم مدخلات مغايرة لتلك المستخدمة للمؤسسات المالية. فبالنسبة للعمق المالي، فيقاس بنسبة مجموع القيمة السوقية للأسهم (قيمة السوق) Market Value وسندات الدين المحلي القائم الممنوح للقطاع الخاص Outstanding Domestic Private Debt Securities إلى الناتج المحلي الإجمالي. بالنسبة للاستفادة من الخدمات المالية، فيقاس بنسبة رسملة السوق (قيمة السوق) باستثناء أكبر عشر شركات إلى قيمة السوق. بالنسبة للكفاءة، فتقاس بقسمة قيمة الأسهم المتداولة خلال الفترة على متوسط قيمة السوق. أما بالنسبة للاستقرار فيقاس في هذا الإطار بالانحراف المعياري للرقم القياسي لأسعار الأسهم في السوق المالي على مدى 360 يوماً.

التطورات الاقتصادية والمالية المحلية وآفاقه

الوضع الاقتصادي المحلي وآفاقه

المصري، والصراع في سوريا وما رافقه من تدفق كبير للاجئين السوريين، ناهيك عن ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية، حيث انعكست تبعات هذه الصدمات على الأردن بطرق كثيرة. رغم ذلك، لا زالت السياسة المالية المتشددة المصاحبة للسياسة النقدية المنضبطة تساعد على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي من حيث المحافظة على معدلات نمو اقتصادي موجبة ومستوى احتياطات مرتفع

كما ورد في تقرير الاستقرار المالي لعام 2012 والتقرير السنوي لعام 2013 الصادرين عن البنك المركزي الأردني، فإن التطورات الاقتصادية والمالية العالمية وآفاقها كان لها أثر واضح على الأردن كدولة ذات اقتصاد صغير ناشئ مفتوح مستورد للنفط، حيث أنه يتعرض لصددمات حادة منذ ستة سنوات، وهذه الصدمات هي تبعات الأزمة المالية العالمية، والربيع العربي وما رافقه من انقطاع للغاز

- من العملات الأجنبية واستقرار مستويات الأسعار والمحافظة على الاستقرار المالي الذي نتج عن تبني سياسة رقابية وتشريعية حصيفة على النظام المصرفي، بالإضافة إلى اتسام النظام المصرفي في الأردن بالتحفظ واحتفاظه بمستويات مرتفعة من رأس المال ومستويات مقبولة من السيولة وانخفاض تعرضه للسندات السيادية الأوروبية والأدوات الاستثمارية عالية المخاطر، كما لا يمكن تجاهل الاستقرار السياسي الذي ساعد على تعزيز الاستقرار في النواحي الأخرى. وفي ظل تعزز أركان الاستقرار النقدي والاقتصادي، قام البنك المركزي خلال عام 2013 بتخفيض أسعار الفائدة مرتين بمقدار 25 نقطة أساس في كل مرة بهدف تحفيز الائتمان المقدم للقطاع الخاص، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي. واستمراراً لذات النهج، قام البنك المركزي في عام 2014 بتخفيض أسعار الفائدة مرتين، الأولى كانت في بداية العام، وبلغ التخفيض فيها 25 نقطة أساس، أما التخفيض الثاني، فقد أجري في منتصف عام 2014 بمقدار 50 نقطة أساس.
- ورغم التحديات الكبيرة، فقد نجح الأردن في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي في عام 2013 وبشكل أكبر مما كان عليه الحال في عام 2012. وهناك العديد من المؤشرات الدالة على ذلك، ومنها:
- 1- تحسن النشاط الاقتصادي بشكل طفيف، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 2.7% في عام 2012 إلى 2.8% في عام 2013.
 - 2- انخفاض عجز الموازنة العامة من 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى 5.5% في عام 2013.
 - 3- انخفاض عجز الحساب الجاري من 15.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى 10.0% في عام 2013.
 - 4- ارتفاع الصادرات غير التقليدية بنسبة 8.5%.
 - 5- تراجع مستوردات الطاقة بنسبة 11.5%.
 - 6- الاستقرار النقدي من خلال ارتفاع احتياطات العملات الأجنبية بنسبة 81.0%، لتصل إلى أكثر من 12.0 مليار دولار في عام 2013 بالإضافة إلى المحافظة على معدلات التضخم ضمن مستويات مقبولة، حيث بلغ معدل التضخم 5.6% في عام 2013 بالمقارنة مع 4.7% في عام 2012.

ترتيبات الاستعداد الائتماني

أشار صندوق النقد الدولي في ختام زيارته الأخيرة للأردن إلى أن أداء الاقتصاد الأردني كان جيداً حيث استطاع مواجهة التحديات التي زادت من حدة الضغوط على الاقتصاد الأردني بفضل السياسات الاقتصادية الحصيفة. وقد تضمنت خلاصة فريق الصندوق إلى وجود مؤشرات إيجابية على تحسن أداء الاقتصاد الأردني، حيث أكد الفريق أن عملية إصلاح القطاع المالي تتقدم بشكل تدريجي، كما أن القطاع المصرفي سليم ومستقر بشكل عام. ويعمل البنك المركزي على جعل القطاع أكثر مرونة، من خلال تطوير عملية جمع البيانات الرقابية وتعزيز الإطار التنظيمي والرقابي.

وقد واصلت الحكومة خلال عام 2013 سياساتها الهادفة إلى الحد من الاختلالات الخارجية والمالية، وقد تمكن البنك المركزي الأردني من تعزيز مستوى الاحتياطات من العملات الأجنبية ليغطي أكثر من 6 أشهر من المستوردات حسب أرقام نهاية 2013، كما وصل مستوى التغطية لأكثر من 7 أشهر في نهاية شهر 7/2014، والذي يعد مستواً مريحاً وفقاً للمعايير الدولية المستخدمة لقياس مدى كفاية الاحتياطات الأجنبية، وقد جاء هذا الارتفاع في الاحتياطات الأجنبية بسبب الوضع النقدي الجيد، والتحسين في الحساب الجاري، وزيادة الادخار بالدينار بدلاً من الدولار (مدفوعاً بزيادة الثقة)، وزيادة حوالات العاملين في الخارج وطرح إصدارين من السندات المحلية بالدولار الأمريكي المضمونة من قبل الولايات المتحدة.

ومن المتوقع أن يتحسن الوضع الاقتصادي على المدى المتوسط أيضاً، بحيث يرتفع معدل النمو الاقتصادي

من العملات الأجنبية واستقرار مستويات الأسعار والمحافظة على الاستقرار المالي الذي نتج عن تبني سياسة رقابية وتشريعية حصيفة على النظام المصرفي، بالإضافة إلى اتسام النظام المصرفي في الأردن بالتحفظ واحتفاظه بمستويات مرتفعة من رأس المال ومستويات مقبولة من السيولة وانخفاض تعرضه للسندات السيادية الأوروبية والأدوات الاستثمارية عالية المخاطر، كما لا يمكن تجاهل الاستقرار السياسي الذي ساعد على تعزيز الاستقرار في النواحي الأخرى. وفي ظل تعزز أركان الاستقرار النقدي والاقتصادي، قام البنك المركزي خلال عام 2013 بتخفيض أسعار الفائدة مرتين بمقدار 25 نقطة أساس في كل مرة بهدف تحفيز الائتمان المقدم للقطاع الخاص، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي. واستمراراً لذات النهج، قام البنك المركزي في عام 2014 بتخفيض أسعار الفائدة مرتين، الأولى كانت في بداية العام، وبلغ التخفيض فيها 25 نقطة أساس، أما التخفيض الثاني، فقد أجري في منتصف عام 2014 بمقدار 50 نقطة أساس.

ورغم التحديات الكبيرة، فقد نجح الأردن في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي في عام 2013 وبشكل أكبر مما كان عليه الحال في عام 2012. وهناك العديد من المؤشرات الدالة على ذلك، ومنها:

- 1- تحسن النشاط الاقتصادي بشكل طفيف، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 2.7% في عام 2012 إلى 2.8% في عام 2013.
- 2- انخفاض عجز الموازنة العامة من 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى 5.5% في عام 2013.
- 3- انخفاض عجز الحساب الجاري من 15.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى 10.0% في عام 2013.
- 4- ارتفاع الصادرات غير التقليدية بنسبة 8.5%.
- 5- تراجع مستوردات الطاقة بنسبة 11.5%.
- 6- الاستقرار النقدي من خلال ارتفاع احتياطات العملات الأجنبية بنسبة 81.0%، لتصل إلى أكثر من 12.0 مليار دولار في عام 2013 بالإضافة إلى المحافظة على معدلات التضخم ضمن مستويات مقبولة، حيث بلغ معدل التضخم 5.6% في عام 2013 بالمقارنة مع 4.7% في عام 2012.

تدرجياً إلى 3.5% في 2014 و 4.5% في المدى المتوسط. كما أنه من المتوقع أن ينخفض التضخم إلى حوالي 2.5% في نهاية 2014، و 2.0% على المدى المتوسط. أما العجز في الحساب الجاري، فمن المتوقع أن يتحسن تدرجياً ليبلغ 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط، عاكساً تراجع فاتورة مستوردات الطاقة. إلا أنه وفي نفس الوقت، لا تزال هناك توقعات لمخاطر مرتفعة تتعلق بالأزمة السورية واحتمالية استمرار الاضطرابات في مستوردات الطاقة.

على صعيد السياسات فقد بين فريق الصندوق أن من المهم أن تستمر الحكومة في حماية الاستقرار من المؤثرات الخارجية والحد من مواطن الضعف وتحسين سوق العمل الأردني، والاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة، كما ينبغي أن يظل التركيز منصّباً على تحقيق التوزيع العادل للعبء الناجم عن عمليات التصحيح وحماية الفئات الأكثر ضعفاً.

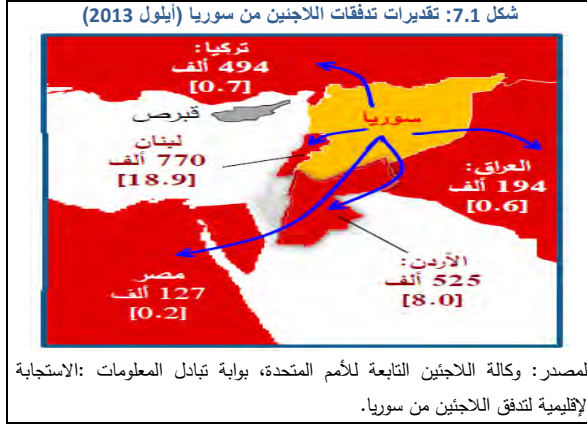
ويتضمن جدول 1.1 أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المحلي وأفاقها خلال الفترة 1990-2019، علماً بأن التقديرات للأعوام 2014-2019 قد استمدت من قاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد الدولي.

جدول 1.1: أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المحلي وأفاقها (1990-2019)*											
العام	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل التضخم (متوسط الفترة، %)	مستوردات السلع والخدمات (%)	صادرات السلع والخدمات (%)	معدل البطالة (% من حجم قوة العمل)	عدد السكان (مليون نسمة)	الإيرادات العامة	التنفقات العامة	صافي الدين	إجمالي الدين	الحساب الجاري
1990	0.3-	16.2	13.9	4.1-	16.8	3.5	36.7	44.2	213.0	219.7	15.7-
1991	1.6	8.2	5.9-	6.4	18.8	3.7	35.0	45.2	192.0	200.6	14.9-
1992	14.4	4.0	29.9	7.7	17.6	3.8	37.6	35.7	143.5	149.7	14.4-
1993	4.5	3.3	6.1	2.3	19.6	4.0	34.8	37.0	129.7	137.0	11.6-
1994	5.0	3.5	2.6-	7.1	15.8	4.1	32.6	35.0	116.8	126.3	6.4-
1995	6.2	2.4	3.1-	8.7	15.4	4.3	34.4	36.1	107.6	114.9	3.8-
1996	2.1	6.5	7.7	2.7-	13.1	4.4	33.6	36.9	103.1	113.8	3.2-
1997	3.3	3.0	2.3-	6.8	14.4	4.5	31.5	34.6	95.2	106.6	0.4
1998	3.0	3.1	5.5-	2.8	13.5	4.6	30.4	36.0	104.4	109.7	0.3
1999	3.4	0.6	1.2-	2.9	14.4	4.7	30.9	33.7	101.3	108.0	5.0
2000	4.3	0.7	20.8	7.9	13.7	4.9	30.0	33.8	88.2	100.5	0.7
2001	5.3	1.8	3.2	23.1	14.7	5.0	30.3	33.3	92.6	96.5	0.1
2002	5.8	1.8	3.0	15.0	15.3	5.1	29.6	33.6	95.0	99.7	5.7
2003	4.2	1.6	2.2	7.4	14.4	5.2	34.7	36.8	98.1	99.6	11.5
2004	8.6	3.4	22.6	22.5	14.7	5.4	36.6	37.7	88.7	91.8	0.1
2005	8.1	3.5	16.2	2.5-	14.8	5.5	33.3	38.8	84.0	84.3	18.0-
2006	8.1	6.3	0.6	2.5	14.1	5.6	32.4	36.4	68.9	76.3	11.5-
2007	8.2	4.7	3.2	8.0	13.1	5.7	32.3	37.0	67.6	73.8	16.8-
2008	7.2	13.9	0.3-	18.3	12.7	5.9	30.1	34.4	54.8	60.2	9.3-
2009	5.5	0.7-	1.7-	15.3-	12.9	6.0	26.5	35.0	57.1	64.8	3.3-
2010	2.3	5.0	0.7-	9.5	12.5	6.1	24.9	30.4	61.1	67.1	5.3-
2011	2.6	4.4	0.2-	12.2	12.9	6.3	26.4	33.2	65.4	70.7	12.0-
2012	2.7	4.6	2.9	0.7-	12.2	6.4	23.0	31.2	75.5	80.2	18.1-
2013	2.8	5.6	2.3	5.9	12.6	6.5	24.1	29.6	83.5	87.7	11.1-
2014	3.5	3.0	2.5	5.9	12.2	6.7	27.4	31.8	87.4	91.3	12.9-
2015	4.0	2.4	3.0	6.0	12.2	6.8	27.6	31.7	89.3	93.0	9.3-
2016	4.5	1.9	3.5	6.1	12.2	7.0	29.1	31.7	87.9	91.3	8.2-
2017	4.5	1.9	3.5	6.2	12.2	7.2	29.5	31.6	85.0	88.2	7.6-
2018	4.5	1.9	3.6	6.2	12.2	7.3	30.1	32.0	82.0	85.0	7.2-
2019	4.5	1.8	3.6	6.2	12.2	7.5	30.1	32.1	79.2	82.1	6.1-

*نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ما لم يُشر إلى غير ذلك. المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، تبعاً لمنشورات صندوق النقد الدولي.

تحديات الاستقرار

مشكلة اللاجئين السوريين



لعل أكبر التحديات التي يواجهها الأردن على المدى القصير والمتوسط تتمثل في التدفق المستمر لللاجئين السوريين إلى الأردن وما يترتب عليه من تحديات تتجاوز البعد الاقتصادي إلى الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها. حجم الخطر والتحدي واضح من خلال أرقام الأمم المتحدة (شكل 7.1). وحسب التوقعات، فإن تكاليف إعالة حوالي 600 ألف من اللاجئين السوريين في الأردن تبلغ حوالي 870 مليون دولار.

تكلفة الطاقة

من الغاز، وكذلك تزامم الحاجات التمويلية للكهرباء والأنشطة الاقتصادية الأخرى. وبالرغم من هذه التحديات، إلا أن سياسة الحكومة والتدابير التي اتخذتها في هذا الإطار، والتي تمت الإشارة إليها سابقاً، عملت على الحد من الآثار السلبية لهذه التحديات بالرغم من توقع استمرارية تأثيرها.

التحدي الثاني الأبرز هو دعم الطاقة وخاصة الكهرباء حيث أن أسعار بيع الكهرباء لا تزال تقل بشكل كبير عن كلفة الإنتاج التي ارتفعت مع عدم انتظام تدفق الغاز المصري. وتشكل خسائر الكهرباء ضغطاً على ميزان المدفوعات للحاجة لاستيراد مواد لتوليد الطاقة أكثر كلفة

الفصل الثاني: التطورات التشريعية والرقابية

إجراءات البنك المركزي وسياساته المستقبلية لتعزيز الاشتغال المالي في المملكة

- بعد الأزمة المالية العالمية بدأ الاهتمام من مختلف صانعي السياسات المالية والاقتصادية ينصب على موضوع الاشتغال المالي والقدرة على الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع وبالأخص الفئة المحرومة والمستهدفة من النظام المالي، لما لهذا الموضوع من أثر على الاستقرار المالي والاجتماعي والسياسي والتنمية الاقتصادية وكذلك حماية المستهلك المالي، إذ بينت عدد من التقارير الدولية أن حوالي 50.0% من سكان العالم البالغين لا يتعاملون مع البنوك¹، وبالتالي فإن موضوع الاشتغال المالي أصبح من الأجندات المهمة لدى صانعي السياسات النقدية والمالية والاقتصادية.
- تعزيز الاستقرار المالي.
- حماية العملاء.
- نشر التوعية المالية والمصرفية (محو الأمية المالية).
- توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الاشتغال المالي.
- تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

تعزيز الاستقرار المالي

إن تعزيز الاستقرار المالي يؤدي إلى المحافظة على استدامة الأوضاع المالية للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وإلى تعزيز استقرار الأسواق المالية وضمان توفر أنظمة مدفوعات كفوة ومتطورة، وهذا بدوره يزيد من قدرة النظام المالي على تقديم الخدمات المالية للعملاء بكفاءة عالية ويكلف معقولة وتوسيع نطاق هذه الخدمات، مما يعزز الاشتغال المالي في المملكة.

ولتعزيز الاستقرار المالي في المملكة؛ فقد قام البنك المركزي بما يلي:

أ. تأسيس دائرة الاستقرار المالي: تم في بداية عام 2013 تأسيس دائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني، وذلك لتحديد وتقييم وضبط المخاطر النظامية، ومن خلال تطبيق أدوات السياسة الإحترازية الكلية التي تهدف إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي على المستوى الكلي وتعزيز قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات.

ب. إدارة الأزمات المصرفية: بهدف تعزيز أركان الاستقرار المالي في المملكة ومواكبة أفضل الممارسات الدولية بالخصوص؛ فقد تم تشكيل لجنة عليا ولجنة فنية لوضع إطار شامل وفعال لإدارة الأزمات المصرفية للعمل على معالجتها والتقليل من آثارها على الاستقرار المالي في حال حدوثها.

إطار 1: مفهوم الاشتغال المالي

يُعرف الاشتغال المالي بأنه "الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من مؤسسات رسمية لتقديم الخدمات المالية، وينطوي الوصول المالي الفعال على تقديم الخدمات على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة إلى العملاء مع استدامة عمل مؤسسات تقديم الخدمة المالية وبحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلاً من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم"²، حيث أن الخيارات غير الرسمية التي يلجأ إليها الأشخاص غير القادرين؛ تقوم بفرض شروط تصفية على العملاء مما يؤدي إلى زيادة المشاكل المالية للفئة المحرومة من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وقد اعتمدت مجموعة دول (G20) مؤشرات لقياس الاشتغال المالي من ثلاثة أبعاد وهي (الوصول إلى الخدمات المالية، استعمال الخدمات المالية ونوعية المنتجات المصرفية المقدمة).

هذا ويؤمن البنك المركزي الأردني بأن توسيع الاشتغال المالي بشكل مدروس وحصيف وتوفير البنية التحتية اللازمة له يدعم النمو الشامل والمستدام وبالتالي يعزز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف فإن سياسة البنك المركزي لتعزيز الاشتغال المالي تركز على المحاور التالية:

¹ تبلغ نسبة السكان البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك في الأردن حوالي 75.0% حسب البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي لعام 2011.

² التعريف حسب الورقة المعدة من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) في شهر 11/2011.

حماية العملاء

يكتسب موضع حماية المستهلك اهتماماً كبيراً لما له من أثر إيجابي على الاشتغال المالي، وقد حدد زعماء مجموعة العشرين بالقمة التي عقدت في تورنتو عام 2010 أن حماية المستهلك والتتيف المالي من بين مبادئ التسعة للاشتغال المالي القائم على الإبداع والابتكار.

هذا وقد أصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2013/5/15، وتأتي هذه التعليمات بهدف تعزيز الشفافية والعدالة عند تعامل البنوك مع عملائها بما يعزز تنافسية القطاع المصرفي ويساهم في حماية البنوك من مخاطر السمعة والمخاطر القانونية، الأمر الذي يسهم في المحافظة على سلامة ومنعة الجهاز المصرفي مما ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي.

كما تعزز هذه التعليمات قيم التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية كجزء أساسي من ثقافة البنوك العاملة في المملكة ضمن جميع المستويات، وبما يضمن أن الخدمة أو المنتج المصرفي المقدم للعملاء يتمتع بخصائص وشروط واضحة ومفهومة تمكن عملاء البنوك من فهم خصائص وتكلفة المنتجات المقدمة لهم والمخاطر التي تكتنفها، إضافة لنشر الوعي المصرفي لدى مختلف فئات المجتمع.

هذا وتجدر الإشارة أن البنك المركزي بدأ بإجراءات إنشاء قسم يُعنى بحماية العملاء، كما أنه سيدرس مستقبلاً موضوع توسيع نطاق حماية العملاء لديه بحيث يشمل عملاء المؤسسات المالية الأخرى.

إطار 2: تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) تاريخ 2012/10/31

عالجت هذه التعليمات عدداً من المحاور شملت (1) الشفافية وضوابط الائتمان لمحفظة التجزئة، (2) سقوف على بعض العمولات والرسوم المستوفاة من عملاء التجزئة على الخدمات المصرفية، (3) حماية حسابات العملاء التي تنطبق عليها صفة الجمود، (4) معالجة شكاوى العملاء بفاعلية.

ففي جانب الشفافية وضوابط الائتمان لمحفظة التجزئة؛ يُتوقع أن ينعكس تطبيق التعليمات إيجابياً على قدرة العملاء على المقارنة بين المنتجات المختلفة وما بين البنوك، وكذلك على كلفة الائتمان، واختيار المنتج الذي يتوافق مع احتياجات العميل طالب الائتمان، حيث اشترطت التعليمات ضرورة وضوح الإعلانات للمنتجات المصرفية بحيث لا تتضمن وعوداً أو عبارات غير مفهومة أو مبالغت، وكذلك وضوح عقود الائتمان، والإفصاح عن سعر الفائدة الفعلي المعتمد وهو سعر الفائدة الذي يتضمن كافة الكلفة المتعلقة بالائتمان وهو مفهوم يطبق لأول مرة في المملكة ويمكن من خلاله مقارنة كلف الائتمان لدى مختلف البنوك بدقة كبيرة.

كما أكدت التعليمات على حق العميل بالحصول على نسخة من كافة الوثائق التي قام بالتوقيع عليها، وطالبت البنوك بتبني سياسات ائتمانية تحد من ظاهرة الإفراط في الاقتراض من قبل صغار المقترضين، كما أوجبت هذه التعليمات على البنوك تضمين سياساتها الائتمانية الخاصة بمحفظة التجزئة بالحدود القصوى المطبقة لديها فيما يتعلق بمجموع ما يُقتطع من الدخل المنتظم لأي عميل أو كفيل عن كافة التسهيلات الائتمانية الممنوحة و/أو المنوي منحها [Debt Burden Ratio (DBR)] بما في ذلك سقف البطاقة/ البطاقات الائتمانية، وذلك لكل نوع من أنواع تسهيلات محفظة التجزئة، مع بيان الأسس المعتمدة لدى البنك لاحتسابها وبشكل واضح.

وفي جانب تنظيم موضوع التعامل بالبطاقات الائتمانية، فقد حددت التعليمات حداً أعلى للفائدة الشهرية بواقع 1.75% شهرياً، بالإضافة لوجوب إبلاغ العميل بالحركات التي تتم على بطاقته أولاً بأول، وتحديد طريقة الاعتراض على أي من الحركات المنفذة غير الصحيحة.

أما فيما يخص موضوع العمولات والرسوم المستوفاة من قبل البنوك من عملاء التجزئة، فقد حددت التعليمات حدوداً قصوى لبعض هذه الرسوم والعمولات تعكس كلفة الخدمات المصرفية وتحمي العملاء من إمكانية المبالغة في الرسوم أو فرض رسوم جديدة لم تتضمنها عقود الائتمان.

كما حددت التعليمات أسس التعامل مع حسابات العملاء التي تنطبق عليها صفة الجمود بهدف تعزيز حماية حقوق أصحاب هذه الحسابات، وحماية البنوك من المخاطر المرتبطة بها.

وبهدف حماية عملاء البنوك وتعزيز ثقتهم بالجهاز المصرفي، والتأكد من أن البنوك تعمل وفق الأسس المالية والمصرفية السليمة، ألزمت التعليمات الجديدة البنوك بإنشاء وحدة مستقلة لمعالجة شكاوى العملاء ووضع إجراءات عمل واضحة للتعامل مع شكاوى العملاء من قبل الوحدة.

وبهدف تعزيز مبدأ التنافسية بين البنوك المرخصة، إضافة إلى إرشاد المواطنين نحو اختيار البنك الذي يلبي احتياجاتهم ورغبتهم من ناحية الخدمات المصرفية والمنتجات البنكية، قام البنك المركزي على موقعه الإلكتروني بنشر كافة الروابط الإلكترونية الخاصة بأسعار العمولات والرسوم التي تستوفها البنوك على الحسابات والخدمات المصرفية، إضافة إلى أسعار الفوائد على التسهيلات مع إدراج مثال توضيحي لطريقة احتساب الفائدة.

ويأمل البنك المركزي أن يؤدي تطبيق التعليمات المذكورة إلى خلق علاقة متوازنة بين البنوك وعملائها وبما يضمن حقوق جميع الأطراف.

نشر التوعية المالية والمصرفية (محو الأمية المالية)

ولجنة فنية)، وذلك من خلال إعداد وتنفيذ برنامج للتعليم المالي ضمن مناهج التربية والتعليم في المدارس وبرامج أخرى لنشر الثقافة المالية، وبحيث تكون اللجنة التوجيهية برئاسة البنك المركزي، كما هو معمول به في معظم الدول التي أطلقت وتتفد حالياً برامج ناجحة في هذا الشأن وعلى أن تضم هذه اللجان في عضويتها ممثلين عن الجهات ذات العلاقة خاصة وزارة التربية والتعليم ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسة إنجاز وجمعية البنوك. هذا وقد وافق دولة رئيس الوزراء على تشكيل هذه اللجان، وسيتم المضي قدماً في هذا المشروع.

يعتبر موضوع محو الأمية المالية (Financial Literacy) من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الاشتغال المالي وتعزيز حماية العملاء، وبهذا الصدد فقد قام البنك المركزي بإجراء عدة مشاورات مع الأطراف المعنية بموضوع الثقافة المالية، كما قام بالتعاون مع مؤسسة إنجاز (مؤسسة أردنية غير ربحية) بوضع تصور متكامل وخطة عمل واضحة لإطلاق برنامج للتعليم المالي في المدارس، وبناءً عليه فقد قام البنك المركزي في شهر أيار 2014 بالتنسيق لدولة رئيس الوزراء بتشكيل لجننتين لإعداد وتنفيذ برنامج وطني لنشر الثقافة المالية المجتمعية (لجنة توجيهية

توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الاشتغال المالي

شركة المعلومات الائتمانية

المنتجات المصرفية بناءً على مخاطر العملاء، بما يعزز من فعالية إدارة المخاطر لدى البنوك والشركات المالية الأخرى ويحسن من فرص العملاء خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى التمويل، ومن المتوقع أن يكون لإنشاء هذه الشركة انعكاسات إيجابية على تحسين الاشتغال المالي وتعزيز الاستقرار المالي في المملكة.

من المتوقع أن يتم خلال العام الجاري ترخيص أول شركة معلومات ائتمانية خاصة والتي ستوفر قاعدة معلومات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك والشركات المالية الأخرى التي تقدم الائتمان، مما سيساعد هذه الجهات على ترشيد القرارات الائتمانية وبحيث يتم اتخاذ القرار الائتماني السليم المبني على تقييم دقيق لقدرة العملاء على السداد وتسعير

تطوير أنظمة الدفع والتفاس والتسويات

العملية إلى الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني من خلال التشغيل البيئي لأنظمة الدفع ووضع الأطر القانونية الشاملة لضمان الاشتغال المالي وتشجيع القبول المتزايد لأدوات الدفع الحديثة وتقليل المخاطر النظامية ومخاطر الائتمان وتسهيل دورة النقود في الاقتصاد بما يعزز الكفاءة الاقتصادية، وقد اضطلع البنك المركزي بالدور القيادي لهذه العملية تسانده فيها البنوك التجارية ممثلة بمجلس المدفوعات الوطني.

بين تقرير التنمية المالية في العالم لعام 2014 (الصادر عن البنك الدولي) بخصوص تعزيز الاشتغال المالي أن الأعمال المصرفية عبر الهاتف النقال وغيرها من المبتكرات التقنية تساعد على توسيع الخدمات المالية لتشمل الفقراء والنساء وغيرهم ممن لا يحصلون على خدمات كافية، لأن هذه المبتكرات تساعد على خفض تكلفة الخدمات المالية وتيسير الحصول عليها للفقراء والنساء وسكان الريف لا سيما من يقطنون في المناطق النائية قليلة السكان والتي لا توجد فيها فروع بنكية.

وتبلورت رؤية نظم الدفع والتسويات لمجلس المدفوعات الوطني للفترة 2013-2016 لتلبي الحاجة الماسة إلى مواكبة التطورات وتمكين مشاركة أوسع في أنظمة الدفع والتفاس والوصول إلى نظام مدفوعات وطني آمن وكفؤ يدعم تنفيذ

وقد باشر البنك المركزي الأردني بعملية التطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات في المملكة بالتشارك مع البنوك العاملة في الأردن والشركاء ذوي العلاقة، وتهدف هذه

إلى تحويل المدفوعات الحكومية من الدفع الورقي إلى الدفع الإلكتروني لكبير عدد وحجم هذه المدفوعات، ولأن غالبية المستفيدين منها غير بنكيين Unbanked، مما يجعل من عملية التطوير ذات جدوى وأثر واضح Robust Reform.

- إصدار تعليمات الدفع بواسطة الهاتف النقال لعام 2013 والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2014/3/1 مرفقاً بها الإطار التشغيلي لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، وذلك حرصاً منه على تطوير وتعزيز نظام المدفوعات الوطني ليشمل شريحة واسعة من المواطنين، وقد تم إيجاد بوابة جديدة للدفع الإلكتروني تتمثل باستعمال الهاتف النقال في عمليات الدفع تحقق الكفاءة والأمان وتساهم في إيجاد البيئة المناسبة لتقليل الاعتماد على النقد الورقي بشكل رئيسي في عمليات الدفع وتسهم في خفض النفقات وتخدم شريحة واسعة من الأفراد.

السياسة النقدية بفاعلية ويساهم في تحقيق الاستقرار المالي علاوة على تعزيز الاشتغال المالي في المملكة.

وإيماناً من البنك المركزي بتعزيز الاشتغال المالي وسعيًا إلى تطوير نظام المدفوعات الوطني في الأردن ووفقاً لأفضل الممارسات العالمية فقد قام بما يلي:

- وضع استراتيجية نظم مدفوعات تجزئة شاملة تمكن من الانتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة غير ورقية (إلكترونية) بما يحقق أهداف البنك المركزي في توسيع الاشتغال المالي في المملكة، هذا ويدعم البنك المركزي الأردني ومجلس المدفوعات الوطني الانتقال من بيئة الدفع الورقية إلى أنظمة الدفع الإلكترونية من خلال دعم مبادرات الدفع الحديثة المتاحة والقابلة للتطبيق، واستكشاف الفرص المتاحة لزيادة الاستثمارات في مجال تطوير المدفوعات الإلكترونية، وتسهيل استخدام وسائل الدفع الجديدة والمبتكرة ووضع إطار تنظيمي لها، كما ويسعى البنك المركزي الأردني

إطار 3: تعليمات الدفع بواسطة الهاتف النقال لعام 2013

تحدد هذه التعليمات كيفية الاشتراك بالبدالة الوطنية (وهو نظام إلكتروني يشغله ويشرف عليه البنك المركزي وتسجل فيه البنوك والشركات والمستفيدين من خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال لغايات تبادل الحركات المالية ويتم من خلاله استخراج صافي المراكز المالية وقبدها) وكيفية الموافقة على الربط بها، وكيفية ومتطلبات تقديم البنك/الشركة لخدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال، كما تحدد التعليمات المسؤوليات للأطراف ذوي العلاقة لتمكين مستخدمي الهواتف النقالة من تنفيذ عمليات الدفع من خلال هواتفهم النقالة بأعلى درجات الأمان والكفاءة.

وتهدف هذه التعليمات والإطار التشغيلي المرفق بها إلى توضيح بنية العمليات والتقنيات والبيئة التشغيلية لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال بما في ذلك نظام المدفوعات ونظام التسويات ونوعية الخدمات المقدمة، كما يهدف إلى تمكين العملاء من دفع الأموال باستخدام هواتفهم النقالة لغايات مختلفة (شراء، تسديد فواتير، دفع وحدات نقدية،...) وبحيث تكون هذه الخدمة آمنة وفورية ويسقوف محددة المبالغ خلال فترة محددة لكل عميل.

وقد تطرقت هذه التعليمات إلى موضوع حماية العملاء، واشترطت على مقدم الخدمة توفير الشروط العامة للاستفادة من هذه الخدمة، وبحيث تكون هذه الشروط متاحة للعملاء سواء على شكل كتيبات أو بنشرها على الموقع الإلكتروني لمقدم الخدمة، كما أوجبت التعليمات على مقدم الخدمة بأن تكون علاقته مع العملاء مبنية بموجب اتفاقية تعاقدية رسمية تتضمن كحد أدنى أدوار ومسؤوليات مقدم الخدمة والعميل والحد الأدنى للعمولات التي سيتم تقاضيها من العميل وبنود تتعلق بتقيد العميل بآلية تنفيذ الخدمة وإجراءات التعامل مع الشكاوى.

كما تطرقت التعليمات إلى موضوع الرقابة على مقدم الخدمة وموجباتها، كما أوضحت التعليمات كيفية فض النزاعات بين الأطراف ذات العلاقة وشكاوى العملاء.

المملكة وفق المعايير الدولية لتعزيز كفاءة نظام المدفوعات الوطني، والمساعدة في تطوير أنظمة الدفع في المملكة لتواكب أحدث المعايير الدولية ولتحسين كفاءة وسرعة ودقة وجودة العمليات وتسهيل أتمتة التحويلات الداخلية والخارجية بما يعود بالمنفعة على البنوك العاملة في المملكة وعملائها.

- إصدار التعليمات رقم (2013/22) تاريخ 2013/6/13 والمتعلقة بتطبيق الرقم الدولي للحساب البنكي في الأردن (International Bank Account Number IBAN) مرفقاً بها دليل استخدام الرقم الدولي للحساب البنكي في المملكة وخطة العمل، حيث سرت أحكام هذه التعليمات على البنوك العاملة في المملكة اعتباراً من تاريخ 2014/2/2، وذلك بهدف توحيد نمط أرقام الحسابات لدى البنوك العاملة في

إطار 4: تعليمات تطبيق الرقم الدولي للحساب البنكي في الأردن IBAN رقم (2013/22) تاريخ 2013/6/13

تم تصميم الرقم الدولي للحساب البنكي من قبل منظمة المعايير الدولية (International Standardization Organization) والمبني على مواصفات دولية حسب المعيار (ISO 13616)، حيث أن رقم IBAN يوحد عدد الخانات لكافة أرقام الحسابات البنكية في المملكة مما يسهل معالجة التحويلات المصرفية وتمييزها عبر الأنظمة الإلكترونية، وكذلك تطويرها نحو تقنية المعالجة الآلية السريعة للتحويلات وإيداعاتها، حيث يتم تحديد ومعرفة رقم حساب المستفيد بشكل دقيق والاستدلال عليه بسرعة فائقة، وبحيث يتمكن البنك المرسل من التحقق من صحة رقم حساب المستفيد تجنباً لإعادة التحويلات ذات أرقام الحسابات الخاطئة التي تتطلب الكثير من الجهد والوقت لتصحيحها.

ومن أبرز مزايا استخدام الرقم الدولي للحساب البنكي ما يلي:

- يساعد في تطبيق التنفيذ الآلي المباشر للتحويلات المالية، مما يؤدي إلى تقليل العمليات اليدوية لتنفيذ التحويلات المالية.
- يحتوي الرقم الدولي للحساب البنكي على جميع البيانات المطلوبة لتسهيل عملية سير التحويلات سواء الداخلية أو الخارجية.
- يحد من أخطاء التحويلات المالية الناتجة عن عدم صحة رقم الحساب.
- يسهل على عملاء البنوك تنفيذ التحويلات المالية من خلال كافة القنوات البنكية المتاحة لهم.
- يخفف التكاليف ويحسن الكفاءة التشغيلية في معالجة التحويلات المالية.

- إطلاق نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً (eFAWATEERcom) كنظام مركزي تكاملي فعال يهدف لتوفير خدمة عرض وتحصيل الفواتير والمدفوعات الأخرى إلكترونياً للأشخاص (الطبيعيين والمعنويين) - سواء ممن يملكون حسابات بنكية أو الذين لا يملكون - ومقدمي خدمات الدفع والبنوك والجهات المصدرة للفواتير (المفوترين)، كما
- أقر مجلس المدفوعات الوطني ضمن قراره رقم 2013/6 بتاريخ 2013/12/13 إلزامية ربط كافة البنوك العاملة في المملكة مع نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً، وتحديد الموعد الملزم للربط على النظام وإطلاق الخدمة في 2014/6/22 وبحسب ما تم الاتفاق عليه في اجتماع المجلس.

إطار 5: الإطار التنظيمي لنظام عرض الفواتير إلكترونياً

يعتبر نظام eFAWATEERcom أحد أنظمة مدفوعات التجزئة، وهو نظام مركزي لعرض وتحصيل الفواتير والمدفوعات الأخرى إلكترونياً يجمع مؤسسات الدولة (المفوترين) من جهة والبنوك ومقدمي خدمات الدفع من جهة أخرى وصولاً إلى خدمة العملاء (المستهلكين) وتعزيز الاشتغال المالي، ويهدف إلى تسهيل وتسريع عملية عرض وتحصيل الفواتير والمدفوعات الأخرى عبر جميع القنوات المصرفية في المملكة (فروع البنوك، أجهزة الصراف الآلي، الهاتف المصرفي، الإنترنت المصرفي، والدفع من خلال الهاتف النقال، وأكشاك الدفع وغيرها)، ويتجاوز نظام eFAWATEERcom الخدمات التي توفرها الأنظمة الحالية كونه يوفر آلية لعرض وتحصيل الفواتير لجهات متنوعة في القطاع العام والخاص (تأمين، صحة، تعليم، سياحة، التكنولوجيا والاتصالات، الخدمات العامة، والمدفوعات الحكومية... الخ) بالإضافة إلى عمليات التجارة الإلكترونية.

وقد حرص البنك المركزي عند إيجاد هذا النظام على سد الثغرات في خدمات دفع الفواتير التي تقدمها بعض البنوك ومقدمي خدمات الدفع والمتمثلة بغياب الربط المركزي المتكامل مع الجهات مصدرة الفواتير وكافة البنوك العاملة ومقدمي خدمات الدفع، فجاء هذا النظام ليقدّم حلاً فنيّاً سهلاً لجميع الأطراف وذلك عن طريق تقليص الارتباطات المتعددة إلى ارتباط واحد، حيث يعمل النظام كوسيط بين الأطراف المشاركة ويوفر آلية استعراض الفواتير والاستفسار عنها وتسديدها للجهات المختلفة والإبلاغ المباشر عن الدفع.

كما جاء النظام ملئياً لمتطلبات العمل من ناحية التنظيم المالي وتوزيع التكاليف والعوائد، وبذات الوقت يشجع النظام المستخدمين على التحول إلى قنوات الدفع الإلكترونية المشتملة على قائمة أوسع من المدفوعات المالية المستحقة.

وتحقيقاً للغايات المتوخاة من نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً يتولى البنك المركزي الأردني الإشراف والرقابة على هذا النظام ووضع الأسس التنظيمية له، وقد تم إعداد إطار تنظيمي يتضمن الترتيبات اللازمة لعملية عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً وتحديد المسؤوليات للأطراف المشاركة لتمكينهم من تنفيذ عمليات استعراض وتحصيل الفواتير إلكترونياً وبأعلى مستويات الأمان والكفاءة والموثوقية.

تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة

في إطار حرص البنك المركزي الأردني على دعم وتمكينها من الحصول على التمويل اللازم لممارسة أعمالها الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفق آجال متوسطة أو طويلة وبأسعار فائدة منافسة؛ فقد قام البنك المركزي الأردني خلال الفترة الماضية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية النمو الاقتصادي وتخفيف البطالة ومكافحة الفقر وبهدف

تقريباً، توزعت على قطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة بمقدار 64.0 و 12.0 و 16.0 مليون دينار على التوالي.

كما قام البنك المركزي بهدف تعزيز وصول الشركات متناهية الصغر والصغيرة إلى التمويل اللازم وبالتالي زيادة الاشتغال المالي؛ باتخاذ قرار استراتيجي بتوسيع مظلمته الرقابية لتشمل قطاع التمويل الميكروي، حيث جاء اقتراح إصدار نظام ليُشكل مرجعية قانونية لرقابة البنك المركزي على هذا القطاع، بحيث يعطي الحق للبنك المركزي بتحديد متطلبات الدخول لهذا القطاع، إلى جانب تحديد المتطلبات الرقابية الأخرى، حيث تم الانتهاء من إعداد هذا النظام وأُرسل إلى رئاسة الوزراء لاستكمال الإجراءات الدستورية لإصداره.

ومن الجدير ذكره أن نشاط التمويل الأصغر يهدف إلى تقديم التمويل والأنشطة والخدمات المالية للأشخاص ذوي الدخل المتدني و/أو للأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي كلياً أو جزئياً سواء كانوا أفراد أو شركات متناهية الصغر أو صغيرة الحجم وذلك لغايات تنمية أو بهدف تحسين المستويات المعيشية لهؤلاء الأشخاص، وذلك وفقاً لمعايير يحددها البنك المركزي بموجب تعليمات سيصدرها لهذه الغاية.

أما بخصوص توفير الضمانات اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد تم مؤخراً العمل على إعادة هيكلة الشركة الأردنية لضمان القروض وتطوير إجراءات عملها ونطاق تعاملها لكي تتمكن من توفير الضمانات اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال مجموعة من الاتفاقيات الخاصة ببرامج إقراضية متخصصة تم تطويرها بالتعاون مع البنوك المرخصة وشركات التأجير التمويلي، وهناك مساعدة فنية من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتطوير عمل الشركة، كما أنها تناقش حالياً الترتيبات المتعلقة بالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (EBRD) بشأن ضمانات القروض.

وإقليمية بحشد تمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك ضمانات للقروض الممنوحة وتشمل:

أ. توقيع اتفاقية مع البنك الدولي بمبلغ 70.0 مليون دولار أمريكي، حيث تم توزيع هذا المبلغ على البنوك التي تم توقيع اتفاقيات معها والتي بلغ عددها اثنا عشر بنكاً منها بنكان إسلاميان لتقوم بإعادة إقراضه للشركات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منافسة ولأجل متوسطة وطويلة، ومن الجدير ذكره أن نتائج استغلال القرض كما في نهاية الربع الأول من عام 2014 كانت إيجابية جداً، وتجاوزت جميع المؤشرات المستهدفة، حيث بلغت نسبة الاستغلال حوالي 74.0% من المبالغ المحولة للبنوك، حيث استفاد من القرض أكثر من 4,112 عميل من هذا القطاع منهم 63.0% متواجد خارج العاصمة، أما فيما يخص الفئات المستفيدة فقد شكلت القروض الممنوحة للمشاريع المملوكة من قبل النساء ما نسبته 58.0%، في حين شكلت القروض الممنوحة للمشاريع المملوكة من قبل الشباب الأقل من 35 سنة حوالي 45.0%.

ب. التوقيع على اتفاقية قرض مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 50.0 مليون دولار أمريكي لإعادة إقراضه للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن المتوقع أن يصل المبلغ خلال الأشهر القليلة القادمة.

ج. هناك مفاوضات جارية مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) لتقديم قروض للبنوك مباشرة بما يتراوح (100) مليون دولار أمريكي لإعادة إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة وتقديم مساعدات فنية في هذا المجال، وكذلك ضمانات قروض.

د. علاوة على ما ذكر أعلاه فإنه يوجد لدى البنك المركزي برنامج موجه لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والذي يهدف إلى توفير تمويل متوسط الأجل لهذه القطاعات (بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة) بكلفة مناسبة، حيث بلغ عدد السلف الممنوحة لهذه القطاعات في منتصف شهر تموز 2014 ما مجموعه 87 سلفة قيمتها 92 مليون دينار

تعديل قانون البنك المركزي وقانون البنوك

قانون البنك المركزي الأردني

والمالي بمفهومه الواسع، وتعزيز استقلالية البنك المركزي في تنفيذ مهامه وتحقيق أهدافه، فقد تم خلال عام 2013 تشكيل لجنة لدراسة تعديل قانون البنك المركزي، ومن المتوقع أن تنتهي اللجنة أعمالها مع نهاية عام 2014.

في ضوء حرص البنك المركزي على إجراء مراجعة شاملة لقانون البنك المركزي الذي صدر عام 1971، وذلك لجعله يواكب آخر التطورات وأفضل الممارسات والتجارب العالمية فيما يخص دور البنوك المركزية بتحقيق الاستقرار النقدي

قانون البنوك

تعميم فحص مدى اعتمادية خطة استمرارية العمل
قام البنك المركزي بإصدار التعميم رقم (10740/1/10) تاريخ 2013/8/28 إلى البنوك المرخصة بخصوص تكليف مدقق حسابتها الخارجي بفحص مدى اعتمادية خطة استمرارية العمل وتزويد البنك المركزي بنتائج الفحص والتوصيات والخطط للامتثال بالتوصيات المتفق عليها فيما يخص أعمال المقاصة الإلكترونية لديها، وبحيث يشمل نطاق الفحص خطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك شبكات الاتصالات وأجهزة الكمبيوتر المضيئة وقواعد البيانات وعمليات النسخ الاحتياطي والاسترجاع والبرامج التطبيقية وبرامج التشغيل ومواقع التشغيل البديلة، بالإضافة إلى فحص مدى مناسبة الخطة من حيث التنظيم وآليات اتخاذ القرار ونقاط التجمع والعنصر البشري والموارد اللوجستية ومزودي الخدمات وذلك على مدار دورة حياة الخطة (التخطيط، الفحص، التحديث المستمر).

أما فيما يخص قانون البنوك فقد قام البنك المركزي أيضاً بتشكيل لجنة تنظر في تعديل قانون البنوك، وذلك لمواكبة أحدث التطورات التي تمت على المعايير والممارسات الدولية المتعلقة بالرقابة على البنوك، ومن المتوقع أيضاً أن تنتهي اللجنة أعمالها مع نهاية عام 2014.

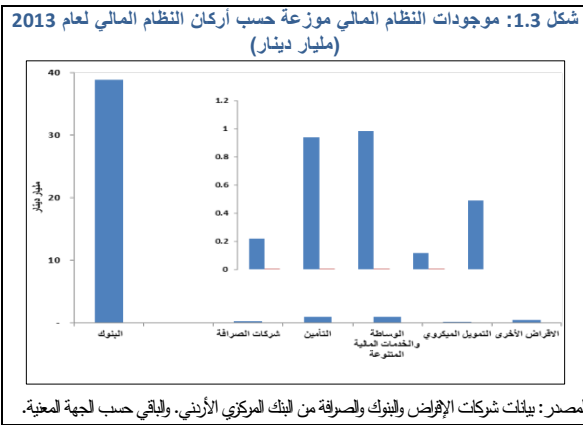
تعميم حظر التعامل مع العملة الافتراضية (Bitcoin)

قام البنك المركزي بإصدار التعميم رقم (2451/5/1/1) تاريخ 2014/2/20 الموجه إلى البنوك المرخصة والشركات المالية وشركات الصرافة وشركات بطاقات الدفع بخصوص حظر التعامل بأي شكل من الأشكال مع العملة الافتراضية (Bitcoin)، وهي عملة افتراضية ليست قانونية لعدم وجود أي التزام على أي بنك مركزي أو حكومة في العالم لتبديل قيمتها مقابل نقود صادرة عن هذه الحكومات أو مقابل سلع عالمية متداولة أو مقابل ذهب، ويكتنف التعامل فيها مخاطر عالية تتمثل في تذبذب قيمتها بشكل كبير ومخاطر الجرائم المالية والقرصنة الإلكترونية وخطر خسارة قيمتها لعدم وجود أي جهة ضامنة لها أو أصول مقابلها.

الفصل الثالث: تطورات القطاع المالي

مقدمة

أي جهة تشرف عليها، ولكن وزارة الصناعة والتجارة هي الجهة المسؤولة عن تسجيل هذه الشركات. بلغ حجم موجودات النظام المالي في الأردن في نهاية عام 2013 ما قيمته 45.1 مليار دينار شكلت موجودات البنوك المرخصة ما نسبته 93.9% منها، وبالتالي تعتبر البنوك المكون الرئيسي للنظام المالي في الأردن (شكل 1.3).

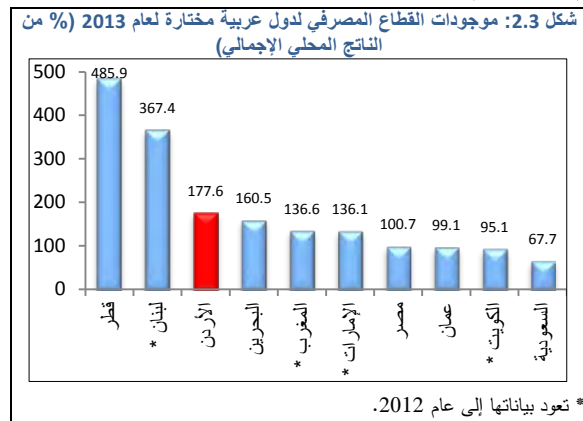


يتكون النظام المالي في المملكة الأردنية الهاشمية من البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة والخدمات المالية المتنوعة وشركات الصرافة وشركات التمويل الأصغر وشركات الإقراض المتخصصة وشركات الإقراض الأخرى. يتولى البنك المركزي مهمة الإشراف والرقابة على قطاع البنوك فيما تتولى كل من وزارة الصناعة والتجارة وهيئة الأوراق المالية مهمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين وشركات الوساطة المالية على التوالي، أما فيما يخص شركات التمويل الأصغر فإنه لا يوجد جهة محددة تشرف عليها إلا أن البنك المركزي سيتولى الإشراف والرقابة على هذه الشركات حيث تم إعداد مشروع نظام شركات التمويل الأصغر من قبل البنك المركزي وتم إرساله في بداية شهر حزيران 2014 لرئاسة الوزراء لاستكمال الإجراءات الدستورية لإصداره، أما شركات الإقراض الأخرى فلا يوجد

أولاً: أهم تطورات الجهاز المصرفي في الأردن

مستوى فروع الأردن

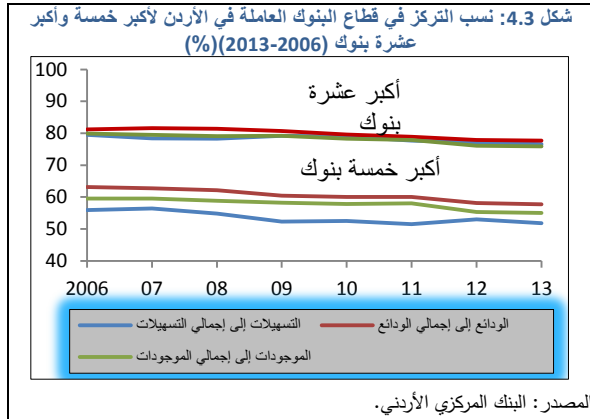
ويعود السبب الرئيسي لتناقص هذه النسبة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر من نمو موجودات البنوك (شكل 3.3).



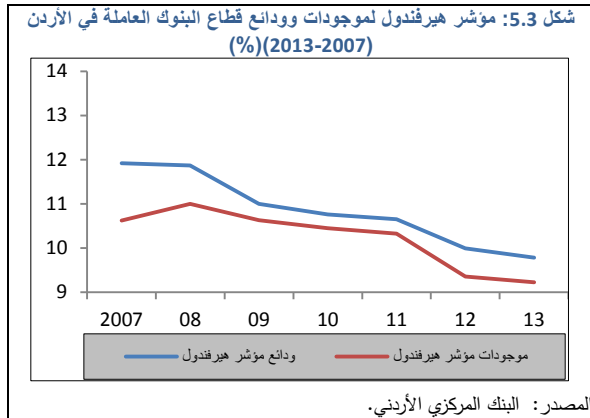
مقارنةً بدول المنطقة فإن الجهاز المصرفي الأردني يعتبر كبيراً نسبة لحجم الاقتصاد الأردني، حيث بلغت موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2013 حوالي 42.4 مليار دينار مشكلة ما نسبته 178.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 177.0% لعام 2012، وهي ثالث أعلى نسبة بين الدول العربية (التي تمت المقارنة بها) بعد لبنان وقطر (شكل 2.3).

بالرغم من ارتفاع نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إلا أنها أخذت اتجاهًا تنازلياً خلال السنوات السبع الماضية، حيث بلغت 217.2% في نهاية عام 2007 وأصبحت 178.0% في نهاية عام 2013،

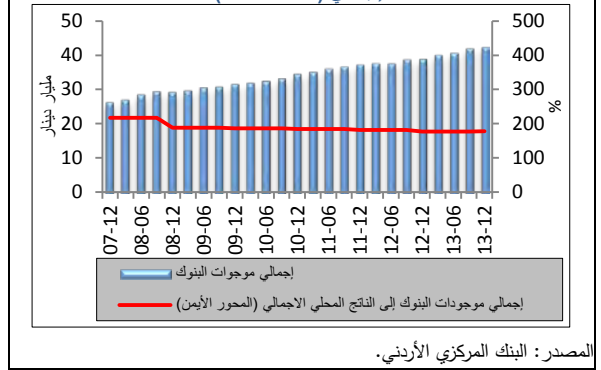
عام 2012 حيث كان قد بلغ 10.0% مما يدل على أن الوضع التنافسي في قطاع البنوك في تحسن مستمر.



ويعود السبب الرئيسي في تحسن مؤشر التنافسية إلى قيام البنك المركزي بترخيص ثلاثة بنوك جديدة خلال عام 2009، وقيام البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها لزيادة قدرتها التنافسية. ومن الجدير بالذكر أن لانخفاض التركيز وارتفاع مستوى التنافسية في القطاع المصرفي الأردني انعكاسات إيجابية على الاستقرار المالي في الأردن (شكل 5.3).



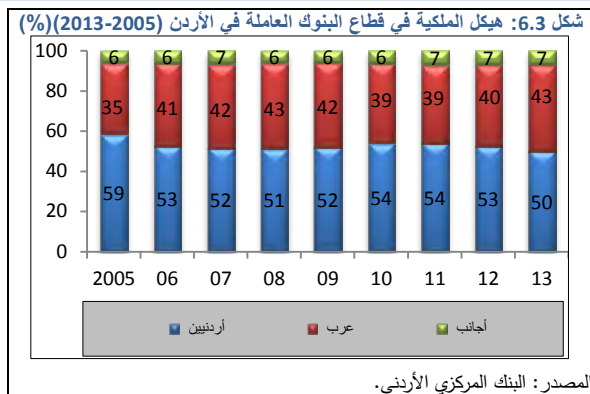
شكل 3.3: تطور موجودات البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2013)



فيما يخص الحصة السوقية للبنوك (التركز) فقد شكلت موجودات أكبر خمسة بنوك من أصل 26 بنكاً ما نسبته 55.0% من إجمالي موجودات البنوك المرخصة، بينما شكلت موجودات أكبر عشرة بنوك ما نسبته 75.9% وذلك في نهاية عام 2013، ومن الجدير بالذكر أن الحصة السوقية لأكثر خمسة وعشرة بنوك في انخفاض مستمر إذ بلغت في نهاية عام 2006 ما نسبته 59.6% لأكثر خمسة بنوك و79.9% لأكثر عشرة بنوك وبالتالي فإن هنالك انخفاضاً في نسبة التركيز لدى البنوك المرخصة (شكل 4.3)، إلا أن مستوى التركيز في القطاع المصرفي في الأردن ما زال مرتفعاً.

فيما يخص المنافسة وبناءً على مؤشر هيرفندول (Herfindahl Index) فقد كان هناك تحسن في الوضع التنافسي لقطاع البنوك في الأردن، حيث كانت قيمة المؤشر 11.9% في نهاية عام 2007 وأصبح يبلغ 9.8% في نهاية عام 2013 منخفضاً أيضاً عن مستواه

هيكل ملكية البنوك



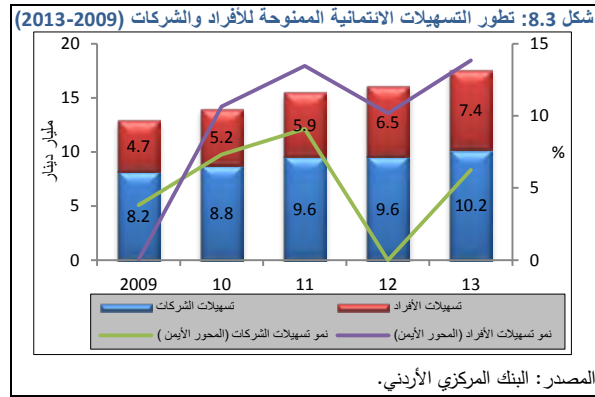
بلغت نسبة ملكية الأجانب (عرب وأجانب) في رؤوس أموال البنوك المرخصة في نهاية عام 2013 حوالي 50.0% وتعتبر ملكية الأجانب في رؤوس أموال البنوك الأردنية من النسب المرتفعة في المنطقة وذلك لعدم وجود قيود عليها في الأردن. ومن الجدير بالذكر أن نسبة ملكية الأجانب في رؤوس أموال البنوك الأردنية قد شهدت انخفاضاً خلال عامي 2010 و2011.

الأردني بشكل عام، علماً بأن معظم هذه الملكيات هي مساهمات استراتيجية مستقرة (شكل 6.3).

إلا أن النسبة عادت إلى الارتفاع في عام 2012 واستمر هذا الارتفاع في عام 2013 الأمر الذي يعكس زيادة ثقة المستثمرين في الجهاز المصرفي بشكل خاص والاقتصاد

استخدامات الأموال (الموجودات)

بدراسة هيكل موجودات البنوك العاملة في المملكة (استخدامات الأموال) نجد أن محفظة التسهيلات الائتمانية ما زالت المكون الأكبر لموجودات البنوك حيث بلغت في نهاية عام 2013 حوالي 44.5% من موجودات البنوك وذلك على الرغم من انخفاضها عن عام 2012 حيث كانت تشكل ما نسبته 45.6% من موجودات البنوك وقد جاء هذا الانخفاض في الأهمية النسبية للتسهيلات بسبب توسع الحكومة في الاقتراض من البنوك من خلال إصدار السندات الحكومية وتوجه البنوك للاستثمار في هذه السندات التي توفر للبنوك عائداً معقولاً بمخاطر منخفضة. ومن الجدير ذكره أن عام 2014 شهد تراجعاً ملحوظاً في مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على السيولة المحلية بسبب تحسن الظروف الاقتصادية وتوجه الحكومة للاقتراض من الأسواق الخارجية من خلال إصدار سندات بالدولار الأمريكي بضمانة الحكومة الأمريكية وذلك لتخفيض كلفة الاقتراض وتقليل مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص، مما سيؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في الأردن (شكل 7.3).



نمت التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2013 بما نسبته 6.3% لتصل إلى حوالي 18.8 مليار دينار علماً أن نسبة النمو في عام 2012 كانت 12.6%، ومن الجدير ذكره أن التسهيلات الائتمانية شكلت ما نسبته 78.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2013 مقابل 80.6% لعام 2012، وبالرغم من انخفاض النسبة لعام 2013 إلا أنها ما زالت مرتفعة بالمقارنة مع عدد من دول المنطقة، حيث احتل الأردن الترتيب الثالث بعد لبنان والمغرب من حيث ارتفاع النسبة (شكل 9.3).

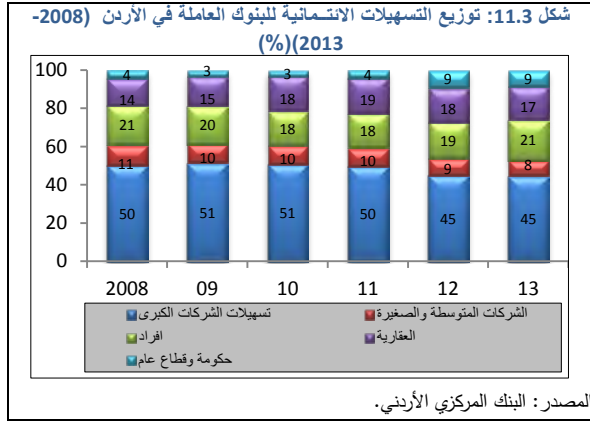
شكل 7.3: هيكل موجودات البنوك العاملة في المملكة - استخدامات الأموال (2009-2013) (%)

السنة	محفظة الأوراق المالية %	التسهيلات المباشرة %	موجودات أخرى %	أرصدة نقدية %
09-06	3	42	34	19
09-12	3	42	33	21
10-06	4	42	32	21
10-12	3	42	34	20
11-06	3	43	32	20
11-12	4	42	30	22
12-06	4	45	28	22
12-12	4	46	27	22
13-06	4	45	26	23
13-12	4	44	26	24

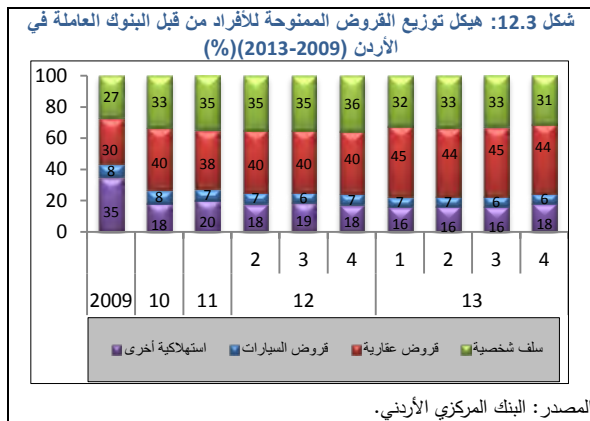
المصدر: البنك المركزي الأردني.

بالرغم من أن تسهيلات الشركات ما زالت المكون الأكبر للتسهيلات الائتمانية حيث شكلت ما نسبته 44.8% من إجمالي تسهيلات البنوك إلا أن هذه النسبة قد بدأت بالانخفاض منذ عام 2009 حيث كانت هذه النسبة

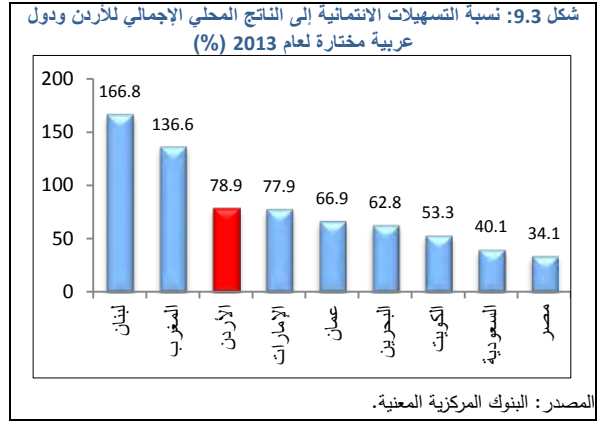
الحجم فما زالت النسبة متواضعة وتراوحت ما بين 8.2% و10.9% خلال الأعوام 2008-2013، وفيما يخص مديونية الأفراد (أفراد وعقارية) فقد بلغت نسبتها 38.4% في نهاية عام 2013 مقابل 36.8% في نهاية عام 2012 (شكل 11.3).



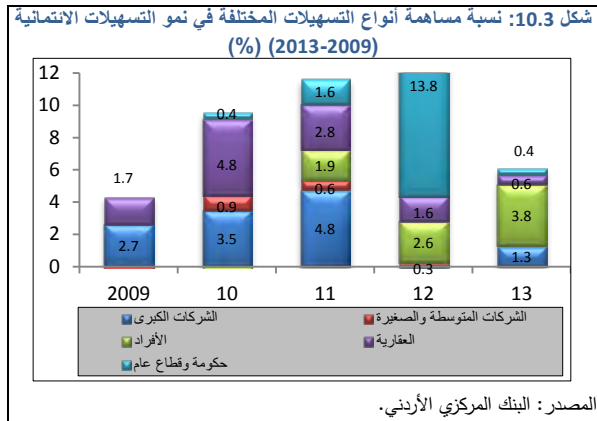
فيما يخص القروض الممنوحة لقطاع الأفراد فإن أكبر حصة من هذه القروض تعود للقروض العقارية الممنوحة للأفراد والتي شكلت 44.1% من قروض الأفراد في نهاية عام 2013 مقابل 39.9% في نهاية عام 2012، أما بالنسبة لثاني أكبر حصة فهي تعود إلى السلف الشخصية حيث شكلت 31.0% من قروض الأفراد في نهاية عام 2013 مقابل 35.6% في نهاية عام 2012، أما بالنسبة لقروض السيارات فقد شكلت 6.5% في نهاية عام 2013 مقارنة بحوالي 6.9% في نهاية عام 2012 (شكل 12.3).



فيما يخص تعرض البنوك في الأردن للديون الحكومية وذلك عن طريق الاستثمار في السندات الحكومية أو إقراض بعض المؤسسات العامة بكفالة الحكومة، فإنه

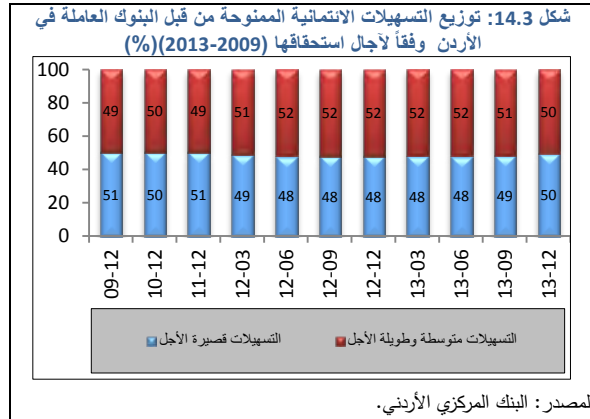


فيما يخص نمو التسهيلات لدى القطاع المصرفي فقد جاء هذا النمو في معظمه نتيجةً لنمو التسهيلات الممنوحة لقطاع الأفراد والذي ساهم بحوالي 3.8 نقطة مئوية يليها قطاع الشركات الكبرى الذي ساهم بحوالي 1.2 نقطة مئوية من هذا النمو، ومن الجدير ذكره أن النمو في تسهيلات مصفاة البترول الأردنية وشركة الكهرباء الوطنية قد ساهمتا بحوالي 0.17 نقطة مئوية من النمو في التسهيلات لعام 2013 وذلك على العكس من عام 2012 حيث أن معظم النمو في التسهيلات كان لتسهيلات شركة الكهرباء الوطنية والمصفاة والقطاع الحكومي (شكل 10.3).

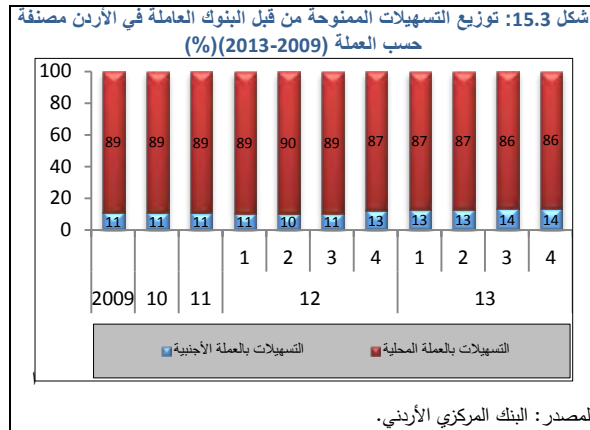


فيما يخص توزيع التسهيلات فكما ذكر سابقاً ما زالت تسهيلات الشركات الكبرى تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات لكنها أخذت تتنازلاً منذ عام 2010 حيث كانت 50.7% وانخفضت لتصل إلى 44.8% في نهاية عام 2013، أما التسهيلات المقدمة للحكومة والقطاع العام فقد ارتفعت من 4.1% في عام 2008 إلى 8.5% في عام 2013، وفيما يتعلق بنسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة

الودائع، مما يقلل من مخاطر السيولة على البنوك (شكل 14.3).

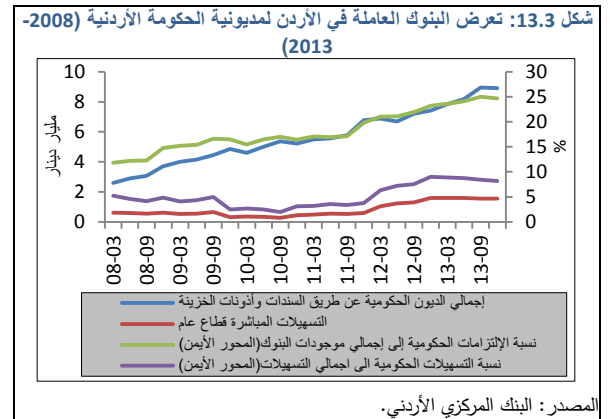


فيما يخص تصنيف التسهيلات حسب العملة فإن التسهيلات بالدينار الأردني تعتبر المكون الرئيسي للتسهيلات الممنوحة إذ بلغت نسبتها في نهاية عام 2013 حوالي 86.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية مسجلة انخفاضاً طفيفاً عن عام 2012 حيث بلغت 87.4%، ومن الجدير ذكره أن سبب انخفاض نسبة التسهيلات بالعملة الأجنبية يعود بصورة رئيسية إلى القيود التي يفرضها البنك المركزي على التسهيلات بالعملة الأجنبية والتي يجب أن تمنح للقطاعات التي يتحقق دخلها بالعملة الأجنبية (شكل 15.3).



يلاحظ بأن هناك ارتفاعاً في مديونية الحكومة تجاه البنوك حيث بلغت مديونية الحكومة تجاه البنوك عن طريق السندات والتسهيلات المباشرة حوالي 10,447 مليون دينار وذلك في نهاية عام 2013 مشكلةً ما نسبته 24.7% من إجمالي موجودات البنوك مقابل ما مقداره 9,009 مليون دينار وما نسبته 23.2% من موجودات البنوك في نهاية عام 2012، ومن الجدير ذكره أن المبلغ المذكور أعلاه يتكون من 8,903 مليون دينار على شكل سندات حكومية و 1,543 مليون على شكل تسهيلات ممنوح معظمها لشركة الكهرباء الوطنية بكفالة الحكومة.

إن تعرض البنوك للديون الحكومية أو المكفولة منها كنسبة من موجودات البنوك ارتفع من 11.8% في عام 2008 ليصل إلى 24.7% في نهاية عام 2013، نتيجة لزيادة إقبال الحكومة على الاقتراض من البنوك لسد فجوتها التمويلية نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خاصة خلال عام 2012 الأمر الذي أدى إلى مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص. وكما ذكر سابقاً فقد شهدت هذه المزاحمة تراجعاً واضحاً خلال عام 2013 (شكل 13.3).

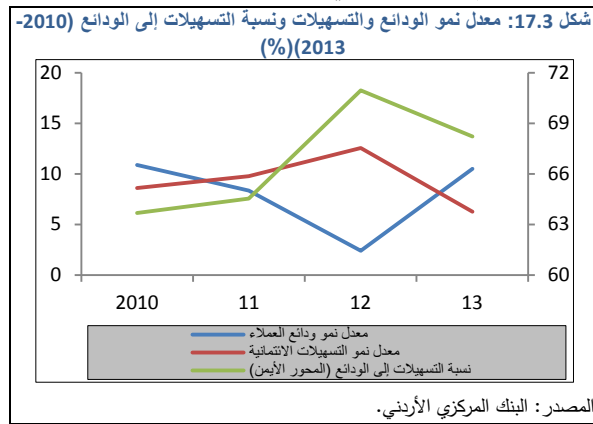


فيما يخص تصنيف التسهيلات حسب تواريخ الاستحقاق فقد ارتفعت نسبة التسهيلات قصيرة الأجل (التسهيلات التي تستحق خلال سنة) من 48.6% في نهاية عام 2012 لتصل إلى 50.0% في نهاية عام 2013 وبالتالي تتساوى مع التسهيلات متوسطة وطويلة الأجل (التسهيلات التي يزيد تاريخ استحقاقها عن سنة)، إن ارتفاع نسبة التسهيلات قصيرة الأجل يزيد نسبة المواثمة مع تواريخ استحقاق

مصادر الأموال (المطلوبات)

لتصل إلى 10.2% من إجمالي مصادر أموال البنوك في نهاية عام 2013. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة التسهيلات إلى الودائع ارتفعت لدى البنوك الأردنية من 65.0% في نهاية عام 2009 إلى 68.2% في نهاية عام 2013، إلا أنها انخفضت بالمقارنة مع عام 2012 حيث بلغت 70.9%، مما يعطي مؤشراً إيجابياً على تحسن وضع السيولة لدى البنوك المرخصة في المملكة (شكل 17.3).

ومن الجدير ذكره أن نسبة التسهيلات إلى الودائع واصلت انخفاضها خلال عام 2014 حيث بلغت في نهاية شهر أيار من عام 2014 حوالي 65.0%.



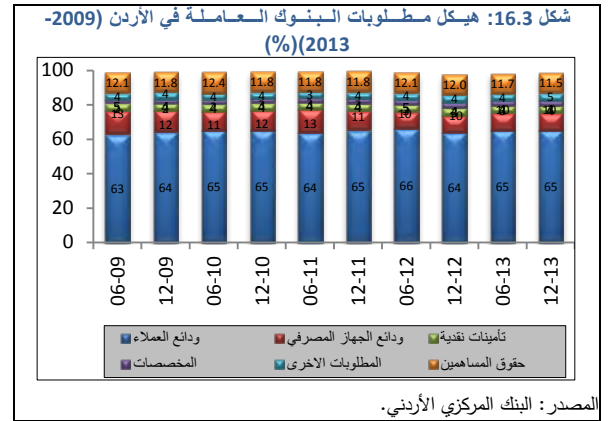
بدراسة ترتيب الأردن في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي مع بعض الدول العربية فإن الأردن يحتل الترتيب الرابع بين عشر دول عربية، حيث جاء بعد قطر ولبنان والبحرين من حيث ارتفاع هذه النسبة، وهذا يؤكد حقيقة ارتفاع حجم الجهاز المصرفي في الأردن نسبة للاقتصاد الأردني.

جدول 1.3: مقارنة مؤشرات مالية مختارة للأردن مع بعض الدول العربية لعام 2013 (%)

الدولة	الموجودات	الودائع	التسهيلات الائتمانية	التسهيلات / الودائع
قطر	485.9	290.1	306.6	105.4
لبنان*	367.4	258.3	167.0	64.6
البحرين	160.5	130.8	62.8	48.0
الأردن	177.6	115.7	78.9	68.2
المغرب*	136.6	110.7	136.6	غير متوفر
الإمارات*	136.1	88.6	78.0	87.8
مصر	100.7	73.8	34.1	46.3
الكويت*	95.1	69.1	53.0	77.1
عمان	99.1	66.4	66.9	100.6
السعودية	67.7	50.2	40.1	79.9

المصدر: البنوك المركزية المعنية باستثناء المغرب حيث أن مصدرها توقعات صندوق النقد الدولي لعام 2012، * تعود بياناتها لعام 2012.

بتحليل مصادر الأموال لدى الجهاز المصرفي فإن الودائع تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل حيث شكلت ما نسبته 65.2% من إجمالي مصادر الأموال كما هي في نهاية عام 2013، علماً بأن هذه النسبة ثابتة تقريباً خلال السنوات السابقة مما يدل على استقرار مصادر التمويل لدى البنوك العاملة في المملكة بشكل عام (شكل 16.3).

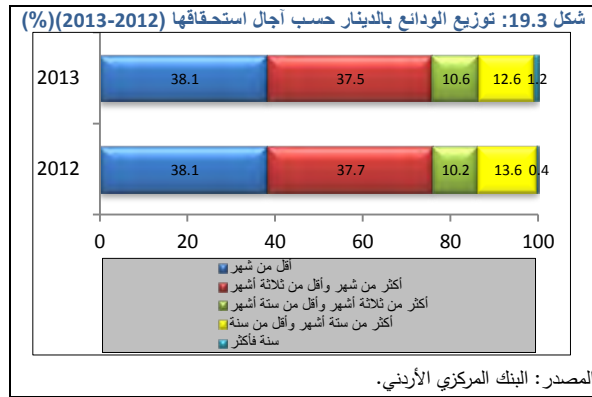


بمتابعة تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي فقد نمت ودائع العملاء خلال عام 2013 بنسبة 10.5% لتصل إلى حوالي 27.6 مليار دينار، متفوقاً بذلك على النمو في التسهيلات الائتمانية لعام 2013 الذي بلغ حوالي 6.3%. ومن الجدير ذكره أن الصورة خلال عام 2013 معاكسة لما كانت عليه في عام 2012، إذ أن نسبة نمو الودائع في عام 2012 كانت أقل من نسبة نمو التسهيلات، مما يشير إلى ارتفاع حجم السيولة المتوفرة لدى البنوك خلال عام 2013 بالمقارنة مع عام 2012 بسبب نمو الودائع بشكل ملحوظ وبشكل أكبر من نمو التسهيلات خاصة بعد تراجع تسهيلات شركة الكهرباء الوطنية التي ساهمت بشكل كبير في نمو التسهيلات خلال عام 2012. فيما يخص مصدر الأموال الثاني وهو حقوق المساهمين فقد ارتفع من 3 مليار دينار في نهاية عام 2007 ليصل إلى 4.9 مليار دينار في نهاية عام 2013، وبمقارنة حقوق المساهمين لدى البنوك المرخصة ما بين عامي 2012 و2013 فإن حقوق المساهمين خلال عام 2013 نمت بمقدار 4.0%.

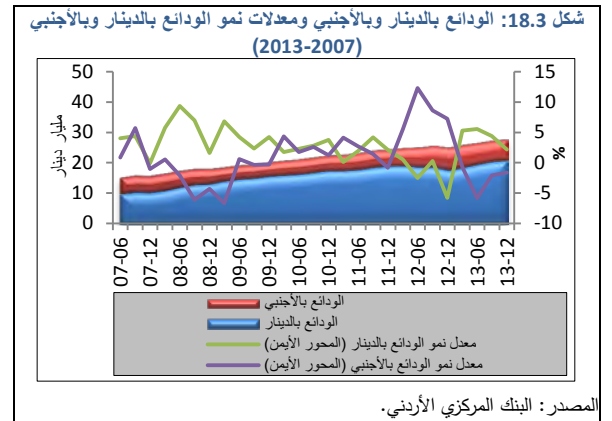
أما مصدر الأموال الثالث من حيث الأهمية فهو ودائع البنوك والتي اتخذت اتجاهات تصاعدياً منذ حزيران 2012

فيما يخص تركيبة الودائع من حيث العملات فإن الودائع بالدينار فإن حوالي 75.6% من هذه الودائع هي لأقل من ثلاثة أشهر وذلك في نهاية عام 2013 وهي نفس النسبة تقريباً في نهاية عام 2012، بينما ارتفعت ودائع ثلاث أشهر إلى ستة أشهر من 10.2% إلى 10.6% وانخفضت ودائع ستة أشهر إلى سنة من 13.6% إلى 12.6% (شكل 19.3).

وبشكل عام فإن 98.8% من ودائع العملاء تستحق خلال أقل من سنة، في حين أن 50.0% من التسهيلات الممنوحة هي متوسطة وقصيرة الأجل (تاريخ استحقاقها أكثر من سنة)، الأمر الذي يتطلب من البنوك تحسين إدارة موجوداتها ومطلوباتها للتقليل من مخاطر عدم المواءمة. ومن الجدير ذكره أن البنك المركزي يراقب هذا النوع من المخاطر من خلال تعليمات السيولة حسب سلم الاستحقاق، هذا ومن المتوقع أن يكون لتطبيق متطلبات السيولة في معيار بازل 3 أثر إيجابي على تحسين إدارة السيولة لدى البنوك.



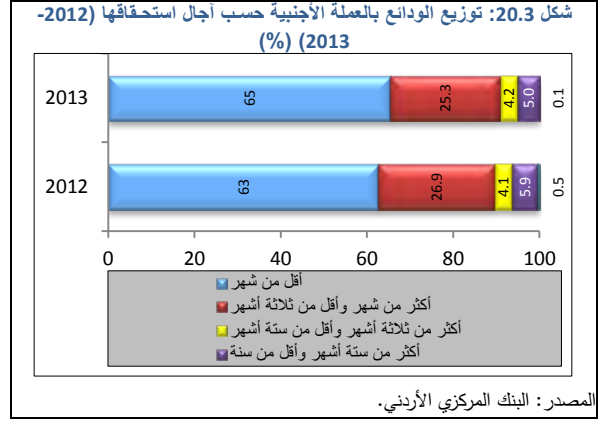
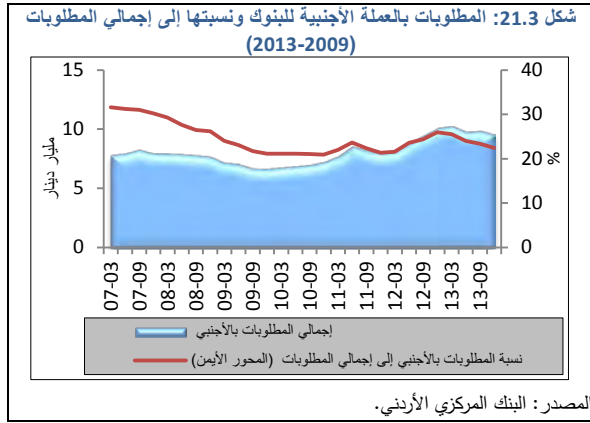
فيما يخص تركيبة الودائع من حيث العملات فإن الودائع بالدينار الأردني تمثل النسبة الكبرى من الودائع حيث بلغت 76.0% في نهاية عام 2013، وبمتابعة التغيير في نسبة الودائع بالدينار إلى إجمالي الودائع نجد أن هذه النسبة قد شهدت زيادة واضحة إذ كانت 66.0% في شهر آذار 2007 لتصل إلى 78.0% في نهاية عام 2011 إلا أنها بعد ذلك بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها في نهاية عام 2012 وهو 71.0% وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خلال عام 2012، إلا أنه خلال عام 2013 ونتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية المتمثل بتحسن معظم المؤشرات الاقتصادية والنقدية فقد عادت نسبة الودائع بالدينار إلى الارتفاع حتى وصلت إلى 76.0% من إجمالي الودائع، مما يعزز من الثقة بالدينار الأردني كعملة ادخارية ويعزز الاستقرار النقدي والمالي في المملكة. ومن الجدير ذكره أن نسبة الودائع بالدينار واصلت ارتفاعها خلال عام 2014، حيث وصلت إلى حوالي 78.0% من إجمالي الودائع في نهاية شهر 2014/5 (شكل 18.3).



ما نسبته 22.4% من إجمالي مطلوبات الجهاز المصرفي، ومن الجدير بالذكر أن نسبة إجمالي المطلوبات بالأجنبي إلى إجمالي المطلوبات قد انخفضت منذ عام 2007 إلى نهاية عام 2010 نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية وما رافقها من انخفاض كبير في أسعار الفائدة على العملات الأجنبية، ثم أخذت بالازدياد خاصة خلال عام 2012 لتعود إلى الانخفاض في عام 2013.

مصادر الأموال (المطلوبات) بالعملة الأجنبية فيما يخص آجال الودائع بالعملات الأجنبية فإن 65.4% منها لأقل من شهر وذلك في نهاية عام 2013 مقابل 62.5% في نهاية عام 2012 مما يعطي مؤشراً على أن معظم ودائع العملاء بالعملة الأجنبية لدى البنوك تدخل ضمن مفهوم الودائع غير المستقرة (شكل 20.3). فيما يخص رصيد المطلوبات بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي فقد بلغ 9.5 مليار دينار في عام 2013 مشكلاً

بالعملة الأجنبية، وفي ظل هذا التحسن في المؤشرات النقدية والاقتصادية فقد قام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة أربع مرات اعتباراً من شهر آب من عام 2013 وبمقدار 25 نقطة أساس للمرات الثلاث الأولى و50 نقطة أساس للمرة الرابعة، وذلك بهدف تحفيز النمو الاقتصادي في المملكة، إن انخفاض المطالبات بالعملة الأجنبية يقلل من تعرض البنوك إلى مخاطر أسعار الصرف في العملات الأجنبية، وهذا يشكل تعزيزاً للاستقرار النقدي والمالي في المملكة (شكل 21.3).



ويعود السبب الرئيسي لارتفاع النسبة خلال عام 2012 إلى ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بشكل ملحوظ خلال عام 2012 وذلك على حساب الودائع بالدينار نتيجة للصعوبات الاقتصادية التي مرت بها المملكة، إلا أنه ومع نهاية عام 2012 ونتيجة لسياسة البنك المركزي المتمثلة برفع أسعار الفائدة على أدوات الدينار وتوفير العملات الأجنبية لكل من يطلبها والقرارات الحكومية بخصوص تحرير أسعار المشتقات النفطية وتحسن معظم المؤشرات الاقتصادية في المملكة، فقد انخفضت الودائع بالعملات الأجنبية خلال عام 2013، مما أدى إلى انخفاض نسبة المطالبات

على المستوى الموحد

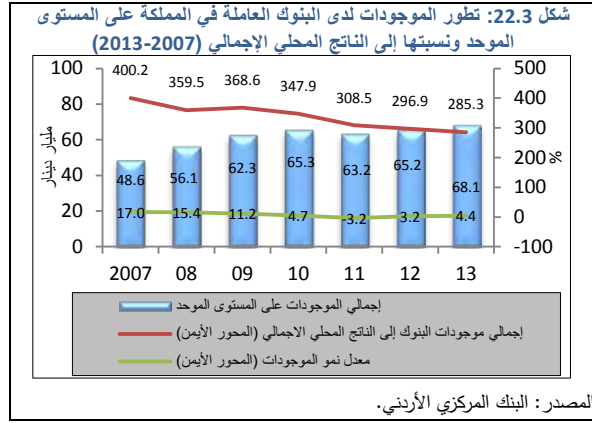
الموجودات

الموحد من 48.6 مليار دينار في نهاية عام 2007 إلى 68.1 مليار دينار في نهاية عام 2013 إلا أنه يلاحظ أن نسبة النمو بانخفاض حيث بلغت نسبة النمو في عام 2007 حوالي 17.0% لتتخفص إلى 4.4% في عام 2013 (شكل 22.3)، وهي نتيجة طبيعية لتداعيات الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية الأوروبية وظروف الربيع العربي وآثارها على تواجدات البنوك الأردنية خارج المملكة.

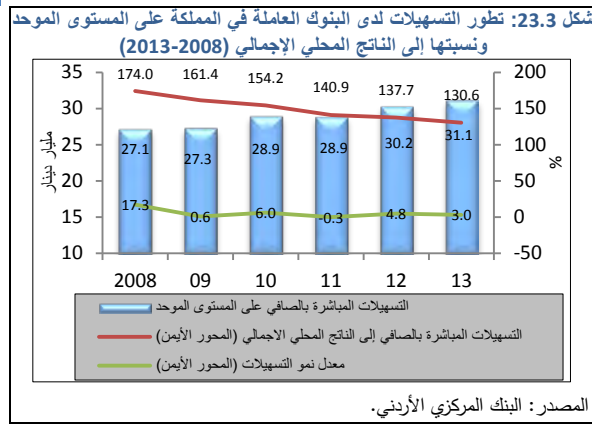
بلغت نسبة موجودات الجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى الناتج المحلي الإجمالي 285.3% في نهاية عام 2013 مقابل 296.9% في نهاية عام 2012، في حين كانت النسبة في نهاية عام 2007 حوالي 400.2%. هذا ويلاحظ أن نسبة موجودات الجهاز المصرفي على

يبلغ عدد البنوك الأردنية التي لها تواجدات خارج المملكة 9 بنوك إلا أن النسبة الأكبر من هذه التواجدات تعود للبنك العربي الذي تشكل موجوداته خارج المملكة 74.0% من إجمالي موجوداته.

هذا وقد بلغ إجمالي موجودات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد في نهاية عام 2013 ما يعادل 68.1 مليار دينار، مقارنة مع 65.2 مليار دينار في نهاية عام 2012 أي بارتفاع مقداره 2.9 مليار دينار ونسبة نمو 4.4%، حيث تشكل موجودات الجهاز المصرفي على مستوى فروع الأردن ما نسبته 62.0% من الموجودات على المستوى الموحد، أما النسبة المتبقية فتعود في جزء كبير منها لتواجدات البنك العربي خارج المملكة. وبالرغم من ارتفاع موجودات الجهاز المصرفي على المستوى



المستوى الموحد إلى الناتج المحلي بانخفاض مستمر وذلك بسبب أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الموجودات (شكل 22.3).

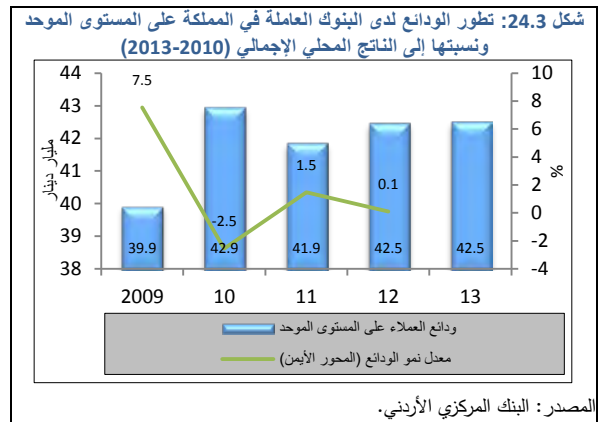


التسهيلات الائتمانية

بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي على المستوى الموحد في نهاية عام 2013 حوالي 31.1 مليار دينار مقارنة مع 30.2 مليار دينار في نهاية عام 2012، وبنسبة نمو بلغت 3.0%، وبمتابعة نمو التسهيلات فإنه يلاحظ أن نسبة النمو بانخفاض منذ عام 2008 حيث بلغت آنذاك 17.3% في حين بلغت 3.0% في عام 2013. فيما يخص نسبة التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت النسبة في نهاية عام 2007 ما مقداره 190.7% وانخفضت لتصل إلى 130.6% في نهاية عام 2013 (شكل 23.3).

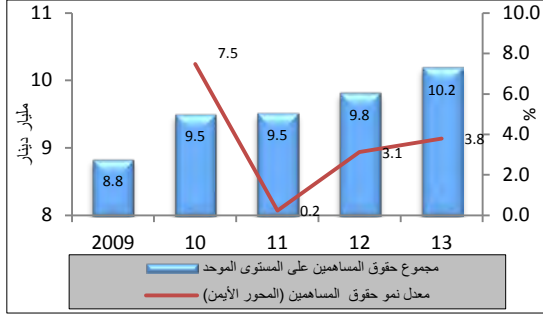
استقرت ودائع العملاء على المستوى الموحد في نهاية عام 2013 عند مستوى 42.5 مليار دينار، وبنسبة نمو بلغت 0.1%، ومن الجدير ذكره أن هنالك انخفاضاً في نسبة النمو خلال الأعوام من 2010-2013، حيث كانت نسبة النمو في نهاية عام 2010 حوالي 7.5% وانخفضت لتصل إلى 0.1% في نهاية عام 2013 (شكل 24.3).

الودائع



حقوق المساهمين

شكل 25.3: تطور حقوق المساهمين لدى البنوك العاملة في المملكة على المستوى الموحد (2009-2013)



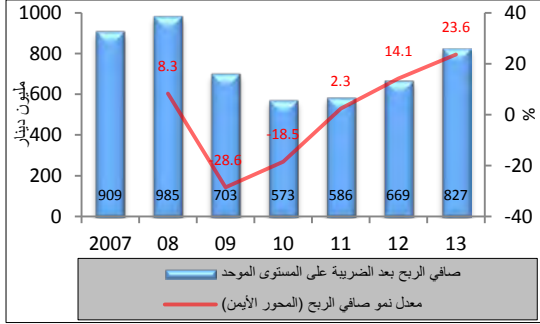
المصدر: البنك المركزي الأردني.

بلغ رصيد حقوق المساهمين لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد 10.2 مليار دينار في نهاية عام 2013 مقارنة مع 9.8 مليار دينار في نهاية عام 2012، ومن الجدير ذكره أن رصيد حقوق المساهمين في تزايد منذ عام 2009 (شكل 25.3)، مما يزيد من ملاءة البنوك ومن قدرتها على مواجهة المخاطر ويعزز استقرار القطاع المالي.

صافي الربح بعد الضريبة ونسبة العائد على الموجودات والعائد على الملكية

صافي الربح بعد الضريبة

شكل 26.3: تطور صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في المملكة على المستوى الموحد (2007-2013)

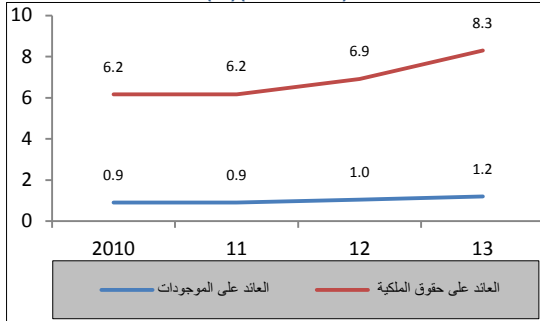


المصدر: البنك المركزي الأردني.

بلغ صافي الربح بعد الضريبة لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد في نهاية عام 2013 ما مقداره 827.2 مليون دينار مقارنة مع 669.3 مليون دينار في نهاية عام 2012، وبنسبة نمو بلغت 23.6%. ومن الجدير ذكره أن صافي الربح بعد الضريبة اتخذ منحى هبوطياً في عامي 2009 و2010 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أنه عاد ليأخذ منحى تصاعدياً خلال الأعوام 2011 و2012 و2013 (شكل 26.3).

العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية

شكل 27.3: معدل العائد على الموجودات وحقوق الملكية على المستوى الموحد (2010-2013) (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

بلغت نسبة العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد 1.2% في نهاية عام 2013، مقابل 0.9% و1.0% في عامي 2011 و2012 على التوالي (شكل 27.3). كما بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد 8.3% في نهاية عام 2013 مقابل 6.2% و6.9% في عامي 2011 و2012 على التوالي (شكل 27.3).

مؤشرات المتانة المالية

بالرغم من تداعيات الأزمات المالية والاقتصادية العالمية المتعاقبة وظروف الربيع العربي وعدم الاستقرار في المنطقة وما رافقها من مخاطر وتحديات كبيرة، إلا أن الجهاز المصرفي الأردني استطاع أن يحافظ بشكل عام على سلامة ومتانة أوضاعه المالية والإدارية، وفيما يلي أهم التطورات على النسب والمؤشرات المالية للبنوك.

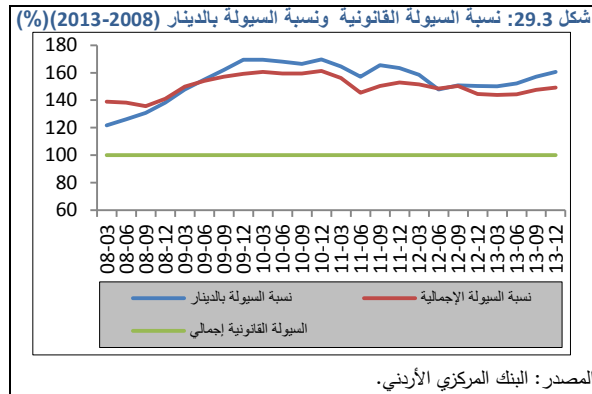
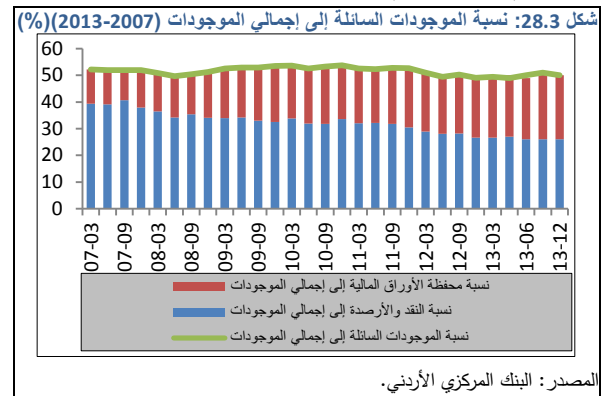
يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بسيولة آمنة حيث تدل النسب الخاصة بالسيولة لنهاية عام 2013 بأن وضع السيولة لدى الجهاز المصرفي يعتبر جيداً وأمناً، حيث بلغت نسبة النقد والأرصدة النقدية إلى إجمالي الموجودات 26.0%، أما نسبة محفظة الأوراق المالية (ذات السيولة العالية) إلى إجمالي الموجودات فقد بلغت 24.0%، وبالتالي فإن إجمالي الموجودات ذات السيولة العالية شكل حوالي 50.0% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2013 مقابل 49.0% في نهاية عام 2012 مما يعكس تحسناً بسيطاً في مستوى السيولة لدى البنوك في عام 2013 (شكل 28.3).

السيولة

خلال الفترة الممتدة من نهاية عام 2009 ولغاية الربع الثالث من عام 2010 فكان هناك استقرار في نسب السيولة (حوالي 160.0% بالإجمالي) وبعد ذلك بدأت هذه النسبة بالانخفاض إلى أن وصلت إلى حوالي 145.0% في نهاية عام 2012، ثم شهد عام 2013 ارتفاع هذه النسبة لتصل إلى 149.0%، وذلك نتيجة نمو الودائع بشكل ملحوظ خلال عام 2013 وبشكل يفوق النمو في التسهيلات.

وبشكل عام فإن وضع السيولة لدى الجهاز المصرفي يعتبر مطمئناً وأعلى من النسب المقررة من البنك المركزي (شكل 29.3). إلا أنه وبنفس الوقت فإن الفائض في السيولة يتركز لدى البنوك الكبيرة أما البنوك الصغيرة والمتوسطة فلا تتمتع بفائض مرتفع من السيولة على الرغم من التزامها بالحدود الدنيا لنسب السيولة القانونية، وإدراكاً من البنك المركزي لهذه المخاطر فقد قام بتعديل الإطار التشغيلي لسياسته النقدية بما يساعد البنوك خاصة الصغيرة والمتوسطة على تحسين إدارة السيولة لديها، وتوزيع فائض السيولة بين البنوك بشكل أفضل.

وبشكل عام فإن وضع السيولة لدى الجهاز المصرفي يعتبر مطمئناً وأعلى من النسب المقررة من البنك المركزي (شكل 29.3). إلا أنه وبنفس الوقت فإن الفائض في السيولة يتركز لدى البنوك الكبيرة أما البنوك الصغيرة والمتوسطة فلا تتمتع بفائض مرتفع من السيولة على الرغم من التزامها بالحدود الدنيا لنسب السيولة القانونية، وإدراكاً من البنك المركزي لهذه المخاطر فقد قام بتعديل الإطار التشغيلي لسياسته النقدية بما يساعد البنوك خاصة الصغيرة والمتوسطة على تحسين إدارة السيولة لديها، وتوزيع فائض السيولة بين البنوك بشكل أفضل.

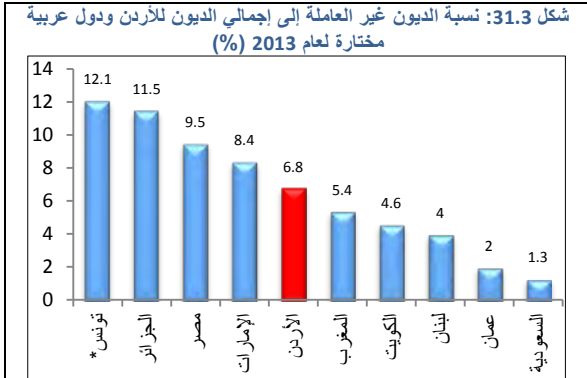


فيما يخص نسب السيولة القانونية بالدينار وبالإجمالي المطبقة من قبل البنك المركزي على البنوك (70% بالدينار و100.0% بالإجمالي) فإن نسبة السيولة بالدينار والإجمالي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً منذ منتصف عام 2008 إلى نهاية عام 2009 ويعود السبب الرئيسي لهذا الارتفاع إلى قيام البنوك بتوجيه استثماراتها إلى الأصول السائلة وعلى حساب التسهيلات الائتمانية وذلك كردة فعل طبيعية من البنوك المرخصة على تداعيات الأزمة العالمية، أما

نوعية الأصول

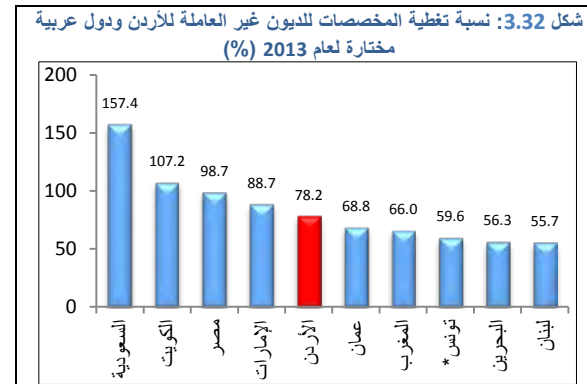
مسجلة انخفاضاً عن عام 2012 بمبلغ 73.8 مليون دينار حيث بلغت 1,695.1 مليون دينار.

بمقارنة نسبة الديون غير العاملة في الأردن ببعض الدول العربية نلاحظ أن الأردن يحتل مرتبة متوسطة تقريباً بين عشر دول عربية، حيث احتل المرتبة الخامسة من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة فهو أقل من تونس والجزائر ومصر والإمارات لكنه أعلى من الكويت والمغرب ولبنان وعمان والسعودية (شكل 31.3).



المصدر: الأردن: البنك المركزي الأردني. بقية الدول: صندوق النقد الدولي. * لعام 2012.

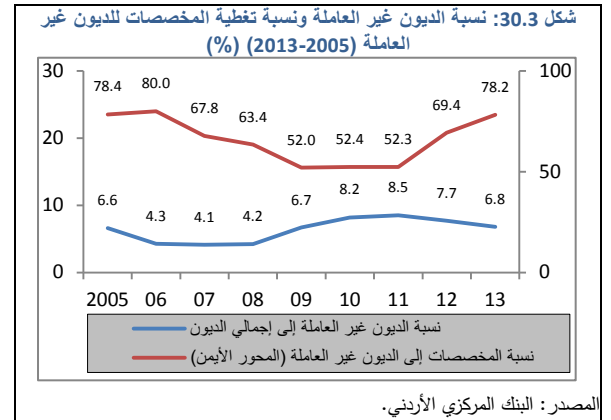
أما فيما يتعلق بنسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة فقد احتلت البنوك الأردنية مرتبة أعلى من تونس وعمان ولبنان والمغرب والبحرين وأقل من السعودية والكويت والإمارات ومصر، أي أن النسبة لدى البنوك الأردنية أفضل من النسبة لدى معظم الدول العربية المشابهة للأردن من الناحية الاقتصادية (شكل 32.3).



المصدر: الأردن: البنك المركزي الأردني. بقية الدول: صندوق النقد الدولي. * لعام 2012.

فيما يخص نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون فقد واصلت هذه النسبة انخفاضها في عام 2013 لتصل إلى 6.8% مقابل 7.7% و 8.5% في عامي 2012 و 2011 على التوالي، وقد جاء هذا الانخفاض بسبب ارتفاع التسهيلات (مقام النسبة) وانخفاض حجم الديون غير العاملة (بسط النسبة) ويعود هذا الانخفاض إلى تحسن الظروف الاقتصادية في المملكة مما انعكس إيجابياً على قدرة العملاء على السداد، بالإضافة إلى أن معظم العملاء اللذين تأثروا بتداعيات الأزمة المالية العالمية قد تعثروا خلال الفترة 2009-2011، وهذا يعكس تحسناً في نوعية أصول البنوك، مما يعزز من الاستقرار المالي في المملكة.

أما نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (نسبة التغطية) فقد واصلت ارتفاعها المستمر الذي بدأته في عام 2011 لتصل في نهاية عام 2013 إلى 78.2% وذلك بسبب الانخفاض في حجم الديون غير العاملة وزيادة حرص البنك المركزي والبنوك على اقتطاع مخصصات كافية لمواجهة الديون غير العاملة، مما يزيد من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الائتمان من خلال إيراداتها ويشكل حماية لرؤوس أموال البنوك ويعزز من الاستقرار المالي في المملكة (شكل 30.3).



المصدر: البنك المركزي الأردني.

بتحليل رصيد الديون غير العاملة لدى الجهاز المصرفي فقد بلغت 1,621.3 مليون دينار في نهاية عام 2013

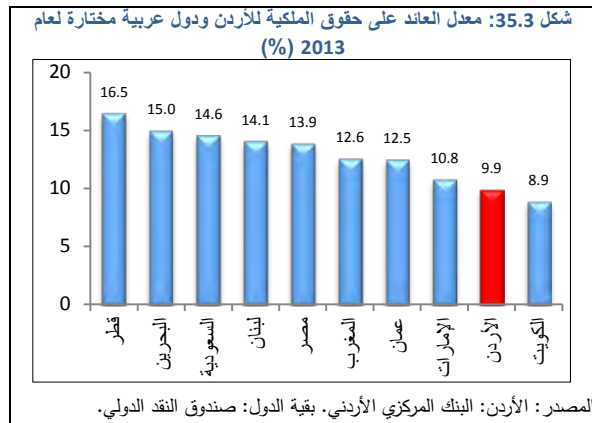
الربحية

1.7% في نهاية عام 2006 وانخفض إلى 1.1% في نهاية عام 2009 وذلك نتيجة تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية

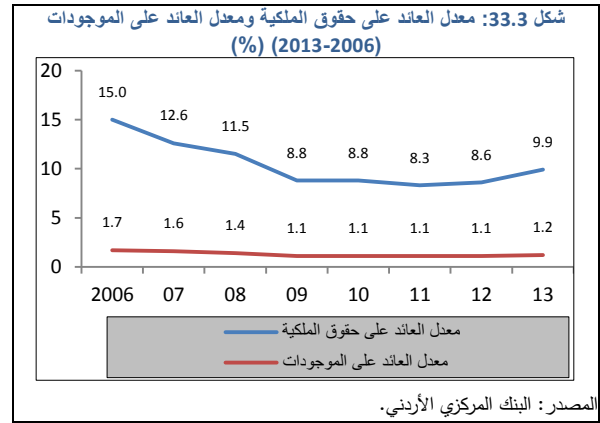
شهد معدل العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي في الأردن انخفاضاً خلال الأعوام 2006-2009 حيث بلغ

عام 2011 ليصل إلى 8.3% ليعود في عام 2012 للارتفاع حيث بلغ 8.6% وقد واصل الارتفاع في نهاية عام 2013 ليصل إلى 9.9% (شكل 33.3).

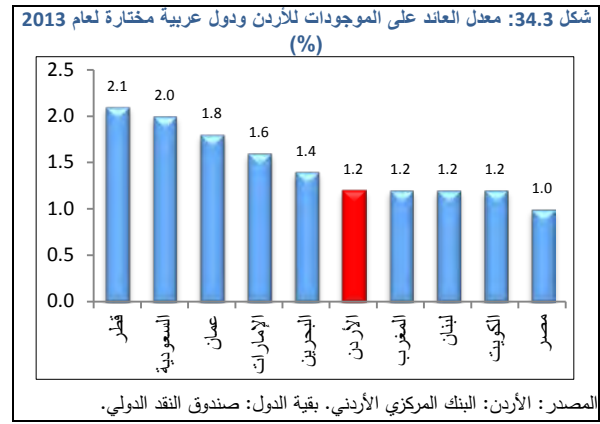
بالمقارنة مع بعض الدول العربية نجد أن الأردن هي ثاني أقل مرتبة من حيث العائد على حقوق الملكية حيث أن أقل نسبة عائد على حقوق الملكية تعود للكويت وتبلغ 8.9% وأعلى نسبة تعود لقطر وتبلغ 16.5% (شكل 35.3)، ويعود انخفاض معدلات العائد في الأردن مقارنة مع معظم الدول العربية إلى اتسام البنوك في الأردن بشكل عام بالتحفظ وعدم الإقبال الكبير على المخاطر، بالإضافة إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال، إضافة إلى مستوى الضريبة على الدخل المرتفع نسبياً خاصة إذا قورن بدول الخليج العربي، ومع أن هذا الأمر يعطي مؤشراً على ضعف فعالية البنوك العاملة في المملكة في توظيف أموالها، إلا أنه من جهة أخرى يدل على قدرة هذه البنوك على مواجهة المخاطر من خلال رؤوس أموالها مما يعزز من الاستقرار المالي في المملكة.



على أرباح البنوك، واستقر عند هذا المعدل لغاية نهاية عام 2012 ليرتفع في نهاية عام 2013 إلى 1.2% نتيجة نمو أرباح البنوك بشكل ملحوظ (21.0%) (شكل 33.3).



بمقارنة الأردن مع بعض الدول العربية نلاحظ أن الأردن ولبنان والمغرب والكويت تتشارك بالمرتبة الثانية كأقل دول - من بين الدول المدرجة - من حيث معدل العائد على الموجودات والبالغ 1.2% في حين أن قطر احتلت المرتبة الأولى كأعلى معدل عائد على الموجودات والبالغ 2.1% (شكل 34.3).



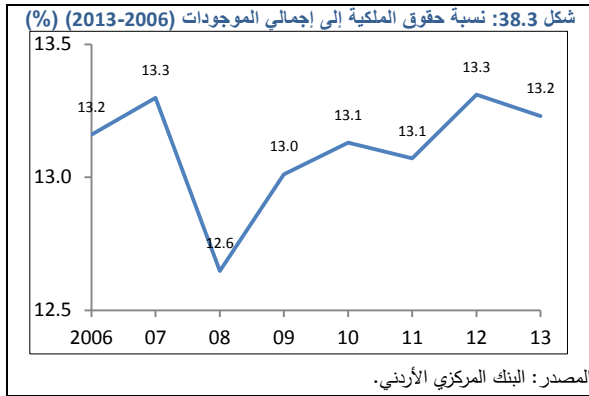
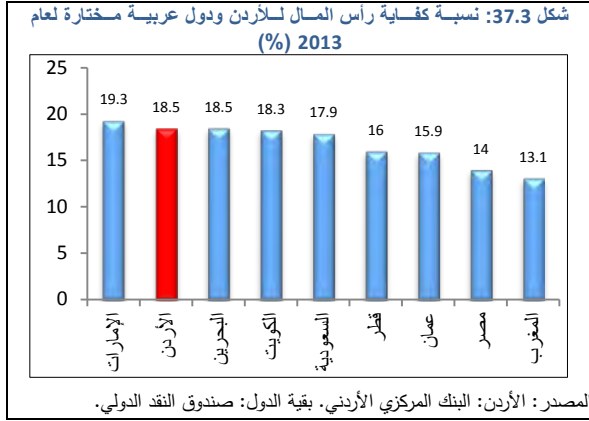
بخصوص العائد على حقوق الملكية وكما في العائد على الموجودات فقد انخفض خلال الأعوام 2006-2011، حيث بلغ 15.0% في نهاية عام 2006، ثم انخفض في

كفاية رأس المال

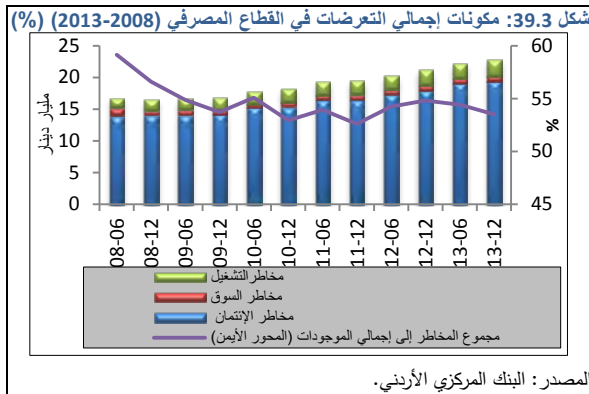
أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12.0% والنسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة 8.0%، ومن الجدير ذكره أن هنالك تقارباً كبيراً ما بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة رأس المال الأساسي، وهذا يعني أن معظم رؤوس أموال البنوك في الأردن تتكون من الشريحة الأولى

يتمتع الجهاز المصرفي في الأردن بنسبة كفاية رأس مال مرتفعة، حيث تعتبر الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بعد دولة الإمارات)، وهذا وقد تراوحت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في الأردن ما بين 18.0% و20.0% خلال الأعوام 2007-2013، وهي بشكل عام

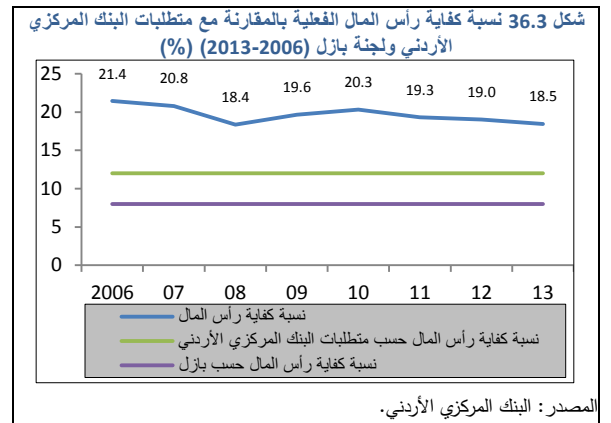
6.0% ويعود ارتفاع مستوى هذه النسبة إلى رفع العديد من البنوك لرؤوس أموالها واحتفاظ البنوك بنسب كبيرة من أرباحها وهو مؤشر إيجابي على متانة قاعدة رأس المال لدى البنوك المرخصة (شكل 38.3).



أما بخصوص المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها البنوك فإن مخاطر الائتمان في مقدمتها حيث تشكل ما نسبته 86.0% من مجموع المخاطر، يليها مخاطر التشغيل التي تشكل 12.0% ثم مخاطر السوق التي تشكل 2.0% من مجموع المخاطر (شكل 39.3).



(رأس المال الأساسي) الذي يعتبر أعلى مكونات رأس المال جودةً وقدرةً على امتصاص الخسائر مما يعزز من الاستقرار المالي في المملكة. ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من ارتفاع نسبة كفاية رأس المال على مستوى الجهاز المصرفي في الأردن، إلا أن هناك تفاوتاً في هذه النسبة بين البنوك، حيث يوجد 12 بنكاً ترتفع النسبة لديها عن 20.0%، في حين تتراوح النسبة بين 14.0% و 20.0% لدى 11 بنكاً وتقترب النسبة من الحد الأدنى لدى ثلاثة بنوك، هذا ويقوم البنك المركزي الأردني بمراقبة هذه النسبة بشكل مستمر والطلب من البنوك تعزيز رأس المال واتخاذ إجراءات تصحيحية في حال انخفاض النسبة أو اقترابها من الحد الأدنى بشكل كبير.



إن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن يعود بشكل رئيسي إلى أن معظم البنوك في الأردن تتسم بالتحفظ وعدم الإقبال الكبير على المخاطر حيث يبلغ حجم استثمارات البنوك في سندات الحكومة الأردنية التي ترجح بوزن مخاطر صفر حوالي 8,903 مليون دينار مشكلة ما نسبته 21% من إجمالي موجودات البنوك، هذا بالإضافة إلى تمتع هذه البنوك برؤوس أموال مرتفعة وعدم المبالغة في نسب توزيع الأرباح على المساهمين التي لا تتجاوز في معظم الحالات 20.0% مما يدعم قاعدة رؤوس أموال البنوك ويعزز من مستوى كفاية رأس المال لديها (شكل 36.3). بخصوص نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (Leverage Ratio)، فقد اتخذت منحى صعودياً منذ عام 2009 وحتى نهاية عام 2012 حيث بلغت 13.3% ثم شهدت في عام 2013 انخفاضاً طفيفاً لتبلغ 13.2% وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع الحد الأدنى المحدد من قبل البنك المركزي والبالغ

مديونية قطاع الأفراد في الأردن

الأردن، بالإضافة إلى المعلومات التي تم جمعها عن مديونية الأفراد في كل من قطاع التمويل الميكروي، الشركات المساهمة العامة التي تمنح قروض، شركات التأجير التمويلي.

في إطار متابعة نسبة مديونية الأفراد، تم احتساب النسبة لعام 2013 بنفس المنهجية التي ذكرت في تقرير الاستقرار المالي لعام 2012. حيث تم الاعتماد بصورة رئيسية على مديونية الأفراد لدى الجهاز المصرفي كون الجهاز المصرفي يعتبر المكون الأساسي للنظام المالي في

مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية

أما عن تفاصيل مديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية فجدول 3.3 يوضح ذلك، حيث يلاحظ من الجدول أن مديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية قد ارتفعت من 593.2 مليون دينار كما في نهاية عام 2012 إلى 644.7 مليون دينار كما في نهاية عام 2013 أي بنسبة نمو بلغت 8.7% مقابل نسبة نمو بلغت 9.8% في عام 2012.

يبين جدول 2.3 تطور مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية خلال الفترة 2010-2013، حيث يلاحظ من الجدول أن مديونية الأفراد ارتفعت من 6,967.2 مليون دينار في نهاية عام 2012 إلى 7,602.7 مليون دينار في نهاية عام 2013 أي بنسبة نمو بلغت 9.1% مقابل نسبة نمو 16.4% في عام 2012.

جدول 3.3: مديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (2010-2013) (مليون دينار)

2013	2012	2011	2010
122.9	101.8	79.5	65.0
99.8	89.6	78.3	71.5
421.9	401.8	382.7	364.5
644.7	593.2	540.5	501.0

المصدر: * التقرير السنوي لاتحاد شركات التمويل الميكروي (تتمية). ** البيانات المنشورة لدى بورصة عمان. *** دراسة لمؤسسة التمويل الدولية.

جدول 2.3: مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (2010-2013)*

المديونية	2013	2012	2011	2010
لدى الجهاز المصرفي#	6,958.0 (9.2)	6,374.0 (17.0)	5,446.0 (12.0)	4,863.0
لدى المؤسسات المالية غير المصرفية	644.7 (8.7)	593.2 (9.8)	540.5 (7.9)	501.0
المجموع	7,602.7 (9.1)	6,967.2 (16.4)	5,986.5 (11.6)	5,364.0

المصدر: البنك المركزي الأردني. * الأرقام بين قوسين هي معدلات النمو السنوية. # بما فيها القروض السكنية.

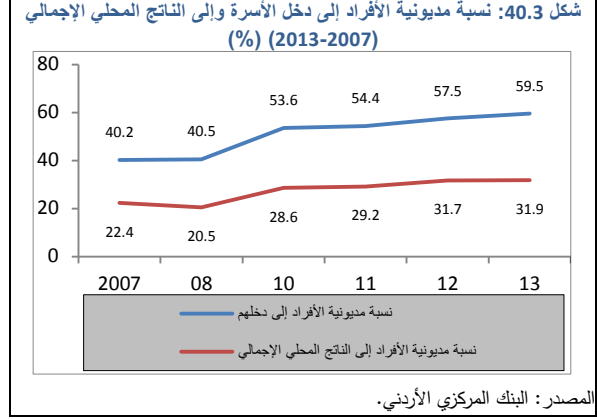
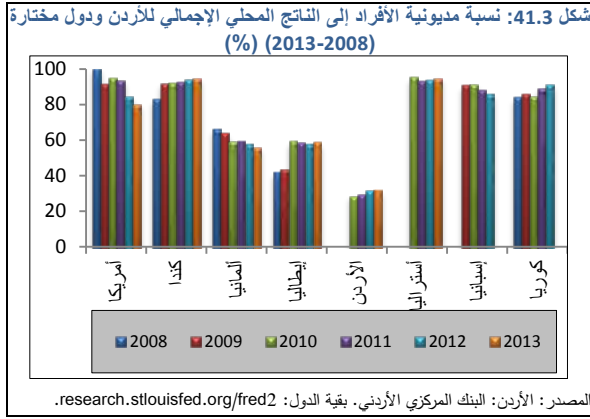
نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم

إلا أن النسبة الفعلية لمديونية الأفراد إلى دخلهم في الأردن قد تكون أعلى من النسب المحتسبة في جدول 4.3 كون نسبة الأفراد المقترضين في الأردن أقل بكثير من الدول المتقدمة التي ترتفع فيها نسب الوصول المالي (Access to Finance) إلى مستويات قد تتجاوز 80.0% - 90.0%، في حين لا تتجاوز النسبة في الأردن 25.0%. فيما يخص نسبة مديونية الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن ومقارنتها مع عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية فإن نسبة المديونية نسبة إلى الناتج المحلي تعتبر منخفضة (شكل 41.3).

يبين جدول 4.3 دخل الأفراد في الأردن ومديونيتهم خلال الأعوام 2010-2013. وكذلك يبين شكل 40.3 نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم.

جدول 4.3: نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2013)

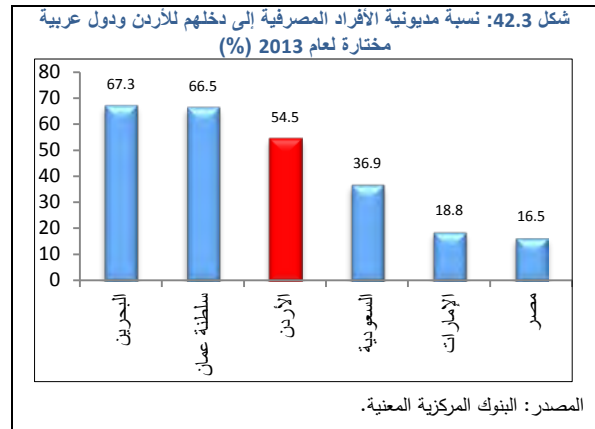
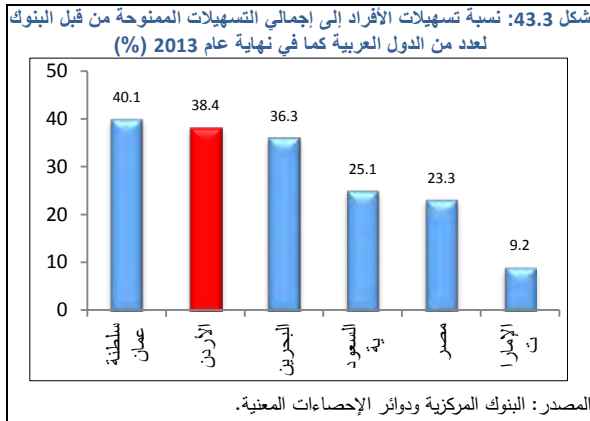
العام	مديونية الأفراد (مليار دينار)	الدخل الجاري السنوي للأسر (مليار دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	نسبة مديونية الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم (%)
2007	2,713.0	6,753.0	12,131.0	40.2	22.4
2008	3,196.0	7,882.0	15,593.0	40.5	20.5
2010	5,364.5	10,008.0	18,762.0	53.6	28.6
2011	5,987.2	11,008.0	20,476.0	54.4	29.2
2012	6,967.3	12,109.0	21,965.0	57.5	31.7
2013	7,602.7	12,775.5	23,851.6	59.5	31.9



مديونية الأفراد لدى عدد من الدول العربية

أما بخصوص نسبة التسهيلات الممنوحة للأفراد إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك فإن النسبة في الأردن تبلغ حوالي 38.4%. وبمقارنتها مع النسب لدى عدد من الدول العربية فإنه يلاحظ بأنها من النسب المرتفعة حيث أن النسبة في الأردن أقل من سلطنة عُمان وأعلى من البحرين والسعودية والإمارات ومصر (شكل 43.3).

فيما يخص مديونية الأفراد لدى الدول العربية، فإن هنالك محدودية في المعلومات في هذا الخصوص، إلا أنه ومن خلال المعلومات المتوفرة، فقد تم احتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم لعدد من الدول العربية.



حيث يلاحظ من شكل 42.3 أن النسبة لدى سلطنة عمان والبحرين تزيد عن النسبة لدى الأردن، في حين أن مصر والسعودية والإمارات تنخفض فيها نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم عن النسبة في الأردن.

ميزانية قطاع الأفراد في الأردن

من الأفراد، أما فيما يخص موجودات الأفراد العقارية فلا يتوفر عنها بيانات، لذلك تم الاكتفاء بالموجودات المالية لقطاع الأفراد (ودائع وأسهم وسندات)، حيث يلاحظ من جدول 5.3 وشكل 44.3 أن نسبة مديونية الأفراد إلى الثروة تتزايد منذ عام 2010 كما هو الحال بنسبة مديونية الأفراد إلى الدخل، إلا أنها تراجعت بنسبة ضئيلة في نهاية عام 2013.

تتكون ميزانية الأفراد في جانب الموجودات بشكل رئيسي من الودائع، العقارات والموجودات المالية، أما في جانب المطلوبات فإن مديونية الأفراد هي المكون الأساسي لمطلوبات الأفراد. لتكوين ميزانية الأفراد في الأردن فقد تم الاعتماد على البيانات المتوفرة لدى البنك المركزي (ودائع الأفراد بالدينار والأجنبي) وعلى البيانات المتوفرة لدى مركز إيداع الأوراق المالية عن الأوراق المالية المملوكة

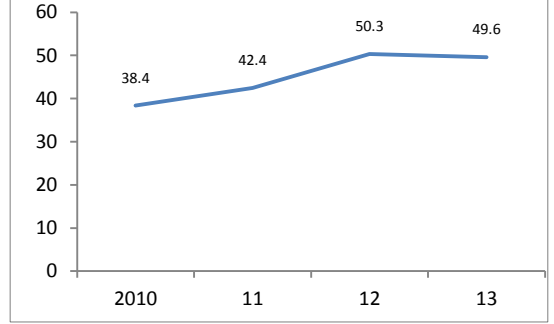
مشكلة في الوقت الحالي. وكما ذكر في بداية الفصل الرابع من تقرير الاستقرار المالي لعام 2012 فإن إقبال البنوك على إقراض الأفراد له العديد من الجوانب الإيجابية، إلا أنه وبنفس الوقت فإن الارتفاع الكبير لهذه المديونية نسبة للدخل المتاح للأفراد ولحجم ثروتهم له انعكاسات سلبية على استقرار القطاع المالي، حيث يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في الأردن خلال السنوات الأخيرة إلا أنها ما زالت أقل من مثيلاتها في الدول المتقدمة وبالتالي - وكما ذكر سابقاً - فإنها لا تتدر بوجود مشكلة في الوقت الحالي وبالأخص في ظل تحفظ البنوك في منح التسهيلات، وسيستمر البنك المركزي بمتابعة تطور هذه النسبة واتخاذ الإجراءات اللازمة تبعاً لذلك، هذا ومن المتوقع أن يكون لإجراءات البنك المركزي الأخيرة المتمثلة بإصدار تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية - والتي سرت على البنوك المرخصة في شهر أيار من عام 2013 - أثر إيجابي على حماية العملاء والتقليل من مخاطر مديونيتهم على البنوك.

جدول 5.3: ميزانية الأفراد في الأردن ونسبة المديونية إلى الثروة (2010-2013) (مليون دينار)

العام	موجودات الأفراد*	مجموع ديون الأفراد	صافي ثروة الأفراد	المديونية/الثروة
2010	19,349	5,364	13,985	38.4
2011	20,092	5,987	14,105	42.4
2012	20,810	6,967	13,843	50.3
2013	22,923	7,602	15,321	49.6

*موجودات الأفراد تتكون من الودائع والأسهم والسندات.

شكل 44.3: نسبة مديونية الأفراد إلى صافي ثروتهم للفترة (2010-2013) (%)

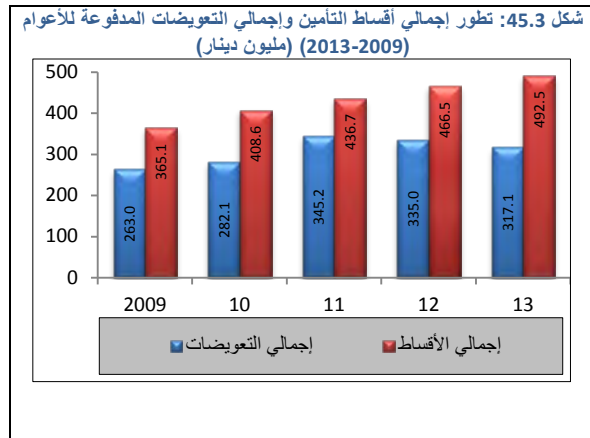


المصدر: بورصة عمان، البنك المركزي الأردني.

لا يوجد نسب معيارية لنسبة مديونية قطاع الأفراد إلى دخلهم على مستوى العالم ولكن من خلال المعلومات التاريخية للدول فإن معدل هذه النسبة بحدود 60.0% وبالتالي فإن نسبة مديونية الأفراد في الأردن لا تتدر بوجود

ثانياً: تطورات القطاع المالي غير المصرفي (المؤسسات المالية غير المصرفية)

مليون دينار أي بنمو بلغ 5.6% عن عام 2012، وفي المقابل انخفض إجمالي التعويضات المدفوعة لعام 2013 إلى 317.1 مليون دينار أي بانخفاض مقداره 5.3% عن عام 2012 (شكل 45.3).



وباستعراض توزيع المحفظة التأمينية في الأردن لعام 2013 فيلاحظ من شكل 46.3 أن فرع التأمين على

قطاع التأمين³

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في الأردن 25 شركة، بإجمالي موجودات بلغت 798.0 مليون دينار في نهاية عام 2013 مقابل 764.0 مليون دينار في نهاية عام 2012 أي بنسبة نمو بلغت 4.5%، وتمارس هذه الشركات أعمال التأمين داخل الأردن، منها شركة واحدة مجازة لممارسة أعمال التأمين على الحياة و9 شركات مجازة لممارسة أعمال التأمينات العامة و15 شركة مجازة لممارسة نوعي التأمين معاً (التأمينات العامة والتأمين على الحياة). وتشير البيانات الأولية الواردة من إدارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة والتمويل أن إجمالي الأقساط المكتتبة داخل المملكة قد بلغ في نهاية عام 2013 حوالي 492.5

³ تجدر الإشارة إلى جميع البيانات الخاصة بقطاع التأمين هي بيانات أولية وقابلة للتعديل.

حققت الشركات عائداً على الموجودات بلغ 3.0% وعائداً على حقوق المساهمين بلغ 8.0%.

ومن الجدير ذكره أنه قد ورد في إحدى الصحف اليومية عن اتحاد شركات التأمين أن النتائج الأولية التي أظهرتها البيانات المالية لشركات التأمين خلال النصف الأول من عام 2014 تشير إلى أن خسائر 18 شركة تأمين بلغت حوالي 7.2 مليون دينار مما يتطلب إعادة هيكلة وتنظيم سوق التأمين وتقوية المراكز المالية للشركات.

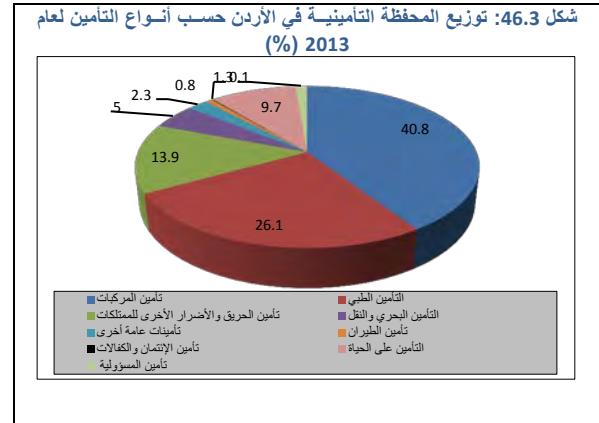
جدول 6.3: تطور قطاع التأمين خلال الفترة (2009-2013) (مليون دينار)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الاستثمارات	484.6	473.9	455.0	488.6	503.6
إجمالي الموجودات	695.5	718.7	722.5	764.0	798.0
المخصصات الفنية	216.3	237.3	259.9	293.0	327.2
حقوق الملكية	359.1	353.6	310.9	306.4	318.5
إجمالي الأقساط المكتتبة في الأردن	365.1	408.6	436.7	466.5	492.5
إجمالي الأقساط المكتتبة في الأردن-تأمين الحياة	34.9	38.0	40.8	44.4	43.1
إجمالي التعويضات من الأقساط المكتتبة في الأردن	263.0	282.1	345.2	335.0	317.1
صافي الربح قبل الضريبة	7.3	15.9	-12.3	5.6	25.9

جدول 7.3: المؤشرات المالية لقطاع التأمين (2009-2013) (%)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
هامش الملاءة	293.5	280.9	223.2	233.5	211.5
نسب الاحتفاظ (الكلية)	59.6	62.0	59.2	60.6	63.0
نسبة الاحتفاظ (بدون المركبات والطبي)	24.9	26.0	25.8	26.6	26.0
نسبة الخسارة (للتأمينات العامة)	89.0	85.4	96.6	96.6	84.0
نسبة المصاريف (للتأمينات العامة)	10.3	13.1	9.7	9.7	11.0
العائد على الموجودات	1.1	2.2	1.7 -	0.7	3.0
العائد على حقوق الملكية	2.0	4.5	4.0 -	1.8	8.0
حقوق الملكية/المخصصات الفنية	166.1	149.0	120.0	105.0	97.0

المركبات" قد استحوذ على 40.8% من إجمالي المحفظة بليه فرع "التأمين الطبي" بنسبة 26.1%.



كما شهد إجمالي استثمارات شركات التأمين ارتفاعاً ليصل إلى 503.6 مليون دينار في نهاية عام 2013 مقارنة مع 488.6 مليون دينار في نهاية عام 2012 أي بارتفاع بنسبة 3.1%.

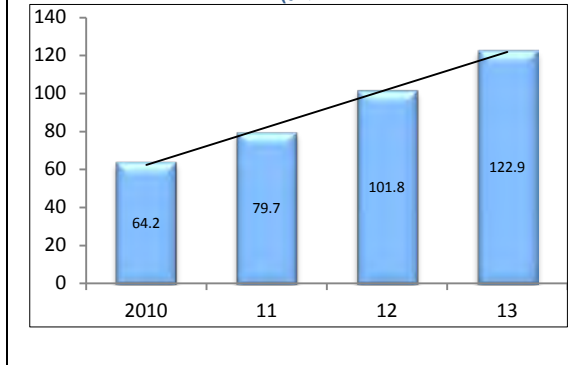
أما فيما يخص نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة (نسبة الاحتفاظ) لسوق التأمين فقد بلغت 63.0% في نهاية عام 2013 مقابل 61.0% في نهاية عام 2012.

أما فيما يتعلق بنتائج أعمال شركات التأمين، فتظهر البيانات الأولية لعام 2013 تحقيق قطاع شركات التأمين لصافي ربح قبل الضريبة بلغ 25.9 مليون دينار، كما

قطاع التمويل الأصغر

سنوي بلغ حوالي 28.0% حتى وصل إلى ما يناهز 283 ألف مقترض وبمحفظة إقراض إجمالية بلغت 123.0 مليون دينار كما هي في نهاية عام 2013 (شكل 47.3).

شكل 47.3: تطور محفظة قروض شركات التمويل الأصغر (2010-2013) (مليون دينار)



تعتبر عملية توفير خدمات التمويل للأشخاص ذوي الدخل المتدني و/أو للأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي والتي عادة ما تكون من خلال قنوات قطاع التمويل الأصغر عملية لها دور محوري في التنمية البشرية والاقتصادية، حيث أن تقديم التمويل لهذه الفئات يساعد على تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال تحويل هذه الفئات من فئات متلقية للمساعدات إلى فئات منتجة ومدرة للدخل، مما يقلل من نسب الفقر والبطالة.

بدأ قطاع التمويل الأصغر العمل في الأردن منذ حوالي عشرين عاماً، وشهد انتشاراً ونموً سريعاً بمتوسط معدل

أما فيما يتعلق بموجودات شركات التمويل الأصغر فقد بلغت في نهاية عام 2013 حوالي 130.0 مليون دينار مقابل 118.2 مليون دينار في نهاية عام 2012، وقد حققت قروض التمويل الأصغر نسب نمو واعدة خلال السنوات الثلاث الماضية (2011-2013) بلغت 24.0% و 28.0% و 21.0% على التوالي، وتعد نسب النمو هذه المرتفعة دليلاً واضحاً على حجم الطلب على منتجات وخدمات صناعة التمويل الأصغر والتي طورت بما يتلاءم مع الاحتياجات الفعلية لعملاء الصناعة (شكل 47.3).

مؤشرات أداء مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن

تطبق مؤسسات التمويل الأصغر عادة مجموعة من مؤشرات الرقابة الدولية لقياس أدائها والإفصاح عن

المخاطر المحتملة في عملياتها، وأبرز المؤشرات المستخدمة تشمل ما يلي.

جودة المحفظة

حيث تقيس هذه النسب جودة محفظة قروض مؤسسات التمويل الأصغر، وبشكل عام تتمتع مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن بمحفظة عالية الجودة وذلك على النحو التالي:-

1. نسبة الديون المعدومة: حيث بلغت نسب الديون المعدومة لدى مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن 0.8% في نهاية عام 2013 وهي من النسب المتدنية في العالم.
2. المحفظة المعرضة للخطر (أي مجموع أرصدة الأقساط المتأخرة عن السداد لمدة 30 يوماً فأكثر): على الرغم من أن المعايير العالمية تتقبل وصول هذه النسبة

3. نسبة تغطية المخصصات: بلغت هذه النسبة لدى مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن 325.0% وهي أعلى بهامش مريح من النسبة الآمنة والمقبولة دولياً وبالبالغة 200.0%، مما يدل على أن مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن لديها مخصصات كافية لمواجهة مخاطر الائتمان.

الكفاءة والإنتاجية

تقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على استثمار أصولها بالطريقة المثلى وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لمصادر أموالها، ومن أهم النسب المستخدمة لدى قطاع التمويل الأصغر ما يلي:

1. نسبة نفقات التشغيل: تقيس هذه النسبة تكلفة منح القروض والخدمات الأخرى المقدمة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر وهي تعبر عن الكلفة التشغيلية التي تتحملها شركات التمويل الأصغر، وتبلغ هذه النسبة لدى مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن ما بين 20.0% و 30.0% وهي تمثل نفس النسبة لدى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالرغم من أن نسبة الكلفة التشغيلية لدى شركات التمويل الأصغر
2. إنتاجية مسؤول القروض: يبلغ معدل الإنتاجية في مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن 354 قرص لكل مسؤول قروض، وهذا المعدل يفوق معدلات الإنتاجية لدى دول المنطقة دون المساس بجودة المحفظة.

الإدارة المالية

واستمراريتها، ويبلغ معدل تكلفة التمويل التجاري في الأردن حوالي 9.0%.

نسبة الدين إلى حقوق الملكية: تقيس هذه النسبة الرفع المالي للمؤسسة، وتعتبر هذه النسبة في مؤسسات التمويل الأصغر أقل من النسب السائدة في البنوك التجارية، علماً بأنها قد بلغت في الأردن 162.0% مقابل 110.0% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمتوسط.

تقيس هذه النسب مستوى وكلفة لجوء مؤسسات التمويل الأصغر للاقتراض لتوفير السيولة الكافية لتلبية التزاماتها من أجل الاستمرار في العمليات الإقراضية والوفاء بالقروض الحاصلة عليها من الدائنين، ومن هذه النسب:-
1. تكلفة التمويل: نظراً للاحتياجات التمويلية المتنامية لمؤسسات التمويل الأصغر لخدمة العملاء في الأردن فهي بحاجة للاقتراض التجاري للمحافظة على توسعها

نسب الملاءة

262.6 مليون دينار في نهاية عام 2012 أي بنسبة نمو بلغت 9.8%، وقد ارتفع إجمالي الموجودات المتداولة إلى 137.3 مليون دينار في نهاية عام 2013 مقابل 129.9 مليون دينار في نهاية عام 2012، ويعود السبب الرئيسي في ارتفاع إجمالي الموجودات المتداولة إلى ارتفاع صافي الاستثمار في عقود التأجير التي تستحق خلال سنة من 96.3 مليون دينار إلى 112.1 مليون دينار، كما ارتفع إجمالي الموجودات غير المتداولة من 132.7 مليون دينار إلى 151.1 مليون دينار، وذلك بسبب ارتفاع صافي الاستثمار في عقود التأجير التي تستحق بعد أكثر من سنة من 124.2 مليون دينار في نهاية عام 2012 إلى 134.9 مليون دينار في نهاية عام 2013.

أما فيما يتعلق بنتائج أعمال شركات التأجير التمويلي في الأردن، فقد ارتفعت إيرادات هذه الشركات من 25.1 مليون دينار في نهاية عام 2012 إلى 30.2 مليون دينار عام 2013 أي بنسبة نمو بلغت 20.3%، وقد شكلت إيرادات عقود التأجير 87.0% من الإيرادات في نهاية عام 2013 وهي نفس النسبة التي شكلتها في نهاية عام 2012، وقد استحوذت إيرادات تأجير العقارات على 61.2% من إجمالي إيرادات عقود التأجير التمويلي في نهاية عام 2013 يليها إيرادات تأجير وسائل النقل بنسبة 17.9%، ومن ثم إيرادات تأجير المعدات الصناعية بنسبة 12.5%، أما إيرادات التأجير الأخرى (مثل تأجير الأجهزة الطبية والمكتبية، تأجير معدات إنشائية، إيرادات تأجير

1. نسبة كفاية رأس المال⁴: بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى مؤسسات التمويل الأصغر في الأردن 49.0%، الأمر الذي يشير إلى قدرة هذه المؤسسات على الإيفاء بالتزاماتها المالية وقدرتها على مواجهة الخسائر غير المتوقعة.
2. نسبة حقوق الملكية إلى الأصول: وتقيس هذه النسبة قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تلبية التزاماتها واستيعاب الخسائر، وتبلغ هذه النسبة في الأردن 41.0% وهي نسبة تقل عن المعدل لدى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبالغ 48.0%.
3. نسبة القروض إلى الأصول: حيث تعتبر المحفظة الإقراضية الأصل الرئيسي المدر للدخل في مؤسسات التمويل الأصغر وتبلغ هذه النسبة في الأردن 87.0% علماً أن النسبة تبلغ 77.0% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويمكن أن يُعزى ارتفاع النسبة في الأردن إلى محدودية الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر فيما عدا خدمات الإقراض.

شركات التأجير التمويلي

بلغت موجودات شركات التأجير التمويلي في الأردن في نهاية عام 2013 حوالي 288.4 مليون دينار⁵ مقابل

⁴ يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال لدى قطاع التمويل الميكروي بقسمة حقوق الملكية على ناتج طرح مخصص تدني التسهيلات من الديون القائمة.

⁵ البيانات تشمل شركات التأجير التمويلي السنة التابعة للبنوك والتي تستحوذ على معظم نشاط التأجير التمويلي في المملكة، بالإضافة إلى شركة واحدة من الشركات غير التابعة للبنوك، ولم يتم احتساب التأجير التمويلي الممول من قبل البنوك الإسلامية نفسها.

ومن الجدير ذكره أن عدد شركات التأجير التمويلي وحسب موقع وزارة الصناعة والتجارة / دائرة مراقبة الشركات بلغ 24 شركة من بينها 6 شركات تابعة للبنوك تستحوذ على معظم نشاط التأجير التمويلي في المملكة.

(الحاسوب)، فقد شكلت ما نسبته 8.4% من إجمالي إيرادات عقود التأجير التمويلي. وقد أدى ارتفاع الإيرادات إلى ارتفاع صافي الأرباح بعد الضريبة من 11.9 مليون دينار في عام 2012 إلى 14.3 مليون دينار في عام 2013 أي بنسبة نمو بلغت 20.2%.

قطاع أعمال الصرافة

تدرجية راعت التواجدات الجغرافية لتلك الشركات وذلك بهدف تعزيز سلامة ومثانة القطاع المصرفي من جهة وزيادة مقدرة شركات الصرافة على المنافسة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي وتقديم خدمات صيرفية ذات جودة عالية ومواكبة المستجدات الدولية في هذا المجال من جهة أخرى، إضافة إلى زيادة مقدار السيولة المتاحة لدى تلك الشركات وبما يزيد من قدرتها على تحسين أداؤها مما سينعكس إيجابياً على مؤشرات ربحية القطاع المصرفي ككل.

هذا ويمارس البنك المركزي رقابته على القطاع المصرفي مكتبياً وميدانياً حيث تتمثل الرقابة المكتبية بشكل رئيسي بدراسة وتحليل البيانات الإحصائية الدورية والقوائم المالية المدققة للشركات وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها (جدول 9.3) في حين تتمثل الرقابة الميدانية بشكل رئيسي في قيام فرق التفتيش بالتحقق ميدانياً من مدى التزام الشركات العاملة في القطاع بكافة القوانين والتشريعات النافذة بالخصوص، هذا إضافة إلى دور المحاسب القانوني لشركات الصرافة والمناطق به بموجب أحكام القانون.

جدول 9.3: أهم مؤشرات القطاع المصرفي خلال عام 2013

المؤشر	مليون دينار
إجمالي رقم الأعمال*	218
إجمالي رؤوس الأموال	60
إجمالي الضمانات المالية المقدمة من شركات الصرافة	19.6
إجمالي مشتريات شركات الصرافة من العملات الأجنبية	5,410
إجمالي مبيعات شركات الصرافة من العملات الأجنبية	5,431
معدل العائد على رأس المال*	7%
معدل العائد على الموجودات*	2%

* تعود هذه البيانات لعام 2012.

شهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً من حيث الانتشار وحجم الأعمال حيث بلغ عدد شركات الصرافة المرخصة في المملكة 141 شركة عاملة وذلك من خلال مراكزها الرئيسية إضافة إلى 96 فرعاً لها موزعة في كافة محافظات الأردن وبما مجموعه 237 موقعاً صيرفياً (جدول 8.3).

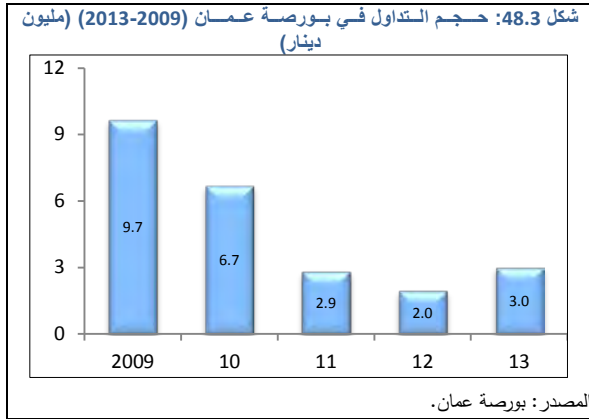
جدول 8.3: عدد شركات الصرافة وفروعها في المملكة

المحافظة	عدد الشركات	عدد الفروع	المجموع
العاصمة	93	67	160
الزرقاء	13	9	22
أربد	8	4	12
العقبة	7	5	12
باقي محافظات المملكة	20	11	31
المجموع	141	96	237

ويشكل قانون أعمال الصرافة رقم 26 لسنة 1992 الإطار التشريعي الذي ينظم النشاط المصرفي في المملكة من خلال تحديد الأشكال القانونية لشركات الصرافة ورساميلها وأدوات الرقابة عليها بشقيها الميداني والمكتبي، إضافة إلى تحديد الأعمال المسموح لشركات الصرافة بممارستها والعقوبات المفروضة عليها في حال ارتكاب أي مخالفة للقانون وقد تم إصدار حزمة من التعليمات والقرارات بموجب هذا القانون لتحديد كافة المتطلبات والإجراءات التفصيلية لتنظيم عمل شركات الصرافة في المملكة.

وفي ضوء مرور ما يزيد عن عشرين عاماً على صدور القانون المذكور والتغيرات الاقتصادية والتطور الملحوظ في أنشطة شركات الصرافة وتعدد المنتجات الصيرفية المقدمة من قبلها وبهدف توفير قاعدة رأس مال مناسبة لزيادة ملاءة الشركات وحماية المتعاملين في القطاع فقد تم تعديل الحد الأدنى لرؤوس أموال شركات الصرافة المرخصة المنصوص عليه في القانون وذلك بزيادته بنسبة 200% من الحد الأدنى الذي كان مقرراً سابقاً ووفق إجراءات

بورصة عمان



ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2013 مقدار 321.7 مليون سهم مقابل انخفاض قدره 1,688.2 مليون سهم خلال العام السابق. في المقابل ارتفع عدد العقود المنفذة بنحو 99.4 ألف عقد ليصل إلى ما يقارب 1.1 مليون عقد في نهاية عام 2013. وبالنظر إلى عدد الأسهم المتداولة قطاعياً يتبين استحواذ القطاع المالي على ما نسبته 69.4% من الأسهم التي تم تداولها خلال عام 2013، تلاه قطاع الخدمات بنسبة 16.5% ثم قطاع الصناعة بنسبة 14.1%.

أما فيما يتعلق بتعاملات المستثمرين غير الأردنيين في بورصة عمان، فقد سجلت تدفقاً صافياً موجياً بلغ 146.9 مليون دينار خلال عام 2013 مقارنة مع 37.6 مليون دينار خلال العام السابق، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال عام 2013 حوالي 939.5 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم 792.6 مليون دينار (جدول 11.3).

جدول 11.3: عمليات شراء وبيع المستثمرين غير الأردنيين للأسهم في بورصة عمان خلال الفترة (2013-2009) (مليون دينار)

2013	2012	2011	2010	2009	
939.5	322.9	555.8	1,036.6	2,135.4	المجموع العام للشراء
818.5	227.7	364.8	801.2	1896.3	عرب
121.0	95.2	191.0	235.4	239.1	اجانب
792.6	285.2	477.2	1,051.2	2,139.2	المجموع العام للبيع
693.2	225.8	335.4	919.6	1,889.4	عرب
99.4	59.4	141.8	131.6	249.8	اجانب
146.9	37.7	78.6	14.6	3.8	صافي الاستثمار
125.3	1.9	29.4	118.4	6.9	عرب
21.6	35.8	49.2	103.8	10.7	اجانب

شهدت مؤشرات بورصة عمان خلال عام 2013 تبايناً في أدائها مقارنةً بالعام السابق، حيث ارتفع حجم التداول خلال عام 2013 بنسبة 53.0% وارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة بما نسبته 5.5%. من جانب آخر انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة بنسبة 4.7% لتصل إلى 18.2 مليار دينار مشكلة بذلك ما نسبته 76.4% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا وقد سجل صافي تعاملات المستثمرين غير الأردنيين تدفقاً موجياً بمقدار 146.9 مليون دينار، وفيما يلي ملخصاً يستعرض أهم مؤشرات الأداء في بورصة عمان خلال عام 2013.

ارتفع حجم التداول خلال عام 2013 بمقدار واحد مليار دينار ليصل إلى 3.0 مليار دينار مقارنة مع انخفاض قدره 0.9 مليار دينار خلال العام السابق، وجاء هذا الارتفاع للأسباب التالية:

1. ارتفاع حجم التداول في كافة القطاعات، حيث ارتفع حجم التداول في القطاع المالي بمقدار 1,031.9 مليون دينار (جدول 10.3).
2. ارتفاع حجم التداول في كل من قطاع الصناعة وقطاع الخدمات بمقدار 12.3 مليون دينار و4.2 مليون دينار على التوالي (شكل 48.3).

جدول 10.3: الأهمية النسبية لحجم التداول حسب القطاعات خلال الفترة (2013-2009) (%)

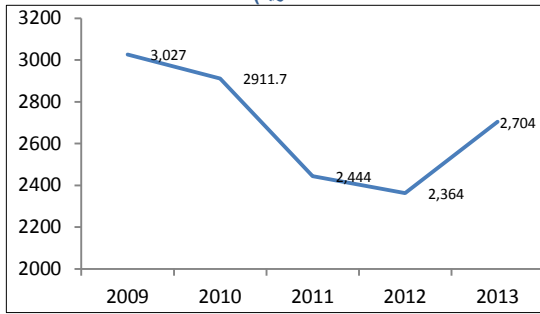
القطاع	2013	2012	2011	2010	2009
الصناعة	13.1	19.5	19.4	11.6	13.3
الخدمات	13.5	20.4	18.0	26.0	21.1
المالي	73.4	60.1	62.6	62.4	65.6

تراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة خلال عام 2013 بنحو 0.9 مليار دينار لتصل إلى 18.2 مليار دينار مشكلةً بذلك ما نسبته 76.4% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل انخفاض قدره 0.1 مليار دينار في العام السابق.

بمقدار 340.3 نقطة مقارنة مع انخفاض قدره 80.3 نقطة في العام السابق، وارتفاع الرقم القياسي لقطاع الخدمات بمقدار 13.7 نقطة مقارنة مع انخفاض بلغ 42.6 نقطة خلال العام السابق، في المقابل انخفض الرقم القياسي لقطاع الصناعة بمقدار 211.7 نقطة مقارنة مع ارتفاع قدره 26.7 نقطة خلال العام السابق.

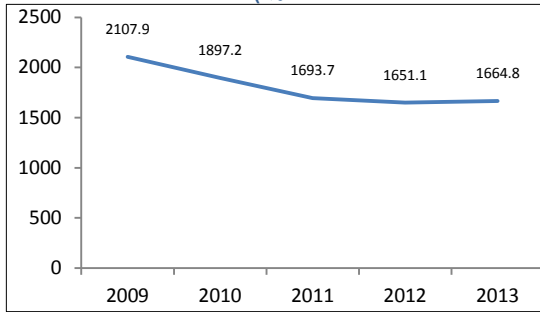
الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة
بلغ الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية عام 2013 نحو 2,065.8 نقطة، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 108.2 نقطة عن مستواه في نهاية العام السابق، مقارنة مع انخفاض بلغ 37.5 نقطة خلال عام 2012، وقد جاء هذا الارتفاع في الرقم القياسي المرجح بالأسهم الحرة نتيجة لارتفاع الرقم القياسي للقطاع المالي

شكل 50.3: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة للقطاع المالي 2013-2009 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية)



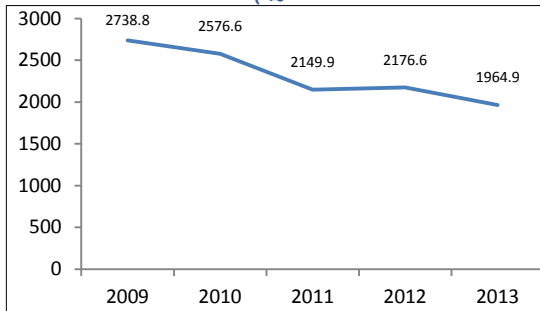
المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير الشهري.

شكل 51.3: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الخدمات 2013-2009 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية)



المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير الشهري.

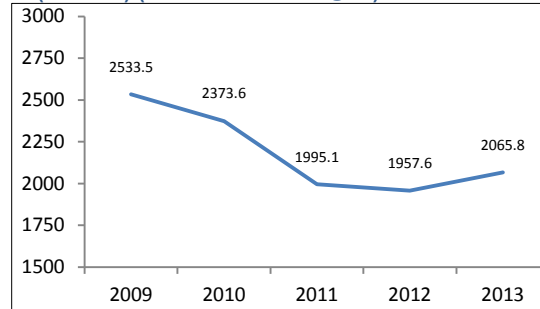
شكل 52.3: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الصناعة 2013-2009 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية)



المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير الشهري.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال
انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال في عام 2013 بمقدار 257.2 نقطة عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 4,336.7 نقطة مقارنة مع انخفاض بلغ 54.5 مليون دينار خلال عام 2012. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الصناعة وقطاع التأمين، حيث انخفض الرقم القياسي لقطاع الصناعة بمقدار 1,396 نقطة بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 179 نقطة في العام السابق، وانخفض كذلك الرقم القياسي لقطاع التأمين بمقدار 36.9 نقطة مقابل انخفاض بلغ 452.7 نقطة خلال العام السابق.

شكل 49.3: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة 2013-2009 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة مئوية)



المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير الشهري.

في المقابل ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع البنوك بمقدار 737.8 نقطة مقارنة مع انخفاض بلغ 244.9 نقطة في العام السابق، وقطاع الخدمات بمقدار 14.7 نقطة بالمقارنة مع انخفاض بلغ 61.7 نقطة في العام السابق.

الفصل الرابع: تحليل الكفاءة التشغيلية للجهاز المصرفي في الأردن

مقدمة

الائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك يعتبر قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك عاملاً مهماً لطمأنة المستثمرين وجذبهم لتوجيه مدخراتهم نحو القطاع المصرفي، ويرجع اهتمام السلطات الرقابية والمصرفيين بموضوع الكفاءة التشغيلية في البنوك لعدة أسباب من أهمها أن مقاييس الكفاءة تحدد نجاح أو فشل البنك.

وتقاس الكفاءة التشغيلية لدى البنوك من منظورين وهما قدرة البنك على توليد الدخل بأقل المصادر المتوفرة لديه (الإيرادات) والمنظار الثاني قدرة البنك على التحكم بمصروفاته.

هذا وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم النسب التي تقاس الكفاءة التشغيلية للبنوك العاملة في المملكة وتحديداً كل من: نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل (Cost-Income Ratio)، معدل إنتاجية الموظف، الربحية وهامش أسعار الفائدة.

تُعرّف الكفاءة التشغيلية بشكل عام بأنها: "الاستغلال الأمثل للطاقت الإنتاجية على مستوى المؤسسة، وتوجيه الموارد المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من التكاليف، أي التحكم الناجح في إمكانيات المؤسسة المادية والمالية والبشرية بما يضمن أداء أفضل في ظل المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تنشط فيه"، ونكمن أهمية الكفاءة التشغيلية بأنها تقلل من الهدر وتزيد من كفاءة الموارد المتاحة بهدف تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة بكلفة مناسبة.

ويُعتبر موضوع الكفاءة التشغيلية في البنوك أمراً مهماً وحيوياً لتقييم فعالية الإدارة وكفاءتها في استخدام مواردها والتحكم الجيد في مصاريفها، وحسب دراسة قامت بها شركة ديلويت فإن البنوك الأمريكية التي تتميز بكفاءة تشغيلية عالية كان لديها قدرة أكبر على الصمود أثناء فترة أزمة

تحليل الكفاءة التشغيلية للبنوك العاملة في المملكة

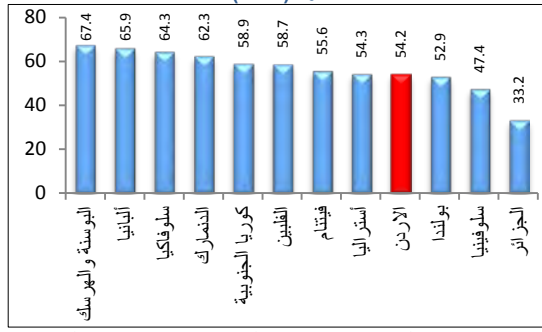
نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل COST-INCOME RATIO

البنوك في الأردن، ويعود السبب الرئيسي في انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض إجمالي المصروفات بسبب الانخفاض الواضح في إجمالي المخصصات في عام 2013 قبله نمو في إجمالي الدخل لدى البنوك العاملة في المملكة، وبمعنى آخر فقد كان لتحسن نوعية أصول البنوك المتمثل بتراجع نسبة الديون غير العاملة وما قبله من انخفاض في حجم المخصصات المقطعة خلال عام 2013 بالإضافة إلى ارتفاع دخل البنوك خاصة من الاستثمار في السندات الحكومية أثر إيجابي على مستوى كفاءة البنوك، ويشير انخفاض هذه النسبة إلى قدرة البنوك على ضبط مصاريفها وبالتالي تعزيز ربحيتها. هذا على المستوى الإجمالي للبنوك، أما على المستوى الفردي فإن هناك تباين بين البنوك في الكفاءة التشغيلية، حيث تراوحت النسبة لدى ثلاثة بنوك بين 55.0% و60.0% فيما زادت النسبة لدى ستة

تعتبر نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (CIR) من أهم النسب التي تقاس الكفاءة التشغيلية للبنوك، هذا وقد بينت دراسة قامت بها شركة (Mckinsey & Co consultants) أن البنوك التي تزيد نسبة CIR لديها عن 55.0% لديها ضعف في كفاءتها التشغيلية المتمثلة بالقدرة على توليد الدخل مع التحكم بالمصاريف، وبالتالي كلما انخفضت النسبة عن 55.0% فإن ذلك يعطي مؤشراً إيجابياً على الكفاءة التشغيلية للبنوك.

وقد بلغت نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل لدى الجهاز المصرفي في المملكة حوالي 54.2% في نهاية عام 2013، وقد انخفضت هذه النسبة في عام 2013 مقارنةً بعامي 2012 و2011، حيث بلغت 60.3% و61.5% على التوالي مما يدل على تحسن مستوى الكفاءة التشغيلية لدى

شكل 1.4: نسبة إجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى إجمالي الدخل لبعض الدول (2012)*



المصدر: مصدر بيانات الأردن هو البنك المركزي الأردني ومصدر بيانات الدول الأخرى هو موقع www.Helgiblibrary.com (مكتبة إلكترونية لشركة مقرها التشيك تتضمن معلومات وبيانات مختلفة من مصادر موثوقة)، * بيانات الدول (غير الأردن) تعود لعام 2012.

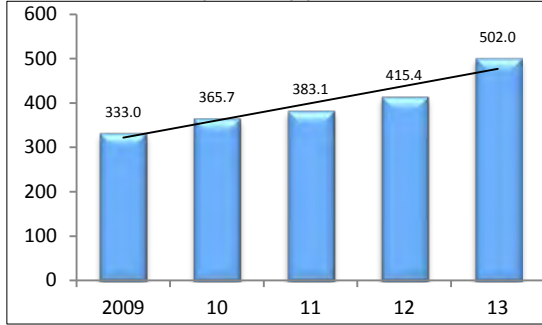
بنوك عن 60.0%، أما البنوك التي انخفضت فيها النسبة عن 55.0% فقد بلغ عددها 17 بنكاً، مما يعني أن حوالي 65.0% من البنوك في الأردن تتمتع بمستوى جيد نسبياً من الكفاءة التشغيلية.

وفيما يتعلق بمقارنة نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل لدى البنوك العاملة في المملكة مع بعض الدول الأخرى يتبين أن النسبة في الأردن تعتبر رابع أقل نسبة من بين 12 دولة تمت المقارنة بها (شكل 1.4)، مما يدل على تمتع البنوك في الأردن بكفاءة تشغيلية جيدة مقارنة مع بعض الدول الأخرى.

معدل إنتاجية الموظف

البنوك خلالها بمعدل 8.4% مقارنة مع عام 2011 (شكل 3.4).

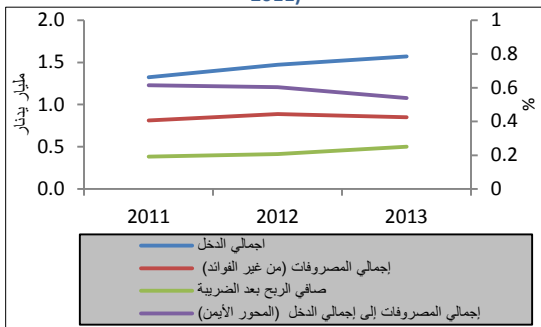
شكل 3.4: صافي الربح بعد الضريبة لدى البنوك العاملة في الأردن (2009-2013) (2009) (مليون دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

ويعود السبب الرئيسي لارتفاع أرباح البنوك خلال عام 2013 إلى ارتفاع إيرادات البنوك من الفوائد خاصة من الاستثمار في السندات الحكومية قابله انخفاض في إجمالي المصروفات خاصة المخصصات، ويوضح شكل 4.4 تطور كل من إجمالي الدخل وإجمالي المصروفات والربح بعد الضريبة خلال الفترة 2013-2011.

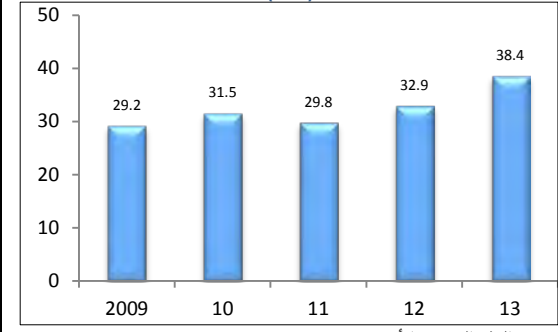
شكل 4.4: تطور إجمالي الدخل وإجمالي المصروفات والربح بعد الضريبة (2013-2011)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

على الرغم من ارتفاع نفقات الموظفين في القطاع المصرفي من حوالي 315.2 مليون دينار خلال عام 2012 إلى 344.7 مليون دينار خلال عام 2013 أي بنمو بلغ حوالي 9.4%، إلا أن إنتاجية الموظفين حققت نمواً ملحوظاً، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع قدرة البنوك على استغلال مواردها البشرية بشكل أفضل وبالتالي ارتفاع مستوى فعالية البنوك في إدارة مواردها، فبعد أن كان معدل إنتاجية الموظف الواحد حوالي 29 ألف دينار في عام 2009 ارتفع ليصل إلى حوالي 39 ألف دينار في عام 2013⁶ (شكل 2.4).

شكل 2.4: معدل إنتاجية الموظف في البنوك العاملة في الأردن (2009-2013) (دينار)



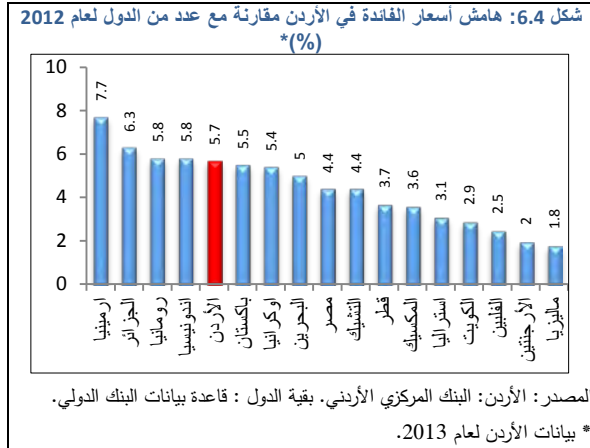
المصدر: البنك المركزي الأردني.

الربحية

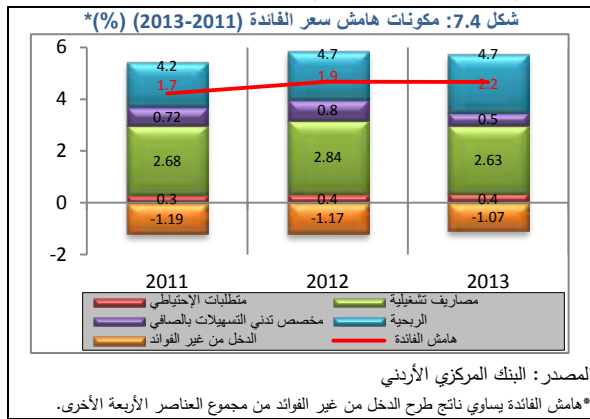
الربح السنوي للبنوك العاملة في المملكة بعد الضريبة بلغ صافي الربح بعد الضريبة لدى البنوك العاملة في الأردن 502.0 مليون دينار في عام 2013 مقارنة مع 415.4 مليون دينار في عام 2012، أي بمعدل نمو بلغ 20.8% وهي معدل مرتفع وأعلى مما كان عليه في عام 2012، حيث نمت أرباح

⁶ تقاس إنتاجية الموظف الواحد في البنك بقسمة صافي الإيرادات في عام معين على إجمالي عدد الموظفين في البنك خلال نفس العام.

وعلى الرغم من انخفاض الهامش خلال الفترة 2010-2013، إلا أنه ما زال مرتفعاً مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، حيث يلاحظ من شكل 6.4 أن الأردن يحتل المرتبة الخامسة من حيث ارتفاع هامش أسعار الفائدة من بين 16 دولة تم اختيارها من مختلف القارات.



ويتحليل مكونات الهامش حسب طريقة تم استخدامها في دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي عام 2012 أعدها Tigran Poghosyan⁸، والملخصة في إطار 6 وشكل 7.4، فإن الهامش يجب أن يغطي المصاريف التشغيلية للبنوك وكلفة مخصصات الديون وكلفة الاحتياطي النقدي الإلزامي المودع لدى البنك المركزي وتحقيق هامش ربح للبنوك (إطار 6 وشكل 7.4).



وباستخدام هذه الطريقة فقد تبين أن حصة المصاريف التشغيلية للبنوك (المصاريف الإدارية والعمومية من غير المخصصات) من الهامش تبلغ حوالي 2.63 نقطة مئوية،

⁸ أنظر:

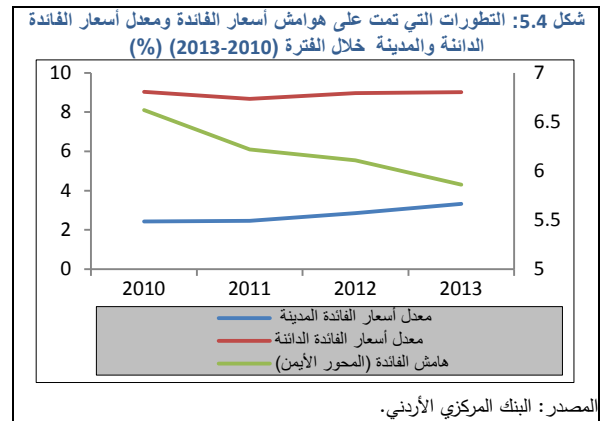
Tigran Poghosyan. 2012. Financial Intermediation Costs in Low-Income Countries: The Role of Regulatory, Institutional, and Macroeconomic Factors. WP140. IMF.

معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية

كما ذكر في الفصل الثالث، فقد شهد معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية تحسناً خلال عام 2013 نتيجة نمو أرباح البنوك بشكل ملحوظ، حيث بلغا 1.2% و9.9% على التوالي. إلا أن هذين المعدلين ما زالاً أقل من نظيريهما لدى معظم الدول العربية بسبب اتسام البنوك في الأردن بشكل عام بالتحفظ وعدم الإقبال الكبير على المخاطر، بالإضافة إلى تمتعها بمستويات مرتفعة من رأس المال.

هامش أسعار الفائدة⁷

أخذ هامش أسعار الفائدة اتجاهًا تنازلياً خلال السنوات الأربع الماضية، حيث انخفض من 6.62% في نهاية عام 2010 إلى 5.68% في نهاية عام 2013، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع مقابل انخفاضها بشكل بسيط على التسهيلات، حيث كان معدل أسعار الفائدة على الودائع 2.42% في نهاية عام 2010 ومن ثم أخذ بالارتفاع حتى وصل إلى 3.33% في نهاية عام 2013، وفي المقابل كان معدل أسعار الفائدة على التسهيلات في نهاية عام 2010 9.04% ومن ثم انخفض ليصل إلى 8.68% في نهاية عام 2011، وفي نهاية عامي 2012 و2013 ارتفع المعدل ليصل إلى 8.96% و9.01% على التوالي، ويوضح شكل 5.4 التطور في أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات والهامش بينهما خلال الفترة 2010-2013.



⁷ تم استثناء البنوك الإسلامية من الاحتساب.

أي ما نسبته 46.0% من الهامش، علماً أنه ووفقاً لدراسة صندوق النقد الدولي المشار إليها أعلاه، فإن معدل حصة نسبة المصاريف التشغيلية من الهامش يبلغ حوالي 58.0% لدى دول الاقتصادات الناشئة، مما يعني أن النسبة في الأردن تعتبر جيدة وضمن المستويات المقبولة. وبمقارنة المكونات التي يغطيها هامش سعر الفائدة لدى البنوك المرخصة خلال الأعوام 2011-2013، يلاحظ أن هنالك تحسناً في الكفاءة التشغيلية لدى البنوك - كما أسلف سابقاً، حيث انخفضت حصة المصاريف التشغيلية من

الهامش من 2.84 نقطة مئوية في عام 2012 إلى 2.63 نقطة مئوية في عام 2013. كما انخفضت حصة تكاليف مخصصات الديون من 0.75 نقطة مئوية في عام 2011 إلى 0.50 نقطة مئوية في عام 2013، إلا أنه وبنفس الوقت فقد ارتفعت حصة أرباح البنوك من هامش سعر الفائدة من 1.71 نقطة مئوية في عام 2011 إلى 2.23 نقطة مئوية في عام 2013، هذا ومن المتوقع أن ينعكس تحسن مستوى الكفاءة التشغيلية لدى البنوك - في حال استمراره - على تخفيض أسعار الفائدة.

إطار 6: طريقة تحليل مكونات هامش سعر الفائدة حسب إحدى الدراسات الصادرة عن IMF يغطي هامش سعر الفائدة حسب إحدى الدراسات الصادرة عن IMF المكونات التالية: تكاليف متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي، المصاريف التشغيلية، تكاليف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية، الربحية. حيث يتم احتساب هامش سعر الفائدة المثالي من خلال استخدام المعادلة التالية:- هامش سعر الفائدة = تكاليف متطلبات الاحتياطي + المصاريف التشغيلية + تكاليف مخصص تدني التسهيلات بالصافي + الربحية - الدخل من غير الفوائد

والجدول أدناه يوضح نتائج تطبيق المعادلة أعلاه لاحتساب هامش سعر الفائدة لدى البنوك العاملة في المملكة خلال الفترة (2011-2013).

جدول 1.4: نتائج تطبيق معادلة احتساب هامش سعر الفائدة لدى البنوك العاملة في الأردن (2011-2013)

مكونات الهامش	2013	2012	2011
تكاليف متطلبات الاحتياطي	0.37	0.35	0.31
مصاريف تشغيلية	2.63	2.84	2.68
تكاليف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	0.50	0.80	0.72
الربحية	2.23	1.87	1.71
الدخل من غير الفوائد	1.07	1.17	1.19
هامش سعر الفائدة	4.66	4.68	4.22

وبالتالي فإن هامش سعر الفائدة لدى البنك يغطي مكونات تكاليف البنوك وربحياتها على النحو التالي:

- تكاليف متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي: حيث أن متطلبات الاحتياطي تفرض تكاليف إضافية على البنوك كونها تحتسب كنسبة من الودائع التي يدفع البنك للعملاء فائدة عليها في حين تودع لدى البنك المركزي بدون فائدة، وتقوم البنوك عادةً بتحميل هذه التكاليف الإضافية على العملاء المقترضين (الفوائد الدائنة).
- المصاريف التشغيلية: حيث تقيس المصاريف التشغيلية أثر كفاءة البنك على الهامش، فالبنوك الأكثر كفاءة تكون قادرة على ضبط المصاريف التشغيلية أكثر من البنوك الأخرى الأقل كفاءة، وبالتالي كلما انخفضت حصة المصاريف التشغيلية من هامش سعر الفائدة فإن ذلك يعتبر مؤشراً على زيادة الكفاءة التشغيلية للبنوك.
- تكاليف مخصص تدني التسهيلات: يقيس هذا المكون مخاطر الائتمان ومقدار ما يتحملة الهامش من مخصصات، حيث يتطلب من البنك الذي لديه إقراض بمخاطر أكبر اقتطاع مخصصات إضافية من الإيرادات، الأمر الذي سيتقل الهامش.
- الربحية: وهو الجزء الذي يتبقى من الهامش بعد تغطية المصاريف أعلاه، والذي يعمل على تعزيز حقوق الملكية.
- الدخل من غير الفوائد: كلما قل الهامش فإن ذلك سيؤدي إلى قيام البنوك بإيجاد مصادر أموال من الأنشطة المصرفية غير التقليدية، وذلك للحفاظ على مستوى كافٍ من الربحية، وهذا يفسر وضع الإشارة السالبة لهذا المكون.

خلاصة

يتضح من خلال تحليل الكفاءة التشغيلية للجهاز المصرفي في الأردن خلال عام 2013 أن هنالك تحسناً في الكفاءة التشغيلية لدى البنوك إذ انخفضت نسبة المصاريف التشغيلية والمخصصات إلى إجمالي الدخل خلال عام 2013 وأصبحت ضمن المستويات المقبولة عالمياً، وبالرغم من هذا التحسن إلا أن هامش أسعار الفائدة في الأردن ما زال مرتفعاً مقارنةً بكثير من الدول وذلك على الرغم من انخفاضه خلال الفترة الأخيرة، هذا ومن المتوقع أن ينعكس تحسن مستوى الكفاءة التشغيلية لدى البنوك - في حال استمراره - على تخفيض أسعار الفائدة، وبالتالي زيادة مساهمة البنوك في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة بكلفة مناسبة.

الفصل الخامس: تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري ومؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات

مقدمة

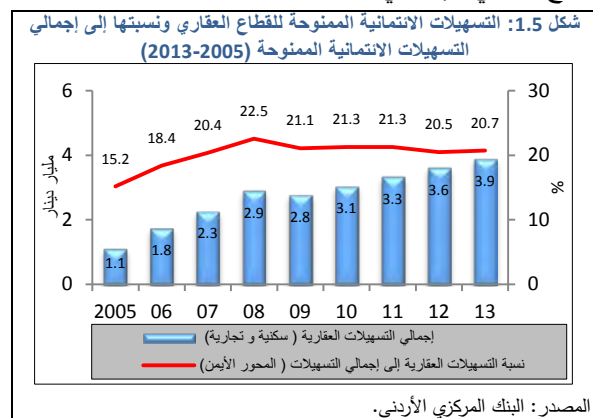
وقد ازداد الاهتمام بمخاطر القطاع العقاري والتمويلات الممنوحة له بعد الأزمة المالية العالمية والتي بدأت بالفقاعة العقارية الأمريكية عام 2007، وما تبعها من آثار طالت معظم اقتصاديات العالم ومنها الأردن.

هذا وقد شهد السوق العقاري في الأردن خلال العقد الأخيرين طفرات متلاحقة ساهم في ظهورها بشكل رئيسي التطورات الاقتصادية والسياسية في الأردن والمنطقة وما نتج عنها من نمو غير طبيعي لعدد السكان في الأردن بالإضافة إلى تدفق أعداد كبيرة من الأشقاء العرب خاصة من العراق وسوريا. وبالتالي فإن هذا الفصل جاء ليسلط الضوء على القطاع العقاري في الأردن وتعرض البنوك العاملة في الأردن لمخاطر هذا القطاع. كما يحل هذا الفصل تطور أسعار العقارات في المملكة من خلال تحليل مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات، وهو مؤشر تم تطويره مؤخراً بالتعاون بين البنك المركزي ودائرة الأراضي والمساحة.

يعتبر القطاع العقاري محركاً هاماً للنمو الاقتصادي في المملكة، حيث يساهم بما نسبته 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يعتبر من أهم مكونات الاستثمار الحقيقي حيث أن جزءاً مهماً من مدخرات الأردنيين تتوجه لهذا القطاع، ويتسم القطاع العقاري بتأثيره المباشر على تحريك القطاعات الاقتصادية المختلفة ويعمل على توفير فرص عمل تشغيلية للأيدي العاملة، ويخلق نشاطاً ملحوظاً للخدمات المساندة مثل: أسواق الحديد، والإسمنت، والخشب، والزجاج، والألمنيوم، والأدوات الصحية، إضافة إلى تطوير قطاعات البنية التحتية والمشاريع الإسكانية والاستثمارية المختلفة، هذا وتلعب البنوك دوراً هاماً وأساسياً في عملية تمويل الاستثمارات العقارية سواء كانت لغايات سكنية أو لغايات تجارية، كما تشكل الضمانات العقارية جزءاً رئيسياً من ضمانات الجهاز المصرفي اللازمة لمنح الائتمان.

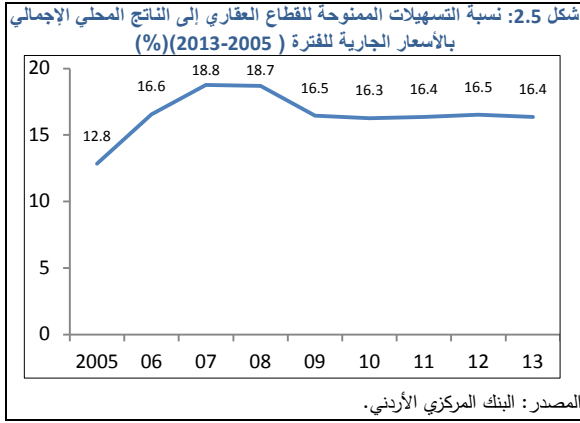
تعرض البنوك في الأردن للقطاع العقاري

شكل 2.5 نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2013.



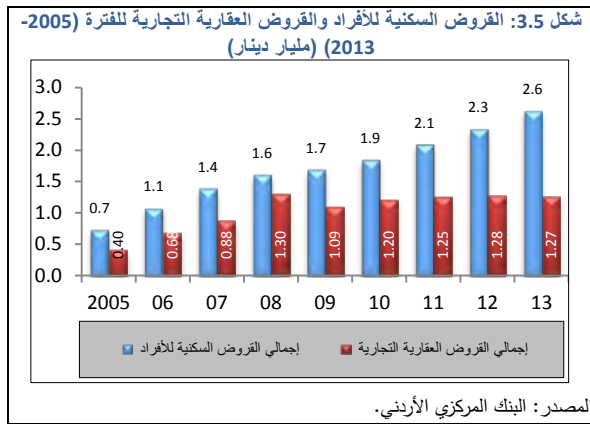
بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري لأغراض سكنية وتجارية 3.9 مليار دينار في نهاية عام 2013، مشكلة ما نسبته 20.7% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك مقارنة مع 3.6 مليار دينار في نهاية عام 2012 وبنسبة نمو بلغت 7.5%، ومن الجدير ذكره أن معدل النمو السنوي خلال الأعوام 2006-2013 بلغ 17.7% (شكل 1.5).

أما بخصوص نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت 16.4% في نهاية عام 2013، علماً بأنها بلغت 12.8% في عام 2005، ويوضح



يلاحظ من شكل 2.5 أن نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 2006-2008، حيث وصلت إلى 18.7% في نهاية عام 2008، ثم انخفضت بعد ذلك واستقرت عند مستوى يزيد قليلاً عن 16.0% خلال الفترة 2009-2013 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية والظروف الراهنة في المنطقة.

مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري

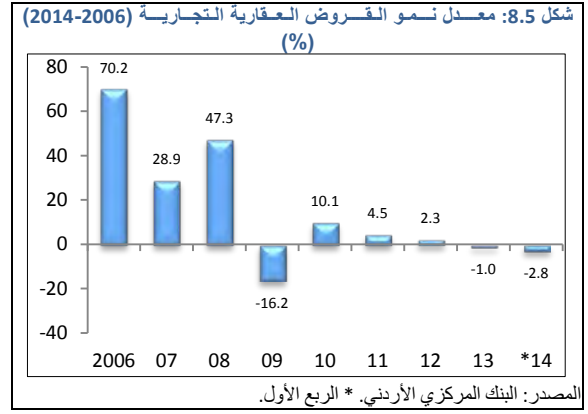
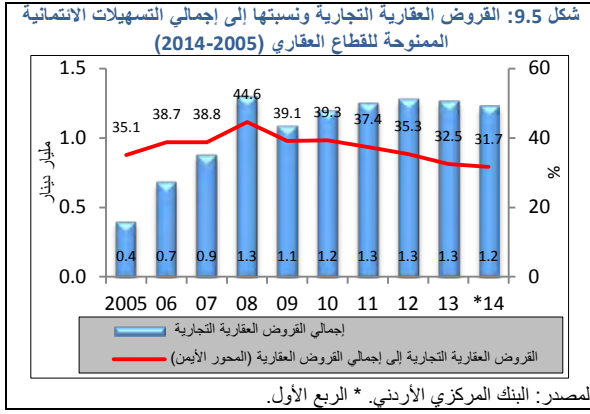


فيما يخص مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري فقد شكلت القروض السكنية للأفراد 67.5% من إجمالي التسهيلات العقارية، في حين شكلت القروض العقارية التجارية 32.5% (شكل 3.5).

القروض السكنية للأفراد

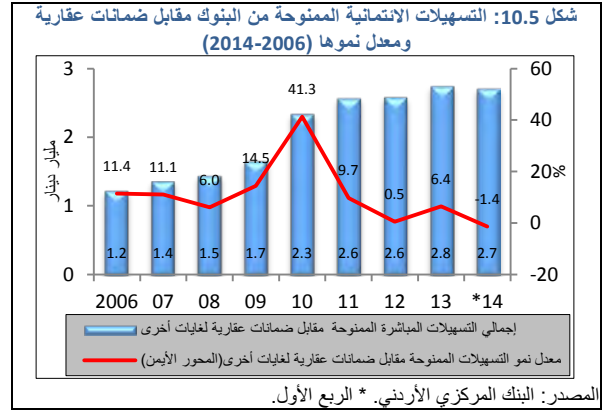
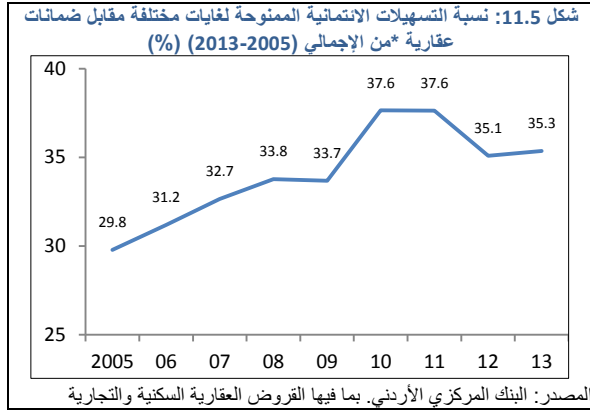
يقين وتحفظ البنوك في منح القروض العقارية، لتستأنف القروض السكنية نموها خلال الفترة 2011-2013 بسبب تراجع حدة الأزمة المالية وتحسن ظروف السوق وارتفاع الطلب على العقارات إلا أن هذا النمو جاء بوتيرة أقل من مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية حيث بلغ متوسط نمو القروض السكنية خلال هذه الفترة حوالي 12.4%، وتجدر الإشارة إلى أن الربع الأول من عام 2014 شهد نمواً متواضعاً في القروض السكنية حيث نمت بحوالي 26 مليون دينار ونسبة نمو 1.0% فقط، كما هو مبين في شكل 4.5 وشكل 5.5.

بلغ إجمالي القروض السكنية الممنوحة للأفراد من قبل البنوك في نهاية عام 2013 ما مقداره 2,632 مليون دينار مقابل ما مقداره 2,346 مليون دينار في نهاية عام 2012 ونسبة نمو 12.2%، هذا وقد بلغ حجم هذه القروض في نهاية عام 2005 حوالي 744 مليون دينار مما يعني أن حجم هذه القروض تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال السنوات الثماني الأخيرة، وقد تركز هذا النمو خلال الفترة 2005-2008 أي الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية والتي شهدت طلباً كبيراً على العقارات خصوصاً من غير الأردنيين حيث بلغ متوسط النمو في القروض السكنية خلال هذه الفترة حوالي 30.0%، ثم تباطأت وتيرة النمو بشكل ملحوظ خلال الفترة 2009-2010 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وما رافقها من تخوف وحالة عدم



وبإضافة التسهيلات المباشرة الممنوحة بضمانات عقارية لغايات أخرى إلى التسهيلات الممنوحة لغايات عقارية سكنية وتجارية فإن إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية بلغ حوالي 6,654 مليون دينار مشكلة ما نسبته 35.3% من إجمالي التسهيلات وذلك كما في نهاية عام 2013، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 7.1% عن رصيدها في نهاية عام 2012، هذا وقد شهدت نسبة إجمالي التسهيلات الممنوحة مقابل ضمانات عقارية إلى إجمالي التسهيلات انخفاضاً من 37.6% في نهاية عام 2010 إلى 35.3% في نهاية عام 2013، شكل 11.5.

حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية بالإضافة إلى تعرض البنوك المباشر لمخاطر السوق العقاري من خلال ما تمنحه من تسهيلات لتمويل شراء أو بناء عقارات سكنية أو تجارية والتي تكون عادة بضمانة هذه العقارات، فإن هناك تعرضاً آخر لمخاطر السوق العقاري من خلال استخدام العقارات كضمانات مقابل التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك لغايات مختلفة، حيث أن انخفاض أسعار العقارات سيؤثر في هذه الحالة على قيمة الضمانات ويقلل من قدرة البنوك على استرداد أموالها في حال تعثر المقترض وتخلفه عن السداد، هذا وقد بلغ إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك مقابل ضمانات عقارية لغايات أخرى في نهاية عام 2013 حوالي 2,754 مليون دينار شكل 10.5.



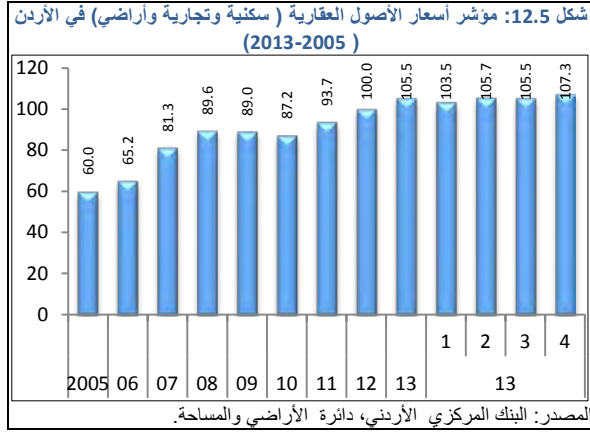
مؤشر أسعار الأصول العقارية في الأردن

النقدية والاستقرار المالي. ونظراً للأهمية البالغة لاحتساب مؤشر أسعار الأصول العقارية (الرقم القياسي لأسعار العقارات)، فقد تم في بداية عام 2014 وبالتعاون بين البنك المركزي الأردني ودائرة الأراضي والمساحة احتساب مؤشر

تعد قيمة الأصول العقارية محوراً أساسياً للنشاطات الاستثمارية في الاقتصاد، نظراً لتشابكاتها الكبيرة مع القطاعات الاستثمارية الأخرى وانعكاسات التطورات التي تفرضها أسعار الأصول العقارية على التضخم والسياسة

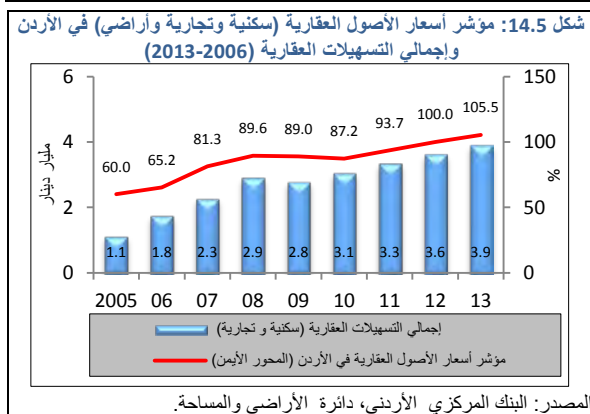
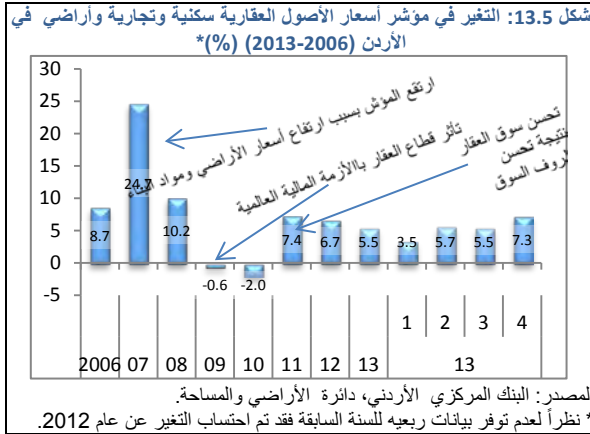
لأسعار الأصول العقارية في الأردن وذلك استناداً لأفضل المنهجيات المطبقة دولياً في احتساب هذا المؤشر وأخذاً بالاعتبار البيانات المتاحة في دائرة الأراضي والمساحة. إن هذا المؤشر له أهمية ودور كبيرين للاستدلال على ما يحصل من تطورات على صعيد العديد من القضايا مثل المقارنات الدولية.

نتائج احتساب الرقم القياسي لأسعار العقارات (مؤشر أسعار العقارات) في الأردن

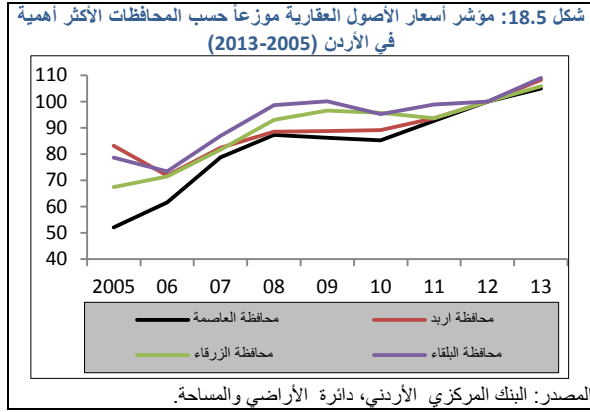


تبين الأشكال من 12.5 إلى 17.5 مؤشر أسعار الأصول العقارية في الأردن والتغير في هذا المؤشر خلال الفترة 2013-2005، كما يبين ملحق 1 آلية احتساب هذا المؤشر.

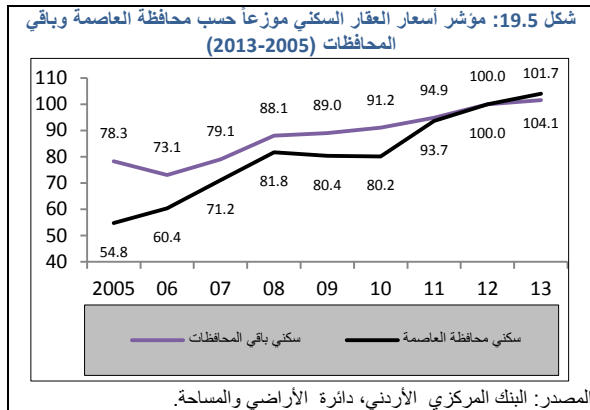
هذا وقد شهد الرقم القياسي مراحل متعددة يمكن تلخيصها في ثلاثة مراحل وهي: المرحلة الأولى ما قبل الأزمة المالية العالمية (2008-2005) حيث شهدت تلك المرحلة طلباً كبيراً على العقارات خصوصاً من غير الأردنيين، بالإضافة إلى الارتفاعات الكبيرة في أسعار العقارات السكنية وغير السكنية. أما المرحلة الثانية (2009-2010) فهي فترة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث كان هنالك تخوف وحالة عدم يقين وانخفاض في حجم القروض المقدمة من البنوك، كل ذلك ساهم وبشكل واضح في انخفاض الطلب على الأصول العقارية، وبالتالي انخفاض أسعار الأصول العقارية. ونتيجة لذلك قامت الحكومة في منتصف عام 2009 بتوسيع نطاق إعفاءات الشقق وشمول الأراضي بالإعفاءات لتنشيط حركة السوق العقاري. أما في المرحلة الثالثة (2011-2013) فقد استأنفت الاستثمارات العقارية نشاطها لكن بوتيرة أقل من مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية، وقد جاء هذا التحسن نتيجة تحسن ظروف السوق حيث زاد الطلب على العقارات، وتجدر الإشارة هنا، إلى أن إعلان الحكومة عن نيتها التراجع عن قرارات الإعفاءات مع نهاية عام 2011 أثر على المؤشر بالارتفاع حيث زاد الطلب على العقارات للاستفادة من هذه الإعفاءات.



بلغت 30.2%، وارتفع مؤشر محافظة الزرقاء من 67.5 نقطة في عام 2005 إلى 105.9 نقطة في عام 2013 وبنسبة نمو 56.9%، وارتفع مؤشر محافظة البلقاء من 78.6 نقطة في عام 2005 إلى 109.1 نقطة في عام 2013 وبنسبة نمو 38.7% شكل 18.5.

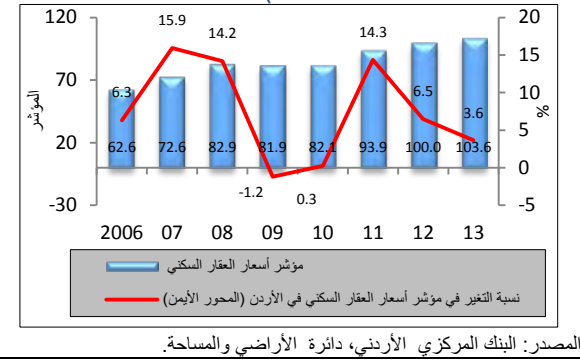


أما فيما يخص مؤشر أسعار العقار السكني حيث يبين شكل 19.5 أن الارتفاع في أسعار المساكن كان في محافظة العاصمة أكبر من الارتفاع في أسعار المساكن في المحافظات الأخرى.

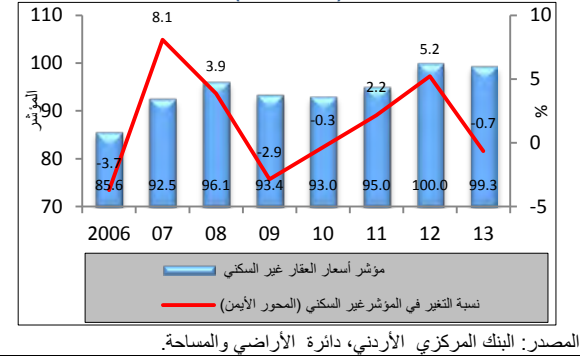


فيما يخص متوسط سعر المتر السكني في عمان، وحسب المعلومات المتوفرة لمناطق غرب عمان (المناطق الأكثر جاذبية للاستثمار)، فإن معدل سعر المتر المربع السكني بلغ حوالي 909 دينار للمتر المربع، إلا أنه يعتبر أقل من سعر المتر المربع في العديد من الدول العربية مثل المغرب ولبنان والإمارات شكل 20.5 وشكل 21.5.

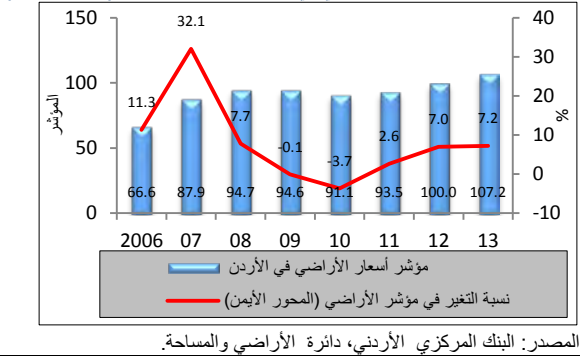
شكل 15.5: مؤشر أسعار العقار السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2006-2013)



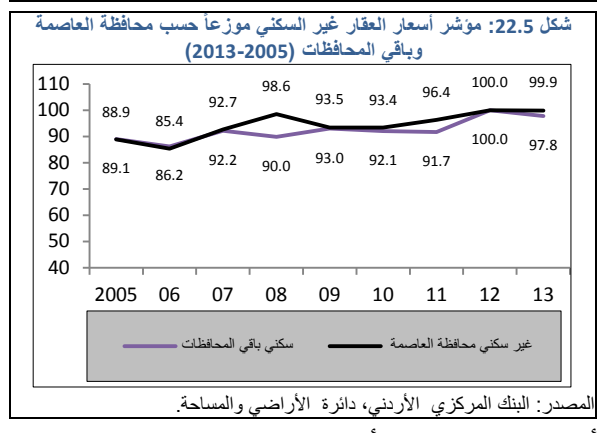
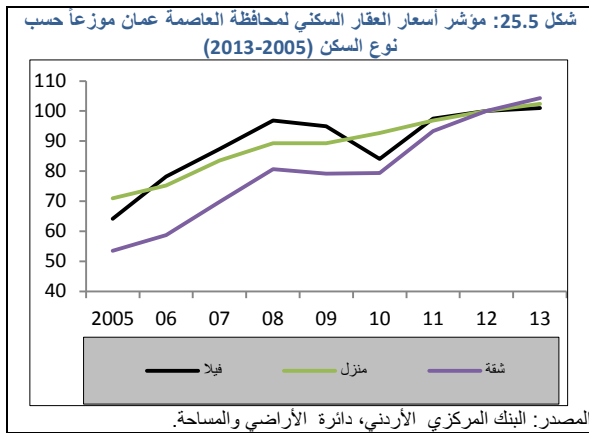
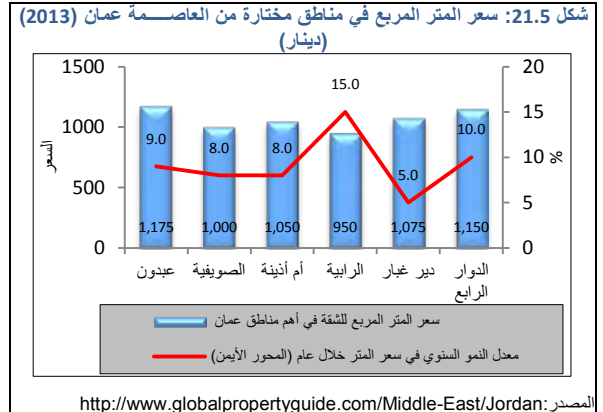
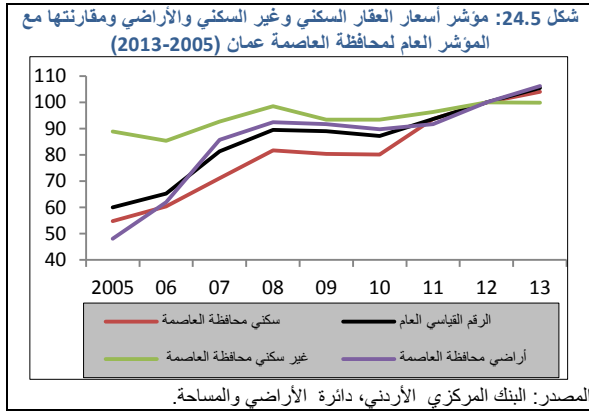
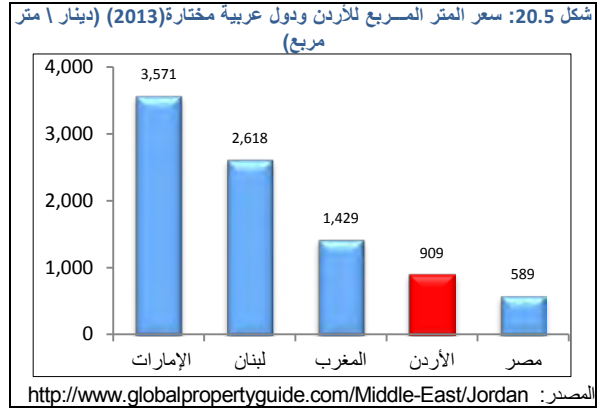
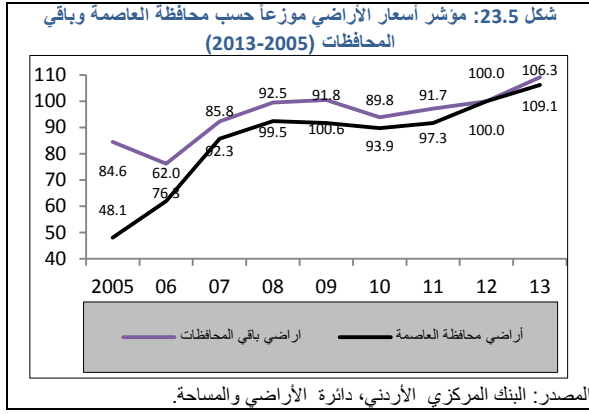
شكل 16.5: مؤشر أسعار العقار غير السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2006-2013)



شكل 17.5: مؤشر أسعار الأراضي في الأردن ونسبة التغير فيه (2006-2013)



فيما يخص مؤشر أسعار الأصول العقارية لمحافظة العاصمة وباقي المحافظات فإن المؤشر لمحافظة العاصمة شهد نمواً واضحاً خلال الأعوام 2005-2013، حيث كانت قيمة المؤشر 52.1 نقطة في عام 2005 وارتفع ليصل إلى 105.1 نقطة في عام 2013 وبنسبة نمو بلغت 101.7% وبالتالي فإنه يمكن القول بأن أسعار العقارات في محافظة العاصمة تضاعفت خلال فترة الثمانية سنوات الماضية، أما بالنسبة لباقي المحافظات فقد شهدت ارتفاعاً في المؤشر ولكن بنسبة أقل من ارتفاع مؤشر محافظة العاصمة حيث ارتفع مؤشر محافظة إربد للفترة 2005-2013 من 83.2 نقطة إلى 108.3 نقطة وبنسبة نمو



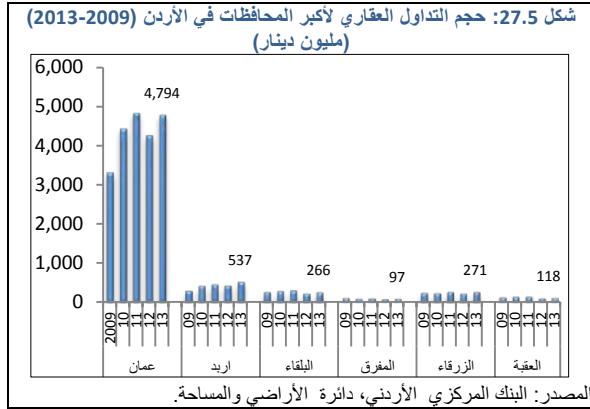
بشكل عام فإن مؤشر أسعار الأصول العقارية في الأردن ارتفع خلال عام 2013 بمقدار 5.5 نقطة أي بما نسبته 5.5% مقارنة مع عام 2012، كما ارتفع خلال الفترة (2011-2013) أي فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية بمقدار 11.8% نقطة مئوية وبمتوسط نسبة نمو سنوية بلغت 6.5% خلال هذه الفترة، هذا وتعتبر نسب ارتفاع المؤشر في الأردن خلال هذه الفترة منسجمة مع معدل التضخم العام.

أما فيما يخص أثر تدفق اللاجئين السوريين على أسعار العقارات وبالأخص في محافظات الشمال فإن ذلك لم يساهم برفع أسعار العقارات بصورة كبيرة ولكن أسعار

أما فيما يخص مؤشر أسعار العقار غير السكني حيث يبين شكل 22.5 أن التذبذب في أسعار العقار غير السكني في محافظة العاصمة أقل من التذبذب في باقي المحافظات.

أما فيما يخص مؤشر أسعار الأراضي فيبين شكل 23.5 أيضاً أن محافظة العاصمة شهدت طفرة في ارتفاع أسعار الأراضي خلال الأعوام 2005-2013، حيث ارتفع المؤشر من 48 نقطة في عام 2005 إلى 106 نقطة في عام 2013 أما المحافظات الأخرى فقد كان مؤشر أسعار الأراضي 84.6 نقطة في نهاية عام 2005 وارتفع ليصل إلى 109.1 نقطة في عام 2013.

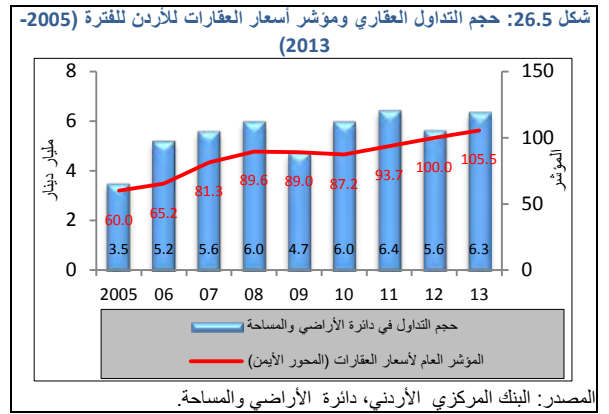
نسبته 75.0% من حجم التداول في السوق العقاري تليها محافظة إربد بحجم تداول بلغ 537 مليون دينار وبما نسبته 8.5% من إجمالي حجم التداول، ثم محافظة الزرقاء بحجم تداول 271 مليون دينار وبما نسبته 4.3% من إجمالي حجم التداول تليها محافظة البلقاء بحجم تداول 266 مليون دينار وبما نسبته 4.2% من إجمالي حجم التداول (شكل 27.5).



بمقارنة حجم التداول العقاري مع حجم التداول في بورصة عمان يلاحظ أن حجم التداول في السوق المالي خلال الفترة 2009-2005 كان أكبر بكثير من حجم التداول في السوق العقاري بسبب الطفرة التي سادت في سوق عمان المالي خلال هذه الفترة وما رافقها من تدفق كبير للسيولة على السوق المالي من قبل الأشقاء العرب وخاصة العراقيين والتي أدت إلى رفع الأسعار في السوق المالي بشكل كبير مما جذب أيضاً الكثير من المواطنين للاستثمار فيه، إلا أنه وبعد تعمق أثر الأزمة المالية العالمية وتراجع الأسعار في السوق المالي بشكل كبير أخذت أحجام التداول في السوق المالي بالتراجع الملحوظ وأصبحت أقل بكثير من حجم التداول في السوق العقاري، حيث تعتبر العقارات ملاذاً استثمارياً آمناً مقارنة مع الاستثمارات المالية (شكل 28.5).

الإيجارات هي التي ارتفعت بصورة ملفتة وبالأخص في المدن الشمالية القريبة من سوريا.

حجم التداول في السوق العقاري: ذكر التقرير الصادر عن دائرة الأراضي والمساحة للنصف الأول من عام 2014 أن حجم التداول في السوق العقاري الأردني خلال النصف الأول من عام 2014 سجل ارتفاعاً بنسبة 23.0% مقارنة بنفس الفترة من عام 2013، ليلعب 3.84 مليار دينار تقريباً، ومن الجدير ذكره أن حجم التداول العقاري خلال عام 2013 بلغ ما مقداره 6,344 مليون دينار، بارتفاع نسبته 12.8% عن عام 2012، ويبين شكل 26.5 تطور حجم التداول العقاري ومؤشر أسعار العقارات للأردن للفترة 2013-2005.



فيما يخص البيوعات التي تمت لغير الأردنيين فقد بلغت في نهاية شهر 6/2014 حوالي 265 مليون دينار مشكلة ما نسبته 6.9% فقط من إجمالي حجم التداول العقاري، هذا وقد استأثر العراقيين بالنسبة الكبرى من هذه البيوعات، حيث شكلت نسبة البيوعات للعراقيين 50.4% من إجمالي البيوعات لغير الأردنيين خلال عام 2013 (جدول 1.5).

جدول 1.5: البيوعات لغير الأردنيين (2012-2014) (مليون دينار)

الجنسية	2012	2013	*2014
العراقية	224.7	205.0	156.6
السعودية	51.6	58.6	24.6
السورية	17.0	23.7	16.7
أمريكية	13.8	22.0	غير متوفر
إماراتية	غير متوفر	غير متوفر	13.9
جنسيات أخرى	121.9	97.0	53.5
المجموع	429.0	406.5	265.3

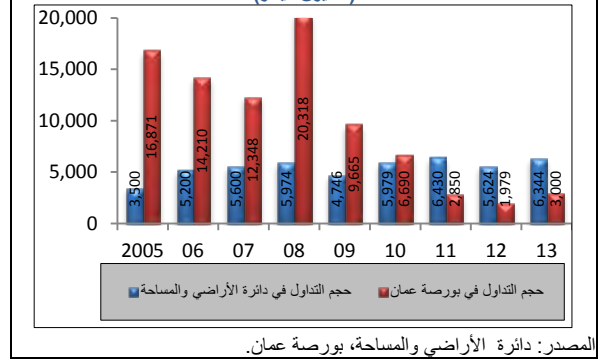
المصدر: دائرة الأراضي والمساحة. * النصف الأول.

عند مقارنة أحجام التداول في عام 2013 للمحافظات يلاحظ أن أكبر محافظة من حيث حجم التداول محافظة العاصمة وبحجم تداول بلغ 4,790 مليون دينار مشكلاً ما

أسعار العقارات، حيث يقلل من قدرة البنوك على استرداد أموالها عند تعثر العملاء نتيجة انخفاض قيمة العقارات الضامنة لهذه القروض.

هذا وتلجأ الدول إلى وضع حدود لهذه النسبة عند وجود مؤشرات على بداية تشكل فقاعة سعريه في السوق العقاري وذلك بهدف كبح فقاعة أسعار العقارات، وتخفيض احتمالية الإفلاس عندما تتراجع أسعار المنازل، وتخفيض الخسائر من خلال زيادة قيمة الضمان، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر.

شكل 28.5: حجم التداول العقاري وحجم التداول في بورصة عمان (2005-2013)

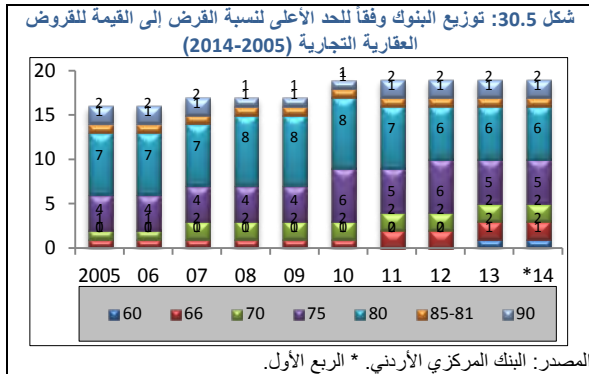


المصدر: دائرة الأراضي والمساحة، بورصة عمان.

تعتبر نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون من أهم النسب والمؤشرات التي يجب مراقبتها لتقدير مستوى تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري حيث أن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير قد يعرض البنوك لمخاطر مرتفعة في حال انخفاض

الحد الأعلى لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية في الأردن

البنوك التي تمنح قروض عقارية تجارية لا تتجاوز النسبة لديها 75.0% (شكل 30.5).



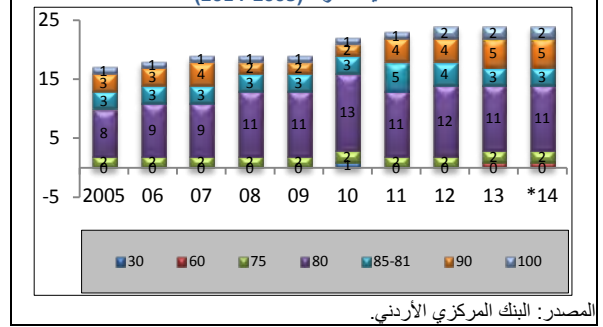
المصدر: البنك المركزي الأردني. * الربع الأول.

تفاوتت الحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة في عدد من الدول بين 70.0% و 90.0% وبلغ متوسط الحد الأعلى للبنوك الأردنية حوالي 85.0% حيث أن معظم البنوك الأردنية تراوح الحد الأعلى لديها بين 80.0% و 90.0% (شكل 31.5).

للوقوف على مستوى نسبة القرض إلى قيمة العقار في الأردن فقد قام البنك المركزي بجمع بعض البيانات من البنوك بخصوص الحد الأعلى لهذه النسبة وكذلك المتوسط الفعلي لها، وذلك على النحو التالي.

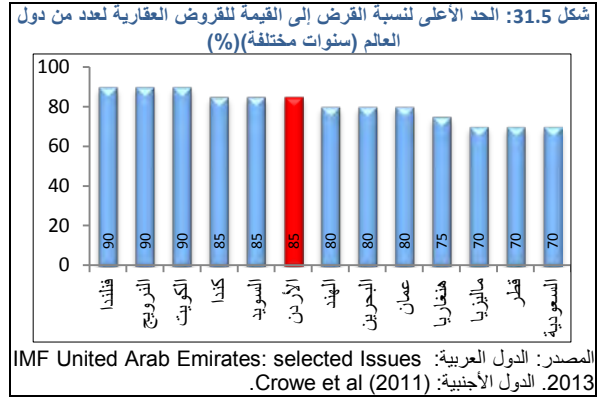
يبين شكل 29.5 الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار للقروض السكنية للأفراد، حيث يتبين من الشكل أن هنالك 14 بنكاً (يشكلون ما نسبته 58.0% من البنوك المرخصة في المملكة) لا تتجاوز النسبة لديهم 80.0%، في حين أن هنالك ثلاثة بنوك تتراوح النسبة لديها بين 81.0% و 85.0%، وان هنالك خمسة بنوك تبلغ النسبة لديها 90.0% وبنكان تبلغ النسبة لديهما 100.0%.

شكل 29.5: توزيع البنوك وفقاً للحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة للقروض السكنية للأفراد (2005-2014)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

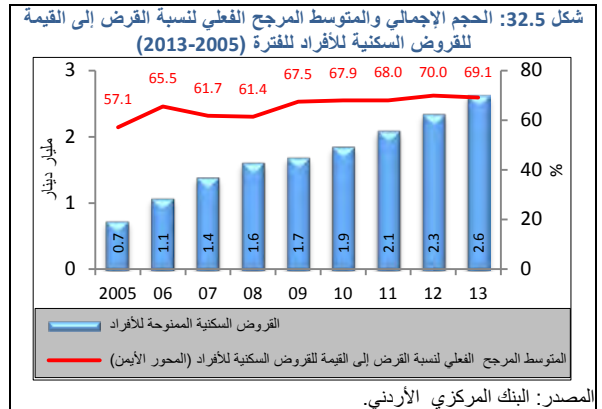
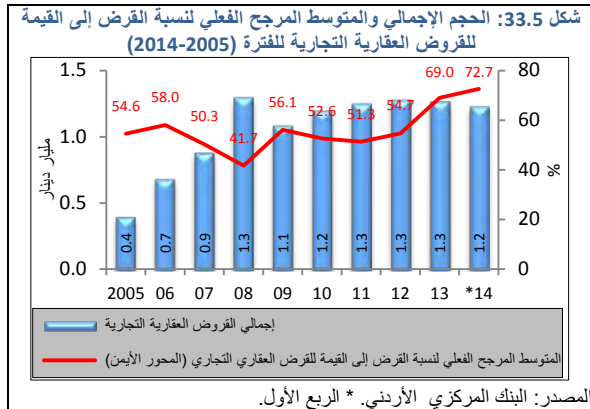
أما بالنسبة للحد الأعلى لنسبة القروض العقارية التجارية إلى القيمة فهو أقل من الحد الأعلى الخاص بالقروض السكنية لدى معظم البنوك، حيث أن ما نسبته 52.0% من



المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية

المرهون للقروض السكنية للأفراد إلا أنه مازال أقل من الحد الأعلى لهذه النسبة المحددة في السياسات الائتمانية للبنوك. أما فيما يخص المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية التجارية فهو قريب من المتوسط الفعلي للقروض السكنية حيث بلغ في نهاية عام 2013 حوالي 69.0% (شكل 33.5).

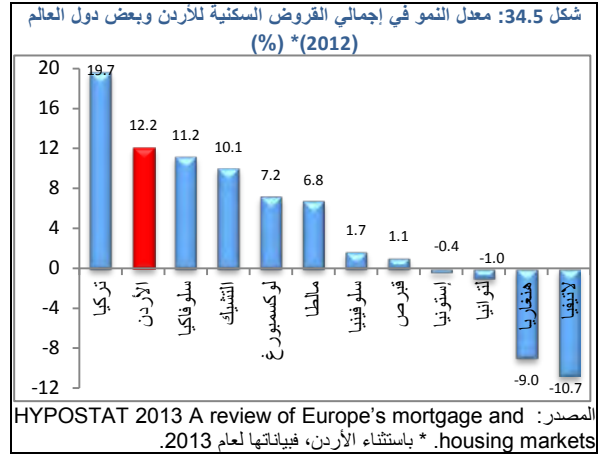
بالرغم من ارتفاع الحد الأعلى لنسبة قيمة القرض السكني لقيمة العقار المرهون لدى بعض البنوك إلا أن المتوسط الفعلي لهذه النسبة أقل من الحد الأعلى الممكن تمويله، حيث بلغ المتوسط المرجح الفعلي لهذه النسبة في نهاية عام 2013 حوالي 69.0% ثم ارتفع إلى 71.0% في نهاية الربع الأول من عام 2014.



وبلاحظ من شكل 32.5 أن هنالك اتجاهاً تصاعدياً في المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار

حجم القروض السكنية حول العالم

ويمقارنة معدل نمو القروض السكنية للأردن مع دول مختارة فإنه يلاحظ أن معدل النمو في الأردن أعلى من معظم الدول (شكل 34.5).



إجراءات البنك المركزي الأردني لتقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهتها

الوزن الترجيحي للمخاطر للقروض السكنية التي لا تزيد فيها قيمة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80.0% بما نسبته 35.0% ويرتفع وزن المخاطر الترجيحي إلى 100.0% إذا زادت قيمة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80.0%، وبمعنى آخر فإنه إذا زادت نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80.0% فإن هذه القروض تخضع لمتطلبات رأس مال أعلى، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر ويعزز من الاستقرار المالي في المملكة.

قام البنك المركزي بوضع بعض المحددات الهادفة إلى تقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر، وذلك على النحو التالي:

- وضع سقف على القروض العقارية: حيث حددت تعليمات تركيزات الائتمان رقم (2001/9) تاريخ 2011/8/1 الحد الأقصى لمجموع الائتمان المباشر العامل الممنوح لإنشاء العقارات أو شرائها بما نسبته 20.0% من إجمالي ودائع العملاء بالدينار.
- حددت تعليمات كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل 2 رقم (2008/39) تاريخ 2008/3/24

خلاصة

في الأردن نجد أن نسب ارتفاع المؤشر في الأردن منسجمة مع معدل التضخم العام، مما يدل على أن ارتفاع أسعار العقارات في الأردن يعتبر ارتفاعاً طبيعياً ولا يندر بوجود مشكلة في الوقت الحالي. هذا وسيستمر البنك المركزي بمتابعة هذا الموضوع للوقوف على تطور أسعار العقارات في الأردن ومدى تعرض البنوك لمخاطرها.

شكلت التسهيلات العقارية أو بضمانات عقارية ما يزيد عن 35% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أن القيمة التقديرية للعقارات المرهونة تزيد بهامش مريح عن قيمة التسهيلات الممنوحة حيث تغطي الضمانات العقارية حوالي 141% من حجم التسهيلات العقارية، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر هذه التسهيلات، وبنفس الوقت ومن خلال متابعة تطور مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات

الفصل السادس: اختبارات الأوضاع الضاغطة

مقدمة

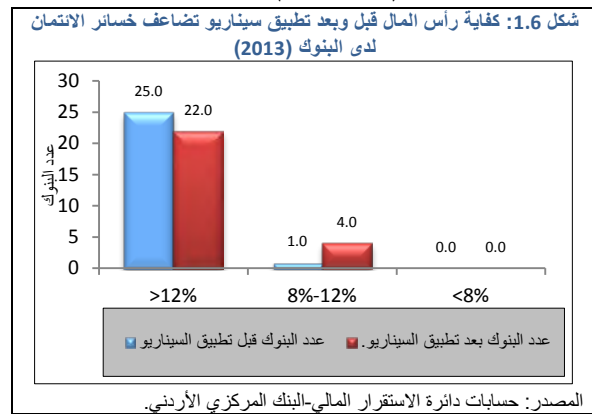
تواجه البنوك مثل: مخاطر الائتمان والتركيزات والسوق وغيرها، وسيستمر البنك المركزي خلال الفترة القادمة بتطوير هذه التعليمات لمواكبة آخر المستجدات بهذا الخصوص، حيث بدأ هذه العملية خلال عام 2013 من خلال البدء بتطوير منهجية إعداد هذه الاختبارات بالاعتماد على المنهجية التي طورت من قبل صندوق النقد الدولي خلال عام 2011 والمسماة (Next Generation Balance Sheet Stress Testing) والتي تعتبر من أفضل المنهجيات المستخدمة بهذا الخصوص. هذا وقد قام البنك المركزي باستخدام هذه المنهجية بشكل جزئي، وذلك لإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة التالية.

تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة أداة من أدوات إدارة المخاطر التي تهدف إلى قياس قدرة الجهاز المصرفي على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، وقد ازدادت أهمية هذه الاختبارات بعد الأزمة المالية العالمية، حيث تستخدم نتائجها في تحديد مستوى رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنوك لتكون قادرة على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة. وكما أظهر تقرير الاستقرار المالي لعام 2012 فقد قام البنك المركزي الأردني خلال عام 2009 بإصدار تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة رقم (2009/46) تاريخ 2009/9/30، والتي طلب بموجبها من البنوك إجراء مجموعة من الاختبارات المتعلقة بالمخاطر المختلفة التي

تضاعف خسائر الائتمان

وعلى المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12.0% لدى واحد وعشرين بنكاً. كما ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 8.0% لدى معظم البنوك المتبقية مما يدل على قدرة البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة (شكل 1.6).

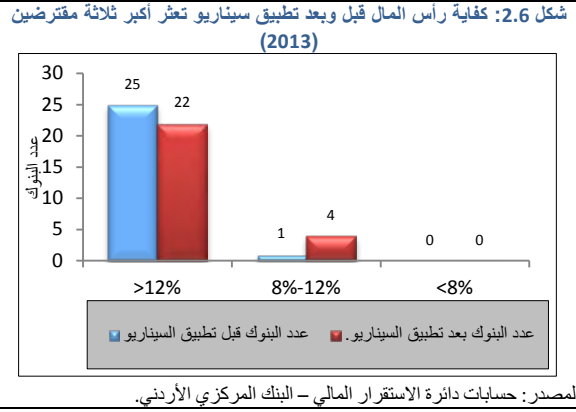
بافتراض تضاعف خسائر الائتمان لدى البنوك (تضاعف نسب التعثر) بسبب تفاقم الظروف السياسية في المنطقة وأثرها على الأوضاع الاقتصادية وعلى البنوك في الأردن، وفي هذه الحالة سوف تتخفف نسبة كفاية رأس المال لدى الجهاز المصرفي في الأردن من 18.5% إلى 17.4%، مما يعني أن الجهاز المصرفي بشكل عام قادر على تحمل هذه الصدمة حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12.0% وبهامش مريح، ويعود السبب في التأثير المحدود لهذه الصدمة إلى ارتفاع أرباح البنوك بشكل ملحوظ خلال عام 2013 وبالتالي زيادة قدرة البنوك على استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمة في حال حدوثها دون تحميلها على رأس المال مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك ويعزز الاستقرار المالي في المملكة،



تعثر أكبر ثلاثة مقترضين

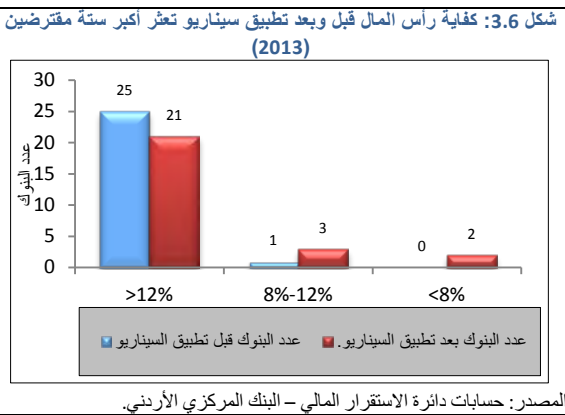
المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12.0% لدى اثنين وعشرين بنكاً وستتخفف عن

فيما يخص مخاطر التركيزات الائتمانية وفي حال تعثر أكبر ثلاثة مقترضين على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس



12.0% لدى أربعة بنوك فقط، حيث ستتراجع النسبة لدى هذه البنوك بين 9.3% و11.3%، أي أنها لن تنخفض كثيراً عن الحد الأدنى المطبق في الأردن، كما أنها ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 8.0% (شكل 2.6).

تعثر أكبر ستة مقترضين



أما في حال تعثر أكبر ستة مقترضين من كل بنك فإن هذه النسبة ستتخفض عن 12% لدى خمسة بنوك، ثلاثة منهما ستبقى النسبة لديها أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 8.0% (شكل 3.6).

خلاصة

لقد بينت نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تم إجراؤها أن الجهاز المصرفي الأردني قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة وإلى تحسن قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر وفقاً لبيانات عام 2013 بالمقارنة مع نتائج عام 2012، وهذا يعود إلى ارتفاع أرباح البنوك بشكل ملحوظ عام 2013 وتمتعها بمستويات مرتفعة من رأس المال والتي تعتبر من أعلى المستويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا وسيستمر البنك المركزي بتطوير هذه الاختبارات وإجراء المزيد منها أخذاً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي للتأكد من سلامة ومثانة الجهاز المصرفي الأردني.

السيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة

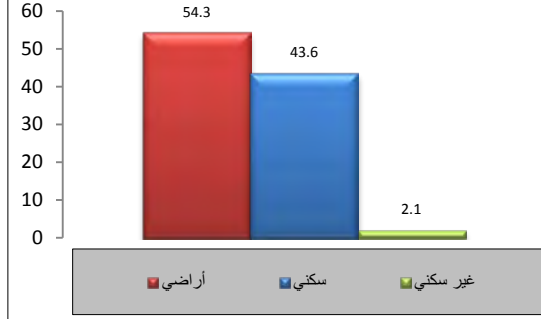
تهدف السيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة إلى قياس أثر أكثر من نوع من أنواع المخاطر على البنوك، ولقياس هذا الأثر، تم افتراض تضاعف خسائر الائتمان لدى البنوك وانخفاض سعر صرف الدينار⁹ بنسبة 50.0% وارتفاع أسعار الفائدة في السوق بمقدار 100 نقطة أساس، وفي هذه الحالة فإن نسبة كفاية رأس المال لدى الجهاز المصرفي سوف تنخفض من 18.5% إلى 16.9%، مما يعني أن الجهاز المصرفي قادر أيضاً على تحمل هذه الصدمة.

⁹ هذا سيناريو افتراضي يهدف إلى دراسة مدى تعرض البنوك لمخاطر سعر الصرف بشكل رئيسي، علماً بأن احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية ارتفعت إلى حوالي (14.5) مليار دولار، وتغطي مستوردات أكثر من سبعة أشهر وذلك كما في نهاية 2014/7، وهو مستوى مريح جداً.

ملحق 1: طريقة احتساب مؤشر الأصول العقارية في الأردن

لاحتساب مؤشر للقطاع العقاري تم تشكيل لجنة من قبل البنك المركزي ودائرة الأراضي والمساحة حيث قامت اللجنة بمراجعة مختلف المنهجيات لاحتساب المؤشر، وتم اختيار الطريقة البسيطة لاحتساب المؤشر.

شكل م1.1: الأهمية النسبية للتقسيمات العقارية بناءً على حجم التداول في كل حوض ولكل نوع من هيكل المؤشر (2012) (%)



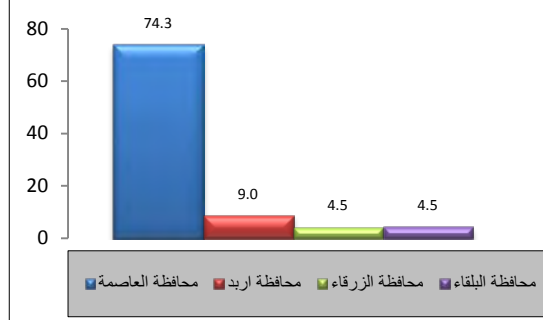
المصدر: دائرة الأراضي والمساحة. * حسبها هي معتمدة من قبل الدائرة.

مدى جودة وتوفر البيانات، فمن جانب توفر البيانات وجد أن هنالك بيانات إلكترونية لدى دائرة الأراضي والمساحة منذ عام 2005، أما من جانب الجودة فقد تحسنت جودة البيانات منذ عام 2005 بسبب تطبيق نظام بطاقة تقييم العقار، إلا أنها ذات مصداقية أقل حتى عام 2012 مما تسبب بوجود بيانات شاذة في بعض بطاقات التقدير، ومع تطبيق نظام اعتماد البطاقة التقييمية النهائية الإلكترونية المعتمدة في عام 2012 فقد وجد اتساق كبير في الأسعار والقيم المستخلصة. وبالتالي فإن أنسب سنة لتكون سنة أساس هي 2012 والتي تم اعتمادها لاحتساب الأهمية النسبية لمختلف أنواع الأصول العقارية موزعة حسب المحافظات.

احتساب الأوزان النسبية للمؤشر: تم تقدير الأوزان النسبية بناءً على قيمة حجم التداول لعام 2012 في كل حوض ولكل نوع من هيكل المؤشر كما هو مبين

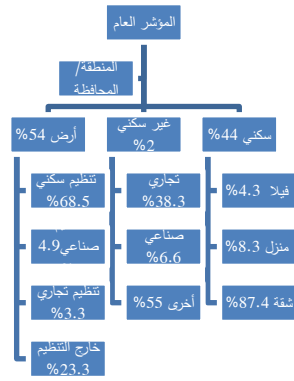
ويعد أن قامت اللجنة بمراجعة مختلف منهجيات احتساب الرقم القياسي حسب الطريقة البسيطة (تعتمد هذه الطريقة على قياس السعر المتوسط البسيط أو المتوسط المرجح أو الوسيط المتعلق بالمعاملات العقارية المنجزة خلال فترة معينة. وتتميز هذه الطريقة بأنها بسيطة ولا تتطلب توفر معطيات تتعلق بمواصفات العقار)، تم اعتماد الصيغة المرجحة للرقم القياسي، حيث تم ترجيح الأسعار إلى سنة الأساس مع أخذ وزن نسبي لكل حوض بناءً على حجم التداول في الحوض ولمختلف محافظات المملكة، حيث تم اختيار الرقم القياسي لاسبير (Laspeyer's Index). لاحتساب مؤشر أسعار الأصول العقارية في الأردن وهو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام الأوزان الرئيسية لسنة الأساس، تم دراسة المواصفات الأساسية لسنة الأساس مع الأخذ بعين الاعتبار

شكل م2.1: الأهمية النسبية للمحافظات الرئيسية في الأردن بناءً على حجم التداول في كل حوض ولكل نوع من هيكل المؤشر (2012) (%)



المصدر: دائرة الأراضي والمساحة. * حسبها هي معتمدة من قبل الدائرة.

شكل م3.1: هيكل مؤشر أسعار الأصول العقارية في الأردن المعتمد من دائرة الأراضي والمساحة



في شكل م3.1، ويعد توزيع الأهمية لمختلف الأصول العقارية تم احتساب الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في المملكة للفترة (2005-2013) حسب نوع العقار سواء كان سكنياً أو غير سكني أو أرض. حيث تعتمد هذه الطريقة على قياس السعر المتوسط البسيط أو المتوسط المرجح أو الوسيط المتعلق بالمعاملات العقارية المنجزة خلال فترة معينة، وتتميز هذه الطريقة بأنها بسيطة ولا تتطلب توفر معطيات تتعلق بمواصفات العقار.

ملحق 2: الرقم القياسي لأسعار الأصول العقارية في بعض دول العالم ومقارنتها مع الأردن

شكل 1.2: الرقم القياسي لأسعار الأصول العقارية في بعض دول العالم ومقارنتها مع الأردن

